دراسات سياسية

بمناسبة الذكرى الـ ٥٧ لمولد جمال عبد الناصر

٢٣ يوليو : خمسة أبعاد

محمود أمين العالم

تأثير عبد الناصر في بنية مصر الاجتماعية

كمال الدين رفعت

فكر ثورة ٢٣ يوليو

د. يوسف صايغ

حساب الأرباح والخسائر في الاشتراكية العربية

أحمد لطفي واكد

الجذور التاريخية لحركة الضباط الأحرار

مازن البندك

المرحلة التاريخية التي يمثلها جمال عبد الناصر

دار القدس

حسن يوسف الدريشي

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

٢٣ يوليو: خمسة أبعاد

الطبعة الاولى

(كانون أول – ١٩٧٤)

محمد يوسف الليثي

دراسات سياسية

٢٣ يوليو: خمسة أبعاد

محمود أمين العالم
تأثير عبد الناصر في بنية مصر الاجتماعية

كمال الدين رفعت
فكر ثورة ٢٣ يوليو

د. يوسف صايغ
حساب الأرباح والخسائر في الاشتراكية العربية

أحمد لطفي واكد
الجذور التاريخية لحركة الضباط الأحرار

مازن البندك
المرحلة التاريخية التي يمثلها جمال عبد الناصر

دار القدس
بناية مكرزل - شارع بشارة الخوري
تلفون ٢٩١٤١١ - ص.ب ١١٢٤٨٩ - بيروت/لبنان
برقيا: مقدسبرس

تقديم

خمسة أبعاد لثورة ٢٣ يوليو التي قادها جمال عبد الناصر كتب عنها خمسة كتاب ، في وقت يكثر فيه الجدل والحوار حول هذه الثورة وقائدها . واثنان من هؤلاء كمال الدين رفعت ولطفي واكـد ، كانا عضوين في حركة الضبـاط الأحرار التي فجرت ثورة ٢٣ يوليو ، ومن رفاق عبد الناصر ، ولازماه في أوقات مختلفة ، و د . يوسف الصايغ مـن اهم الكتاب الاقتصاديين في الوطن العربي ، ومحمود امـين العالم من المثقفين المصريين البارزين الذين كانت لهم قصـة متعددة الألوان مع ثورة ٢٣ يوليو والذين انتهوا إلى الاندماج معها ، ومازن البندك من المثقفين العرب البارزين الذين اتصلوا بثورة ٢٣ يوليو قبل قيامها والذين ساروا معها بقية الشوط. وكل واحد من هؤلاء يتناول ثورة ٢٣ يوليو في أحد أبعادهـــا ، وحصيلة دراستهم تساهم في فهم أكثر للثورة وتغني الحركة العربية الحديثة بمزيد من الوعي باحداث الصراع الذي عاشه الوطن العربي منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى اليوم .

ويسر « دار القدس » أن تقدم هذه الدراسات السياسية في الوقت الذي تشتد فيـه الحملات المحمومة ضد جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو بشكل خاص وضد الحركة العربية الحديثة بشكل عام ، آملين أن تساهم هذه الدراسات في تعميق الرؤية الثوريـة العربية وتأكيد الأهداف التاريخية لأمتنا العربية وحتمية انتصارها .

من فكر ثورة يوليو ٥٢

كمال الدين رفعت

« ان يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربي في مصر .. ان هذا الشعب في ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجربة ثورية في جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية في صعوبتها وظلامها وأخطارها ، فتمكن هذا الشعب بصدقه الثوري وبارادة الثورة العنيدة فيه أن يغير حياته تغييراً أساسياً وعميقاً في اتجاه آماله الإنسانية الواسعة .. »

هذه السطور الاولى من الميثاق الوطني هي بحق تلخيص دقيق وسريع لحقيقة المرحلة الثورية العظيمة التي عاشتها أمتنا المجيدة وبدأت مع فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ . فكانت حدثاً بارزاً في تاريخ مصر بل وفي تاريخ الأمة العربية ، كانت ثورة قائمة على أسس فلسفية ونظرية شملت كافة نواحي الوجود الإنساني ، وكانت نظرتها من الشمول بحيث استطاعت أن تمس الوجود الإنساني ككل في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية . وثورة يوليو سنة ١٩٥٢ كانت تغييراً أساسياً وضرورياً في حياة المجتمع المصري .. لم تكن مجرد انقلاب لتغيير وجوه الطبقة الحاكمة ولكنها كانت ثورة ، بمعنى أنها تهدف إلى أحداث تغيير أساسي في المجتمع في كافة نواحي نشاطه وأنظمته ومنظماته والطبقات التي تسيطر على المجتمع .

ومن هنا كانت ثورة ٢٣ يوليو تتميز بعدة نواح مختلفة ، فهي كثورة تتميز بعقلية ثورية وتتميز بمنطق ثوري وتتميز بأسلوب ثوري وتتميز بنظرية ثورية . وقد بدأت معالم الثورة تظهر في كتاب « فلسفة الثورة » للزعيم الخالد جمال عبد الناصر .. والتي كانت عبارة عن

قصة في باطن النفس ، فقد كانت انفعالات في نفس زعيم الثورة ثم صارت فكرة مختمرة في ذهنه وفي فكره الى ان أصبحت تدبيراً سياسياً إلى أن تجمعت لها عناصر الظهور فبدأت كحقيقة واقعة .

وقد تطرق كتاب فلسفة الثورة إلى ثلاث نواح رئيسية . وكان محاولة لاستكشاف النفس أولاً ثم محاولة لاستكشاف الظروف المحيطة بنا سواء في الداخل أو الخارج ثم محاولة لاستكشاف أهدافنا وقدراتنا على تحقيق هذه الأهداف . وقد أبرز كتاب « فلسفة الثورة » جذور هذه الثورة ومقدمتها كما أبرز ما الذي تريده الثورة وما هو الطريق الى هذا النهج الثوري ثم ابرز الأهداف البعيدة للثورة من ناحية مصر كبلد عربي ومصر كجزء من العالم الاسلامي ومصر كجزء من افريقيا . وتضمن كتاب « فلسفة الثورة » الخطوط الرئيسية التي حددت المبادىء والأهداف التي قامت عليها الثورة . فمبادىء الثورة الستة المعروفة انبثقت من تاريخ نضال الشعب المصري ومن الظروف القاسية التي عاشها هذا الشعب . وعبرت في نفس الوقت عن مراحل التطور التي اجتازتها الثورة حتى وقتنا الحاضر .

وإذا تتبعنا هذه المبادىء نجدها في الواقع قد عبرت عن مرحلتين أساسيتين ، هما مرحلة الثورة السياسية ومرحلة الثورة الاجتماعية . فإذا اعتبرنا مرحلة الثورة السياسية هي الثلاثة مبادىء الأول من هذه المبادىء الستة ، أي القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وتحكم رأس المال في الحكم ، فانها عنت في الواقع ازالة العقبات التي كانت تقف في طريق تطور المجتمع ، ثم جاءت المبادىء الثلاثة الأخرى ، وهي اقامة العدالة الاجتماعية وإقامة الجيش الوطني القوي واقامة الحياة الديموقراطية السليمة . بمعنى أنه كان لا يمكن تحقيق الثلاثة مبادىء الاخيرة ما لم تتحقق أولاً الثلاثة مبادىء الأولى ، أي أنه كان يجب ازالة العقبات والعراقيل من أمام الشعب لينطلق في حركته الثورية .

ان تفاعل هذه المبادىء من خلال التطبيق ومن خلال التجربة أبرز الميثاق الوطني الذي يعتبر أعظم انتصاراتنا الفكرية ليس فقط على الصعيد المحلي بل على الصعيدين العربي والعالمي .

لم تكن ثورة ٢٣ يوليو اذن مجرد ثورة غضب فالشعب المصري له تاريخه النضالي منذ بدأ في العصر الحديث يفكر في أن يكون حكمه بأيدي أبنائه وأن تكون له الكلمة العليا في مصيره .

ولم تكن ثورات الشعب المصري مجرد ثورات سياسية ضد تحكم الاستعمار بل كان لها أبعادها الاجتماعية بدرجة أو بأخرى حسب ظروف تطور المجتمعات الانسانية فثورة أحمد عرابي عام ١٨٨١ كانت ثورة سياسية واجتماعية ضد السيطرة الاستعمارية والطبقية والتدخل الاجنبي بل كان من أهدافها العمل على رفع مستوى معيشة الفلاحين وارساء قواعد الديمقراطية السليمة . وكانت هذه الثورة من القوة بحيث لم تستطع الطبقات الحاكمة أن تواجهها إلا بالاستعانة بقوى الاستعمار ، فكان الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ . وقام الشعب بمحاولات متعددة لم تحقق له الامل الذي تمناه في فترة الغليان الفكري التي عاشها بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وكانت هذه الثورة الأخيرة محاولة أخرى لم تحقق الأمل الذي تمناه حيث تحالفت قوى الاقطاع والرأسمالية الوطنية التي نمت في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع الاستعمار للسيطرة على ثورة الشعب والوقوف ضد أهدافه الاجتماعية وبالرغم من ذلك فقد استمر الشعب المصري في نضاله ووقف ضد كافة المحاولات التي تريد ربطه بعجلة الاستعمار العالمي وتحكم القوى الاقطاعية والرأسمالية وأظهرت الاحداث التي مرت بمصر أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ مدى ارتباط الشعب المصري بقضيتي الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وجاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لتؤكد مرة أخرى حقيقة المأساة التي يعيشها الشعب العربي في مصر في نطاق المأساة الكبرى التي يعيشها الوطن العربي في ظل الاستعمار والرجعية.وقد جاء في كتاب « فلسفة الثورة » للرئيس جمال عبد الناصر « فقد كنا نحارب في فلسطين ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر . كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا في خنادقه . ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه . وفي فلسطين كانت خلايا الضباط الأحرار تدرس وتبحث وتجتمع في الخنادق والمراكز » .

وكانت أحداث أكتوبر ١٩٥١ بعد الغاء معادة ١٩٣٦ دليلاً أكيداً على ما يعتمل في نفوس الشعب المصري من ثورة عارمة ضد الاستعمار وضد تحكم الاقطاع والرأسمالية وانطلقت جماهير الشعب بكل قواها وهي عزلاء من السلاح — إلا سلاح الإيمان — لتقاوم الطغيان وتؤكد ذاتيتها وصلابتها . الا أن تحالف الاستعمار والاقطاع والرأسمالية استطاع أن يضرب كفاح الشعب في هذه الفترة باشعال حريق القاهرة المشهور في ٢٦ يناير ١٩٥٢. وعاد مرة أخرى الليل يلقي ظلالة على كفاح الشعب الذي طعن من الخلف وهو يستعد لخوض معركة الحياة أو الموت ولكن روح الثورة في الشعب كانت أقوى من كل شيء ، حتى كان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الذي خرجت فيه الطلائع الثورية في الجيش لتخط مرحلة

جديدة من مراحل كفاح الشعب المصري تعبر عن تلاحم الثورة السياسية مع الثورة الاجتماعية وكما جاء في كتاب فلسفة الثورة « ولكل شعب من شعوب الارض ثورتان ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه ، أو من جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه . وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الامر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد » .

الثورة السياسية والثورة الاجتماعية :

من هذا المفهوم انطلقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعلن مبادئها الستة المعروفة التي عبرت عن مرحلتي الثورة – السياسية والاجتماعية – ولكي تعيد للشعب العربي في مصر ثقته في نفسه ولتضع مبادىء جديدة للنضال العربي بعد فترة الضباب الفكري التي مرت بالشعب العربي منذ مطلع القرن الحالي .

فقد كانت أبرز سمات النضال العربي منذ مطلع هذا القرن وأبعدها أثراً في مصائره ، ذلك الفراغ الفكري والأيديولوجي الذي أضفى على الحركات العربية طابع الارتجال واختلاط الأهداف وأدى في كثير من الأحيان إلى التضارب والتناقض حيثما يجب ألا يكون تضارب أو تناقض . ولم يكن هذا الفراغ وليد المصادفة أو نتيجة طابع قومي اتسم به العرب بل كان النتاج الضروري للتخلف الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بصفة عامة الذي ورثته هذه المنطقة عن عهود طويلة من السيطرة الاستعمارية والاستغلال الاقطاعي والرأسمالي .

وقد سار النضال العربي طوال هذه الفترة على هدى مجموعة من الشعارات الجوفاء التي لا تحمل معنى حقيقياً ولا هدفاً محدداً اللهم الا اثارة انفعال الجماهير وحماسها وتبديد طاقاتها في سلسلة من الاندفاعات العشوائية والنزعات الهوجاء التي تضرب على غير هدى في ظلام لا تعرف أعداءها الحقيقيين ولا تستبين لنفسها أهدافاً .

وفي هذه التربة الخصبة من الاضطراب الفكري نبتت بذور الانحراف والانتهازية وترعرعت المصالح الانانية في جو ملائم من الفساد والضياع . وساعد على ذلك انفصال القيادات عن الجماهير حتى بدا أن اليأس قد تسرب إلى القلوب وان الاستسلام للأمر الواقع هو نهاية المطاف .

وكان المستفيدون الوحيدون من هذا الفراغ الايديولوجي هم أعداء الأمة العربية

الحقيقيين ، الاستعمار والرجعية العربية ، الذين استولوا على كل مراكز القوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع العربي وراحوا يستنزفون ثرواته ويستغلون جماهيره ويعبثون بمصيره .

ولكن حركة التاريخ لم تقف ولم يستطع الاستعمار وعملاؤه أن يوقفوا وعي الجماهير العربية ، وانبثقت من صميم هذه الجماهير طلائع ثورية تدرك أن النضال العربي سيظل يسير على غير هدى وأن فعاليته ستظل مبددة ما لم يضع لنفسه نظرية شاملة للتغيير الذي يتطلع اليه الشعب العربي ، نظرية تربط أهدافه ووسائله بواقعه ، ومن واقع الأمة العربية وفي تفاعل كامل مع حركات النضال ومعاناة التجربة الثورية ، تبلور الفكر الثوري العربي الجديد في صورة دليل شامل للعمل الثوري ينبثق من وضوح الرؤية للأهداف ومن تحليل علمي سليم للواقع ، ويؤلف اطاراً للحركة السياسية والاجتماعية وأساساً لملء الفراغ الفكري والايديولوجي الذي بدد الجهود التقدمية للطلائع وضيع الطاقات الثورية للجماهير .

عناصر الثورة :

وقد اكتملت لثورة ٢٣ يوليو العناصر اللازمة لقيام واستمرار الثورة فمن المعروف أنه لا بد لكل حركة تقدمية كبرى في تاريخ الإنسانية أن تتوافر لها ثلاثة أركان لكي تستطيع أن تحقق ما يراد لها من نجاح .

وأول هذه الأركان أن تمتلك الحركة ، نظرية أو فلسفة واضحة المعالم لما تدعو اليه وأن تكون دعوتها متفقة مع السير الحضاري للإنسانية .

وثانيها : أن تظفر هذه الدعوة باستجابة جماهيرية واسعة ، بحيث تصبح أملا شعبياً وهدفاً عاماً يتجاوز الأفراد القلائل إلى المجتمع الكبير بمعنى أنها تمثل مصالح أوسع الجماهير الشعبية .

وثالثها : أن يكون للنظرية طليعة واعية بدورها مؤمنة برسالتها، قادرة على القيادة والحركة ورسم الخطط القريبة والبعيدة .

ولا بد هنا من وقفة قصيرة نوضح فيها بعض التوضيح هذه المبادىء أو الأركان التي ذكرناها ليرتفع الاختلاط الذي كثيراً ما يقع فية أصحاب النظريات .

١ ـ أما عن فلسفة الحركة فلا ينبغي أن يفهم من الناحية النظرية أن تكون هذه الفلسفة جديدة في كل شيء ، أي في جملتها وتفاصيلها ، وأن الحرص الذي يتمسك به بعض أصحاب النظريات من أن تكون نظرياتهم مبتكرة من كل جانب ، جديدة في كل أصل وفرع ، لا يتفق مع واقع الحياة الانسانية ومع تاريخ الحضارة على الارض ، اذ ان مشاكل الإنسانية من ناحية خطوطها الكبرى متقاربة ، وشواغل الإنسان منذ وجد عبر العصور التاريخية المختلفة لم تكد تختلف فيما يتصل بالآمال الكبرى في الحياة ، والرغبة في اكتشاف المجهول وإقامة العدالة وتحقيق الرخاء وطلب الخير .

وكذلك لا ينبغي أن يفهم الأمر على العكس من هذا ، بحيث يتصور ان النظرية لا تكون لها فعالية إلا إذا نقلت بحذافيرها عن فلسفة سابقة عليها خاصة إذا كانت هذه الفلسفة السابقة قد كتب لها النجاح في مجتمع بشري ، حديث أو قديم ، فكأنها أصبحت دواء مجرباً بالقياس إلى دواء جديد فإن الالتزام الحرفي بفلسفة اجتماعية سابقة وان وُهب الملتزمون بها صلابة تجدي في بعض المواقف فإنه يعرضهم للجمود المذهبي ، والآلية الفكرية التي لا تتفق وطبيعة المجتمع البشري في تطوره واختلاف ظروفه بين بيئة وبيئة وزمان وزمان ، وفرق كبير بين نظرية علمية تخضع لها المادة الجامدة ونظرية أخرى علمية أيضاً ولكن مادتها المجتمع البشري والنفس الانسانية .

وأخيراً لا ينبغي أيضاً أن يفهم أنه ما بين طرفي الابتكار والتقليد لا يتسع المجال لغير التلفيق والترقيع ، فيؤخذ من كل شيء بطرف وتحشر الأفكار المتضاربة من كل واد جنباً إلى جنب في النظرية المطلوبة ، فذلك تصور خاطىء يحاول به أصحاب التنظيمات أحياناً أن يرضوا كل طرف فينتهي بهم الأمر إلى أن لا يرضى عن نظريتهم ولا يتحمس لها أي طرف ، وتتعرض الدعوة بذلك إلى الموقف السلبي الكفيل بالقضاء عليها .

وانما ينبغي أن تكون النظرية متكاملة بريئة من التناقض وثيقة الصلة بالواقع وبالتطور الحضاري على المستوى الوطني والعالمي معاً ، وبمراحل التقدم التاريخي لحياة البشر وأن يلتقي فيها الوضوح الفكري بالمصلحة العملية .

وقد جاء في الميثاق الوطني :

« ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدماً تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التي توصل اليها غيرها ، فإن ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته ،

خصوصاً وأن ارادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسؤلياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل زاد فكري ، لكنها في حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه ، وأن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية ، انها تحتاج إلى معرفة بما يجري حولها ، ولكن حاجتها الكبرى هي إلى ممارسة الحياة على أرضها » .

٢ ـ أما الاستجابة الجماهيرية فيجب ألا تفهم على أنها الرضى الشامل الذي يحقق لكل طائفة وطبقة ما تشتهيه ، فإن الاستجابة الشاملة بهذا المعنى لم تصاحب أي حركة اجتماعية مهما يكن نوعها ، وكل حركة تاريخية كبرى لها في داخل المجتمع أنصار وأعداد ومؤيدون ومعارضون .

وكذلك ينبغي أن يفهم ان الحركة التقدمية تعني تغييراً ثورياً لواقع اجتماعي وانتقال به إلى واقع جديد ، انها ميلاد لمجتمع جديد من صميم مجتمع قديم .

ومعنى هذا أن الاستجابة الجماهيرية ستظل أصلاً مرتبطة بأصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير الثوري وما يحققه لهم من مكاسب وما يقره من قيم تعلقت بها آمالهم ومثلهم العليا في الحياة ومع ذلك فأصحاب المصلحة الحقيقية لا يكونون دائماً متنبهين إلى مصلحتهم البعيدة واعين بها ، وانما الأقرب إلى الواقع انهم يؤثرون المصلحة القريبة والفائدة العاجلة على المصلحة الشاملة البعيدة ، ومن هنا كانت خطورة الدور الذي تضطلع به الطليعة الثائرة في ايقاظ الوعي الكامن في ضمير الجماعة .

على أن فكرة المصلحة حين ترتبط بالجماهير لا يجوز أن تقتصر على المصلحة الاقتصادية وحدها وانما ينبغي أن يدخل في الاعتبار دائماً الاماني القومية والمثل العليا في الحرية والنزوع إلى أخوة انسانية والرغبة في الاضطلاع برسالة عالمية عند الشعوب ذات الماضي الحضاري والحرص على المساواة في السباق الحضاري لدى الشعوب النامية أو المتخلفة .

٣ ـ ويكاد ما أشرت اليه هنا أن يحدد جانباً مما يجب أن تضطلع به الطليعة التقدمية فهذه الطليعة لا بد أن تكون واعية بدورها التاريخي وأن يكون لديها الحس العملي بالواقع الذي تتحرك فيه ، وبطبيعة المجتمع الذي تريد تغييره وبالظروف العالمية والمحلية التي تحيط بها ،وأن تكون قادرة على الملاءمة بين الغاية المنشودة وبين الامكانيات المتاحة . انها مسؤولة عن وضع فلسفة الحركة وعن تعبئة الجماهير كي تستجيب لها، ثم هي بعد ذلك مسؤولة عن السير بهذه الاستجابة في طريق مرسوم ومراحل متتابعة ،والطليعة التقدمية حتى بعد أن تكتمل لها النظرية ستظل دائماً مطالبة باعادة النظر فيها والاضافة

اليها تبعاً لتفاعلها الحي مع الجماهير ، ومراقبتها الدائمة للتطور العالمي في شتى جوانب الحياة ، وللتجارب الإنسانية التي تتجدد دائماً بتجدد الظروف والعصور .

بهذه العناصر الثلاثة التي تشكل مبادىء أي حركة ثورية تقدمية وهي الفلسفة والاستجابة الجماهيرية والطليعة التقدمية ، استطاع الشعب العربي في مصر مواجهة مراحل تطور ثورته حيث أصبح مطالباً في كل مرحلة أن يواجه واقعاً اجتماعياً لا بد من فهمه وتشخيص أوضاعه وتحديد موقعه على خريطة العالم المحيط به .

الفكر الثوري العربي :

وقد قام الفكر الثوري العربي الجديد في مصر على أساس مدركات خمسة تحدد معالمه وتوجه مسيرته :

أولاً : ان غاية النضال الثوري العربي هي إقامة مجتمع الوحدة الحر المتقدم الخالي من الاستغلال والذي تسوده الكفاية والعدل في ظل ديمقراطية حقيقية تمثل سيادة الشعب كله على أرضه كلها وموارده كلها .

وثانياً : ان الحلول الحقيقية لمشاكل الشعوب تنبثق من واقعها ، وان الالتجاء إلى حلول تؤخذ برمتها من تجارب شعوب اخرى وتطبقها جملة وتفصيلاً لا يمكن الا أن يؤدي إلى البلبلة الفكرية واثارة التناقضات الجذرية وينتهي بالاختناق .

وثالثاً : ان تحديد مراحل معينة سبقاً للنضال الثوري العربي وفرض أساليب وأهداف لكل مرحلة دون ارتباط بالواقع انما يضع قيداً على وعي الجماهير العربية وتطلعاتها ويحد من ثورتها التي يمكن أن تتخطى كل تقدم متصور طبقاً لنظرية مسبقة لا تنبثق من واقعها .

ورابعاً : أن أية نظرية للعمل الثوري العربي لا بد أن تأخذ في اعتبارها دائماً أساساً أنها بنت المنطقة التي منحت العالم الأديان السماوية الثلاثة ، ومن ثم لا بد أن تأتي معبرة عن القيم الروحية والإنسانية التي تتمثل في هذه الأديان والتي تؤكد حق الإنسان في الحياة والحرية والكرامة .

وخامساً : ان الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وصانعه ، وان حرية الإنسان الفرد هي أكبر حوافز النضال والضمان الأول للتخلص إلى غير رجعة من السلبية والتواكل

واليأس ، ومن ثم لا بد أن يكون لبناء حرية الفرد وكرامته أولوية في النضال العربي وخاصة في الريف الذي تعرض أهله أجيالاً طويلة لضروب المهانة على يد الاقطاعيين الذين أنكروا عليهم حقهم كبشر في الكرامة .

فإذا أردنا أن نتحدث عن الاشتراكية في الوطن العربي وفلسفتها ، وعن الاشتراكيين العرب ودورهم ، وعن الجماهير العربية ومدى استجابتها ، فلا بد أن تقدم بين يدى هـذا كله صورة واضحة تبين فيها ملامح المجتمع العربي وأوضاعه الراهنة وظروفه التاريخية التي يجتازها الآن ، ليكون ذلك أساساً وقاعدة ترفع عليها قواعـد التفكير الاشتراكي والعمل الاشتراكي .

ونقتصر هنا على ذكر الملامح العامة ذات المصلحة المباشرة بالحركة الاشتراكية دون الخوض في تفصيلات لا يتسع المجال لها .

١ – التخلف الاقتصادي :

وأول القضايا وأولاهـا بالتقديم هي قضية التخلف الاقتصـادي ، فالمجتمع العربي ككل اذا قيس بالمعيار الاقتصادي مقارناً بالمجتمع الاوروبي أو الامريكي ، مجتمع متخلف يعتمد في المقام الأول على الزراعة والرعي ، والعمل فيهما عمل يدوي ، اذ أن المساحة الزراعية المنتجة ضيقة بالقياس إلى عدد السكان ، والمراكز الصناعية في الوطن العربي قليلة ، والعمال الصناعيون فيه قلة ضئيلة وموارده من البترول – وهي موارد ضخمة – لا تزال تتحكم إلى اليوم في عائداتـــه الاحتكارات الاجنبية من جانب والقلة الحاكمة من جانب آخر ، ورؤوس الأموال الوطنية فيـه محدودة القدر حديثـة النشأة عاجزة عن المنافسة العالمية .

فما صلة هذا الوضع بالاشتراكية وما تأثيره في مجال الدعوة إلى الاشتراكية في الوطن العربي .. لو طرح هذا السؤال على اشتراكي عاش في أول هذا القرن لأجاب بأن مثل هذا المجتمع في وضعه الاقتصادي المذكور لا يسمح بقيام الاشتراكية فضلاً عن التمكين لها وتثبيت أصولها ، لافتقاره لشرائط كان الاشتراكيون الأولون يرونها ضرورية لتحويـل المجتمع من مرحلة الرأسمالية إلى الاشتراكية .

ولكن الشواهد التاريخية منذ قيام النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وما تلى ذلك من قيامه في الصين ، ثم انتشار الأفكار الاشتراكية انتشاراً في أقطار العالم الثالث في آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية ، أتاح الفرصة لإعادة النظر في الظروف الاقتصادية الواجب توافرها لظهور الاشتراكية بحيث بدا أن التخلف الاقتصادي بالذات لا يقوم عقبة دون الاشتراكية ، بل لعله يتيح ظروفاً تجعل الاشتراكية حلاً حتمياً لمشاكل التخلف في العالم الثالث .

وليس من شك أن وعياً عالمياً قد أتيح له أن يغمر الجنس البشري كله نتيجة لتقدم وسائل الاعلام جعل شعوب العالم الثالث تربط ما بين التخلف الذي تعانيه وبين الرأسمالية العالمية المحتكرة التي تجني خيرات العالم الثالث وتحرم أهله منها ، بحيث أصبح الوضع في أذهان كثير من المفكرين الاشتراكيين، وخاصة أبناء العالم الثالث يتخذ صورة بين صراع طبقة كادحة، هم سكان هذا العالم الثالث ، وبين طبقة مستغلة هي الرأسمالية العالمية ، ومهما يكن الحكم على صواب هذا التصور أو خطئه ، فلا مناص من التسليم بأن الوعي الانساني أصبح له في السنوات الأخيرة دور أكثر فعالية وأبعد أثراً مما كان من قبل وان التطور الفكري وسبقه عن الواقع العلمي ومدى تأثره فيه — فيما يتصل بالعالم الثالث — له من الشواهد الكثيرة ما يدعو إلى اعادة النظر في قضية الصلة بين البناء الاقتصادي للمجتمع وما فوقه من نظم اجتماعية وثقافية .

وقد تبع ذلك تطور جذري فيما يتصل بمهمة الاشتراكية ودورها في المجتمع بالقياس إلى هذا العالم الثالث ، فلم تصبح الاشتراكية — كما كانت من قبل — دعوة تهدف إلى منع الاستغلال وعدالة التوزيع على معيار العمل في مجتمعات بلغت حداً عالياً من النمو الاقتصادي وانما أصبحت الاشتراكية مرتبطة في أذهان الشعب العربي وسائر شعوب العالم الثالث باقتصاد موجه وتنمية تتطلب إلى جانب العدالة في التوزيع زيادة الدخل العام وقيام التصنيع ومحاربة الاستغلال الدولي والاستعمار العالمي بمعناه القديم والحديث .

ان هذا التخلف الاقتصادي يلقي أعباء جسيمة على القوى الاشتراكية في الوطن العربي ولكن هذا التخلف نفسه حجة واضحة تتيح للاشتراكيين العرب أن يحققوا الاستجابة الجماهيرية لدعوتهم ، بحيث يشمل الأمر العمال والفلاحين وأصحاب الدخول الضئيلة على اختلاف مهنهم وفئاتهم .

٢ ـ التجزئة والوحدة القومية

ليس من شك في أن الشعب العربي يشعر شعوراً قوياً بأنه ينتمي إلى وطن كبير هو الوطن العربي ، وأن التجزئة القائمة على أساس الأقطار المتعددة أمر عارض ولدته ظروف خاصة يرتد بعضها إلى أطماع الطبقات الحاكمة واستبدادها ، ويرتد بعضها إلى الاستعمار الأوروبي وجشعه وأساليبه في حماية وجوده ، وكذلك يرجع بعضها إلى اهتزاز الوعي القومي عند فئات من المثقفين استهوتهم نظريات عتيقة حول خصائص البيئات أو إثبات الطابع الفطري فجمدوا عليها ، كما يرجع بعضها إلى المصالح القريبة لدى طوائف محدودة العدد ، وليس من شك في أن هذه الظروف عوقت إلى اليوم ما كان ينبغي أن يتم من قبل ، ولكن ليس من شك أيضاً في أن الروابط الثقافية أو التاريخية والمصالح المشتركة ستظل ذات أثر حاسم في توجيه الجماهير العربية في مختلف أقطار الوطن العربي نحو الوحدة العربية ، وانه كلما ازدادت فعالية هذه الجماهير في السيطرة على مصيرها كلما اقترب موعد الوحدة العربية منها .

ولكننا لا نعرض هنا للتجزئة القطرية في الوطن العربي من وجهة نظر القومية وإنما نعرض لها قبل كل شيء من وجهة نظر الاشتراكية .

ان الواقع العلمي يثبت أن الوحدة في الوطن العربي شرط في نجاح الاشتراكية فيه ، بحيث ترتبط الوحدة والاشتراكية ارتباطاً لا سبيل إلى الفصل بينهما .

وذلك لأن الاشتراكية بالنسبة لسكان الوطن العربي ليست ــ كما ذكرنا ــ مجرد عدالة التوزيع بل هي تنمية اقتصادية ومقاومة لاستغلال الاستعمار الدولي والاحتكار العالمي وهذا أمر لا يستطيع أن يضطلع بالنهوض به أقطار مجزأة بقدر ما يستطيعه وطن كبير موحد ، ان دولة عربية كبيرة تشتمل على موارد اقتصادية متنوعة يكون للتخطيط الاقتصادي فيها شأن يتضاءل أمامه التخطيط القطري وما يصحبه من منافسة في التجزئة وازدواج في التصنيع وتبديد للدخل في وجوه مظهرية دولية وضعف أمام النفوذ الأجنبي والعدوان الخارجي ولذلك فان نجاح الحل الاشتراكي وقدرته على تحقيق أهدافه المنشودة في التنمية والعدالة وحماسة الجماهير العربية له سيظل مرتبطاً ماثلا في أذهان الاشتراكيين وان ظل مبدأ ثابتاً من مبادىء دعوتهم .

وهنا لا بد من الاشارة إلى أن الاشتراكية إذا كانت في مرحلة تاريخية قد نظرت إلى

القوميات نظرتها إلى حركة مضادة ، لا تستقيم مع وحدة الطبقة العمالية في العالم كله وما يفترض من تآزرها لتحقيق الاشتراكية العالمية فان هذا الموقف من الاشتراكية كان مرتبطاً بظاهرة تاريخية هي ظاهرة القوميات العدوانية التي ظهرت في اوروبا واتجهت إلى التوسع الاستعماري والاحتكار الرأسمالي الدولي تحت ستار القومية وأمجادها ، أو تحت ستار امتياز جنس على سائر الأجناس وحقه في استعباد غيره ممن هم أقل منه شأناً ، والقومية العربية ودعوتها إلى الوحدة بريئة من الاتجاهين المذكورين ولا تمت بصلة إلى نزوع عدواني أو تعصب جنسي والوحدة العربية أيضاً ليست مطلباً ، برجوازياً أو مطلباً للرأسماليين ، وإنما هي قبل كل شيء مطلب جماهيري لشعب فرقته ظروف عارضة كما ذكرنا .

٣ ـ التراث الحضاري

ان الاشتراكية ليست مجرد علاج إقتصادي لمشكلة اقتصادية ، ولكن الإشتراكية في أصلها نظرية متكاملة تقوم على تصور أو تفسير لحياة المجتمع الانساني وسيره التاريخي وتحديد العلاقات القائمة داخل طبقات المجتمع خلال العصور المتعاقبة ، ولهامع ذلك موقفها من نظريات المعرفة والقوانين العلمية فيما يتجاوز الانسان إلى المظاهر الكونية الأخرى .

ومع ذلك فان الاشتراكية حين انتقلت من مجال النظرية إلى مجال التطبيق العلمي تعرضت لمراجعات كثيرة وحدثت فيها إضافات جديدة ، وكان التمرس العملي ذاته محكاً للتفرقة بين ما هو مهم في النظرية وما هو أقل أهمية فيها ، وكان للتقدم العلمي ولتغير الأوضاع العالمية وللكشوف العلمية المتواصلة أثره في الاشتراكية نظرية ومنهجاً وخطة ، حتى أمكن أحياناً أن يقال أن الجوهر الثابت في الاشتراكية هو منع استغلال الانسان لأخيه الانسان وان ما عدا ذلك من أحكام وآراء مفتوح أمام الاجتهاد العقلي والتجريب العملي .

ومع ذلك فقد اجتاز المجتمع العربي عصوراً من التخلف الثقافي والجمود الفكري واختلطت في القيم الحية التقدمية لديه قيم أخرى من التواكل والجبرية بدلا من الواقعية المناضلة ، ومن الشطحات الغيبية والتشبث بالشكليات الخارجية بدلا من النظر العقلي والعناية بما هو جوهري ، وكذلك تعرض المجتمع العربي قبل أن تظهر الفكرة الاشتراكية لتطورات حضارية جاءته من الغرب في العصور الحديثة غيرت كثيراً من ملامحه القديمة واستبدلت بها ملامح جديدة .

وسبيلنا في هذا المجال هو إعادة النظر في تراثنا سواء منه ما هو حي بين الناس وماهو مختزن في بطون الكتب وبين أيدي المتخصصين ، فنحـــارب من الأول ما بقي من عهود التخلف العقلي وننمي منه ما يتفق ونظريتنا الاشتراكية .

ونكتشف من الثاني ما يكون زاداً لحركة التقدم نحو آفاق جديدة من التقدم والرقي، ولا غنى لنا على أي حال من أن نضع في الاعتبار هذا التراث الحي حين نفكر في النظرية الاشتراكية والاستجابة الجماهيرية والطليعة الثورية .

القيم الروحية

لذلك فان القيم الدينية بما تمثله من تراث روحي وحضاري للشعب العربي أصبحت من العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في ربط الجماهير العربية بواقعها الحي . فالمجتمع العربي كان مهبط الرسالات السماوية وفوق أرضه نشأت أديان عالمية ولأبنائه قيم روحية يعتزون بهـا بل ان الدعوة الاسلامية هي التي حددت حدود العالم العربي كـما نراه اليوم من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ، وارتبطت الحضارة العربية بالحضارة الاسلامية وكان للاخـير تأثير واضح في الحضارة الأوربية الحديثة ، من هذا الواقع ركز الميثـاق الوطني على القيم الروحية بقوله : « ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هــداية الانسان وعلى إضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخـير والحق والمحبة — ان رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات إنسانية استهـدفت شرف الانسان وسعادته وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته — ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنمـا ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين — ضد طبيعته وروحه — لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

من هنا يتضح لنا أن الدين في مجتمعنا له وظائف أساسية هي :

١ — الوصول إلى درجة الكمال النفسي للانسان ، وبقدر ما تقرب النفس من هذا الكمال يكون الحكم على صاحبها وقيمة عقيدته وجدواها .

٢ — ان الانسان بطبيعته يميل إلى الانفرادية والأنانية وحب الذات، وبهذا تتناقض مصالحه مع مصالح المجتمع الذي يعيش فيه ، ووظيفة الدين في هذا المجال هو إخضاع عقـل

الفرد لمصلحة الجماعة وحكم تصرفاته لتتفق مع حياة المجتمع ولا تتناقض معها .

٣ ـ ان الدين يعتبر عنصراً موضوعياً من عناصر البناء الاجتماعي وهو وظيفة أبدية للروح الإنسانية ، كما أنه يملك تعبيراً ادراكياً وميداناً من ميادين المعرفة .

٤ ـ ان القيم الروحية النابعة من الأديان هي أساس القيم الانسانية والقيم الخلقية التي يقوم عليها السلوك الاشتراكي السليم .

فالسلوك الاشتراكي ليس مجرد قوانين اجتماعية تحدد علاقة الفرد بالآخرين بل هو في الدرجة الأولى قيم انسانية وقيم خلقية يرتبط بها الانسان في تصرفاته .

دور الفكر التقدمي :

والفكر التقدمي له دوره الفعال في بناء المجتمع العربي الاشتراكي الجديد ، وترجع هذه الأهمية ليس فقط من كون المجتمع متخلفاً اقتصادياً وتكنيكياً عن المجتمعات الأخرى الحديثة ، بل ترجع كذلك إلى اننا نبني فكراً جديداً ينبثق عن واقع مجتمعنا ولكنه يتفاعل مع الأفكار التقدمية الأخرى في عالم اليوم ، لذلك أصبح من أهم واجبات العقلية الاشتراكية أن تضع برنامجاً واضحاً وأن تكون على معرفة علمية بطرق النضال ووسائله في سبيل الاشتراكية ،أن الوضوح في عرض الأهداف والسبل والوسائل والتعريف بأسس الثقافة الاشتراكية وحياة المجتمع الجديد يضمن انتصار الاشتراكية على النظريات والافكار المعادية للشعب ويتيح للناس فهم الحوادث التي تجري في أعماق الحياة الاجتماعية ، لذلك يجب أن يكون للعقلية الاشتراكية الدور القيادي في هذه المرحلة وأن تنتقل هذه العقلية إلى ادراك الملايين من الناس .

ان كفاحنا الثوري يستلزم من كافة العناصر المثقفة في جميع القطاعات أن تدخل هذا الصراع بأفكارها الاشتراكية الثورية ، فالثورة العربية في حاجة باستمرار إلى خلق أشكال جديدة للاشتراكية في الحياة وأشكال اشتراكية جديدة في الدولة وأشكال اشتراكية جديدة في الثقافة ، لأن التطور للمجتمعات يستلزم تطوراً في الأفكار ، فالفكر ليس له نهاية ، ومن هنا فالفكر يلعب دوراً أساسياً في تطوير حياة المجتمع المادية الروحية وهو ليس فقط مجرد انعكاس للواقع المادي للمجتمع ، لا شك ان الانسان خاضع

لتأثير البيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، ومن الواضح انه يتلقى مؤثرات من بيئته المادية والاجتماعية ، كما يتأثر بتجارب التاريخ البشري ، ولكنه في الاستجابة لهذه المؤثرات جميعها حر في جوهره وكائن فعال خالق ، ومن هذه الناحية لا يسعنا إلا أن نعترف بأن الانسان روحٌ خلاقة ، وان هذه الروح الخلاقة المبدعة تستطيع أن تنسق جهوده وتضم اشتاتها وتجمع متفرقاتها وتكون منها كلا مركباً وترسم له في حرية وطلاقة طريق العمل وميدان الكفاح والنضال ، وتمكنه من الانفتاح بالمادة التي يسرتها له الطبيعة والمجتمع والتاريخ ، والانسان وان كانت تتحكم فيه البيئة إلى حد معين فإنه من ناحية أخرى يستطيع أن يعيد خلق البيئة على الصورة التي يريدها .

أن الفكر وحده لا يحدث التطور كما أن الناحية المادية وحدها لا تحدث التطور ولكن تفاعل الفكر الانساني مع النواحي المادية هو الذي يؤدي إلى التطور ، لذلك فإن الفلسفات التي تنكر حق الروح في الاستقلال والحرية أو التي تنتقص من قوى الانسان وامكانياته ، أو التي تعتبر الانسان مجرد آلة للروح العامة الشاملة ، تضعف في الانسان الشعور برسالته. فالحرية ليست مجرد حق من حقوق الانسان ولكنها التزام ، ولا يستطع الانسان أن يحقق رسالته إلا في ظل الحرية ، والحرية تتضمن قبول التبعة ، وواجب الانسان يلزمه قبول التبعة . لذلك فمن الضروري في المجتمع الاشتراكي أن تنمو شخصية الفرد وأن يكون قادراً على الخلق والابداع والاستمتاع بالاستقلال ، وهذا يتوقف على حريته ، فالرجل الذي يرفض هبة الحرية ينكر طبيعته الحقة ، وكما جاء في الميثاق الوطني « وينبغي لنا أن نذكر دائماً أن حرية الإنسان هي أكبر حوافزه على النضال » .

الديمقراطية في فكر ثورة يوليو ١٩٥٢

لقد جاء في الميثاق أن الثورة ليست عمل فرد وليست عمل فئة ولكنها ثورة شعب . وتظهر قيمة هذه الثورة بمدى ما تستطيع أن تعبئه من قوى الجماهير لاعادة صنع مستقبلها فدور الشعب في بناء المجتمع دور أساسي ، وتأتي فكرة المشاركة الجماهيرية في هذا البناء سواء في النواحي السياسية أو الاجتماعية نتيجة الظروف التي يعيش فيها المجتمع .

فمن المعروف دائماً أن الدول المتقدمة تستطيع أن تفرض التقدم بالنسبة لمجتمعاتها عن طريق سلاح العلم والتكنولوجيا وبواسطتها تستطيع أن تفرض هذا التقدم . أما بالنسبة

للمجتمعات النامية – وهي المرحلة التي نجتازها – فان عليها أن تواجه مشكلتين رئيسيتين:

الأولى : تعبئة الموارد المادية في المجتمع .

والثانية : تعبئة الموارد البشرية لهذا المجتمع .

كما أنه من ناحية أخرى نجد أن الدول المتقدمة أقامت نظمها السياسية وتنظيماتها السياسية على أساس قاعدة اقتصادية رسخت وثبتت نتيجة مراحل تطور كبيرة عبر أجيال وقرون طويلة . في حين أن الدول النامية وهي تبدأ مراحل تنميتها انما تبدأ من فراغ اقتصادي نتيجة التخلف الذي فرض عليها في عصور الاستعمار والتبعية . إذا فهي تبدأ مراحل تطورها بقوة الجماهير السياسية لكي تبني القاعدة الاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع. ومن هنا كانت المشاركة الجماهيرية ، من العوامل الرئيسية في بناء المجتمع الجديد . أن المشاركة الجماهيرية في حد ذاتها تعني أن الجماهير بكافة قطاعاتها وقوى الشعب العاملة بكافة عناصرها عليها أن تشارك في هذا البناء، بل أن كل عنصر من هذه العناصر عليه مسؤليات وواجبات يجب أن يؤديها لهذا المجتمع بعد أن تخلصت هذه القوى من العناصر الاقطاعية والرأسمالية المستغلة التي كانت تقف في طريق تطور المجتمع . ولذلك كانت الديموقراطية من العوامل الأساسية لدفع المجتمع الاشتراكي الى الأمام . لأنه لا يمكن أن يقوم المجتمع الاشتراكي السليم ما لم تقم الديموقراطية الحقيقية في هذا المجتمع . فطالما أن من أهداف المجتمع الاشتراكي أن يسيطر الشعب على قواه الاقتصادية ، فانه بالضرورة أيضاً أن يسيطر على قواه السياسية .

لذلك ارتبطت الديموقراطية السياسية بالديموقراطية الاجتماعية بل أن أساس الديموقراطية السياسية الحقيقية هو قيام الديموقراطية الاجتماعية . ومعنى الديمقراطية الاجتماعية أن يكون هناك تكافؤ في الفرص بين المواطنين وأن يأمن الفرد على مستقبله ويزول القلق والخوف من المستقبل، ولا يكون عرضة للاستغلال مرة أخرى من القوى الاقطاعية والرأسمالية . أن قيام الديموقراطية الحقيقية لا يتم إلا بتحرير الفرد من الاستغلال ومن السيطرة الطبقية ، ولا يمكنها أن تقوم في ظل سيطرة طبقة ، لأن سيطرة الطبقة – أيا كان نوع هذه الطبقة – معناه الديموقراطية والحرية لهذه الطبقة دون باقي عناصر المجتمع .

وانطلاقاً من فكرة تعبئة القوى البشرية في المجتمع لاحداث التقدم والتطور وتمكين

الجماهير من المشاركة في صنع مستقبلها برزت فكرة التنظيم السياسي الواحد الذي يجمع في اطاره قوى الشعب العامل بكافة عناصره وليكون اساسا يحفز الجماهير على المساهمة في بناء المجتمع . قدلا يكون التنظيم السياسي الواحد هو التنظيم الأمثل لتحقيق الديموقراطية الحقيقية ولكنه على اية حال يمثل ضرورة في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع النامي ، وتمكيناً للديموقراطية السليمة اتاحت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ التعليم المجاني على كافة المستويات والمراحل لكي يسهم في بناء الرجال الأحرار وإبراز ملكات الفرد وفي اطلاق كافة الكوامن الحقيقية الخلاقة بالنسبة للفرد والمجتمع . فبدون العلم والمعرفة لا يستطيع الفرد ان يمارس أو يستمتع بحريته فالجهل في حد ذاته يعتبر قيداً من قيود الحرية .

وتحقيقاً للتعبئة الشاملة لقوى الجماهير أكدت الثورة على حقوق العمال والفلاحين ودورهم القيادي في المجتمع باعتبارهم القوى الحقيقية صاحبة المصلحة في الثورة. كما أكدت على الدور الذي تقوم به التنظيمات النقابية والتعاونية والمهنية للتمكين للديموقراطية لتكون مجالاً لممارسة الديموقراطية كل في نطاقها . بل أن تخصيص ٥٠٪ على الأقل من المقاعد في المجالس السياسية والشعبية للعمال والفلاحين على كافة المستويات كان بهدف أبراز ما تتمتع به هذه العناصر من أهمية ودور في مسار الثورة .

ولكي تستطيع الديموقراطية ان تشق طريقها كان من الضروري أن تكون القوانين التي تحكم المجتمع وتحكم تصرفات الأفراد فيه قوانين تقدمية وليست قوانين رجعية ، لأن القوانين الرجعية في حد ذاتها تعتبر قيداً على حرية الشعب وقيداً على ممارسة الديموقراطية الحقيقية ، بل ان اللوائح الحكومية التي تعرقل العمل تؤدي بالتالي إلى ظهور البيروقراطية وهذه أيضاً تعتبر قيداً آخر على انطلاق الحرية وممارسة الديموقراطية ، من هنا كان العمل الديموقراطي والعمل السياسي والمشاركة الجماهيرية من أسس قيام الديموقراطية الحقيقية التي يجب أن تسير في خط مواز مع البناء الاشتراكي ، فلا يمكن أن تقوم اشتراكية بدون ديموقراطية .

وقد قطعت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ شوطاً كبيراً في كل هذه الاتجاهات ، خلال مراحل كفاح ونضال مرير ضد القوى المعادية سواء في الداخل أو من الخارج، واستطاعت أن تبرز معالم مجتمع جديد متحرراً من كافة القيود التي تعوق انطلاقه ، وخاضت من أجل ذلك معارك ضارية مع قوى الاستعمار والصهيونية . واستطاع الجيش الوطني القوي

الذي ركز المبدأ الخامس للثورة على قيامه، أن يحقق انتصارات كبيرة في معارك اكتوبر سنة ١٩٧٣ رغم هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهذا يرجع أساساً إلى ايمان رجـال القوات المسلحة أنهم عنصر من عناصر قوى الشعب العامل بل ان معظم عناصر هـــذا الجيش الوطني التي قاتلت وانتصرت هي من الجيل التي تفتحت عيناه على ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وترعرعت خلال مراحل الكفاح والنضال التي خاضتها الثورة منذ عام ١٩٥٢ إلى الآن . وهذا يعتبر في حد ذاته مـــن أكبر انجازات الثورة التي يبلغ عمرهـا فقط اثنين وعشرين عاماً .

ان ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وهي تبدأ مرحلة جديدة من مراحل تطورها لا تتجاهـل المبادىء والقيم التي قامت عليها ، وهي تستمد من هذه المبادىء والقيم زاداً للمستقبل دون أن تنحرف أو تحيد عن الطريق الذي رسمه الشعب بعرقه ودمائه . والفكر والعمل الثوري يجب أن يستمرا بلا حدود وكل دعوة إلى تثبيت وتجميد الثورة عند حـد معين خصوصاًفي النواحي التقدمية ،انما هي في حقيقة الأمر تعبر عن موقف القوى الرجعية ففكر ثورة يوليو يفتح أمام الشعب المصري وأمام الأمة العربية آفاقاً واسعة كثيرة للاجتهاد كما أنه لا يقفل الباب اطلاقاً خصوصـــاً في النواحي التنفيذية والتطبيقية . ان الثورة لا تعرف قيوداً وان باب الاجتهاد مفتوح أمام الثورة وأمام قوى الشعب العامل .

مصر عبد الناصر

محمود أمين العالم

مدى ما حققته ثورة عبد الناصر
من تغيير في بنية المجتمع المصري

ـ ١ ـ باسم التباكي على الحرية والديمقراطية ، توجه اليوم أكثر الطعنات ضراوة إلى جمال عبد الناصر . على أن هذه الطعنات لا تستهدف ـ في الحقيقة ـ عبد الناصر الانسان أو القائد ، بقدر ما تستهدف ثورة مصر ، والثورة العربية عامة . وما من أحد ينكر تخلف الديمقراطية في تجربة عبد الناصر الثورية . ولكن ما دلالة هذا التخلف ، وما مداه ، ثم ما هي الديمقراطية التي نريدها ، وهل نريدها تدعيماً وتعميقاً ومواصلة لثورة عبد الناصر ، أم نريدها انتكاساً بها ، وتصفية لها ، وطمساً لمنجزاتها الثورية . السؤال الحاسم دائماً هو : الحرية والديمقراطية لمن ؟ للخونة ، والاستغلاليين ، وكبار ملاك الأراضي ، ورؤوس الأموال الأجنبية ، وللقوى الرجعية والانتهازية ، أم لقوى العمل والنضال والتحرر والتقدم والاشتراكية ؟ هذه هي القضية .

والمؤسف أن أغلب هؤلاء الذين يشهرون اليوم اسلحتهم الزائفة في وجه التجربة الناصرية ، كانوا اكثر الناس تمجيداً لسلبياتها خاصة ، واستفادة منها عامة ، بل لقد كانوا أداة من أدوات التخلف الديمقراطي والاجتماعي في قلب تجربة عبد الناصر ، كانوا بقايا الماضي المتخلف الذي يتربص في قلب التجربة ، يتملقها ويتسلقها ، منتظر اللحظة الملائمة للوثوب عليها . وجاءت اللحظة بعد وفاة الرجل والقائد . ولست أريد أن أفسر موقفهم بالانتهازية ، أو بالتغيير المفاجيء للرأي ، أو عودة الوعي ، أو انكشاف حقيقتهم ، فما أريد أن أفسر النوايا ، على أنهم في الحقيقة يلتقون بمواقفهم ـ موضوعياً ـ مع كل ما يراد لمصر وللثورة العربية هذه الايام من انتكاس وهزيمة ، ومن استسلام تحت اقدام الرجعية العربية والامبريالية والصهيونية العالمية . إن التباكي على الحرية والديمقراطية

هي لعبة قديمة تجيدها الرجعية وتجيدها الامبريالية. ألا تسمي الامبريالية نفسها بالعالم الحر، وبمعسكر الديمقراطية، ألا تحقق مخابراتها المركزية كل مؤامراتها الاستغلالية ضد قوى التحرر والتقدم والاشتراكية باسم الحرية والديمقراطية ؟.

لهذا كان التصدي لهؤلاء ليس مجرد دفاع عن تجربة عبد الناصر، بقدر ما هو دفاع. كذلك عن ثورة مصر، والثورة العربية عامة.

على أنه إذا كان من الخديعة بل الجريمة أن يقال عن تجربة عبد الناصر بأنها لم تكن إلا تجربة سجون ومعتقلات وطمس للوعي واهدار لإنسانية الانسان، فإنه من الخطأ كذلك أن يقال عن هذه التجربة بأنها نموذج فذ للطريق الأمثل للتحرر والتقدم والوحدة القومية، لا في مصر وحدها بل في العالم العربي، بل في بلدان العالم الثالث جميعاً [1]. فكلا الرأيين - على تناقضهما - ينتهيان إلى نتيجة واحدة هي طمس الوعي الصحيح، وإشاعة التصورات الزائفة، إنَ تقييم تجربة عبد الناصر ينبغي أن تكون وعياً صحيحاً لا بماضٍ عزيز من تاريخنا النضالي فحسب، وإنما ينبغي أن تكون كذلك وعياً صحيحا بالواجبات النضالية الملحة إزاء حاضرنا ومستقبلنا، وفي ضوء هذه التجربة الغنية بكل ايجابياتها وسلبياتها.

وما أكثر ما كتب في تقييم تجربة عبد الناصر، في حياته وبعد وفاته. إلا أن أغلب هذه الكتابات تتسم بالنظرة الجانبية، أو بالنظرة المغرضة. فهي إما استغراق في تحليل الجوانب الاقتصادية الخالصة دون مراعاة للجوانب السياسية [2] والاجتماعية، وإما استغراق في الجوانب السياسية دون الجوانب الاقتصادية والاجتماعية [3] وإما اقتصار مسرف على الجانب الفردي من سلوك عبد الناصر [4] دون دراسة الملابسات الموضوعية، واما شطحات ايديولوجية مغرضة مغلوطة وإن تزّيت - بطريقة زائفة - بالنهج العلمي [5]. وهناك بغير شك دراسات في المجال الاقتصادي [6] أو السياسي [7] والفكري على جانب

---

(١) كما يذهب الى ذلك مطاع صفدي في كتابه « التجربة الناصرية ». بيروت ١٩٧٣. (٢) لعل كتاب « حسن رياض »: « مصر الناصرية » بالفرنسية أن يكون نموذجاً على هذا. (٣) مثل مؤلفات فاتيكوتس ومالكولم كير وابندر وغيرهما. (٤) مثل كتاب ديكميجيان « مصر تحت حكم ناصر » بالانجليزية وغيره. (٥) مثل هذا الكتاب البالغ السوء (الصراع الطبقي في مصر) باسم محمود حسين أو عادل ماير شفارتز. (٦) مثل كتب أوبراين وهانسن ومرزوق ومابرو عن اقتصاد مصر. (٧) مثل كتب أنور عبد الملك وجاك ميرك وماكسيم رودنسون والسيدة القشيري محفوظ.

كبير من الجدية . على أني أزعم ـ رغم هذا ـ أن تجربة عبد الناصر لم تتوفر لها بعد الدراسة العلمية المكتملة . ولا أزعم أني قادر على تقديم هذه الدراسة في هذا المقال السريع الذي يقتصر على تحديد مدى ما حققته تجربة عبد الناصر من تغيير في بنية المجتمع المصرى. ولكن وحسبي ـ فيما أرجو ـ أن أضع بعض المؤشرات العامة لبعض القضايا الخلافية حول تجربة عبد الناصر في إطار هذه الدراسة الجزئية .

ـ ٢ ـ كثير من الأخطاء في تقييم تجربة عبد الناصر تقع من زاوية النظرة العامة المجردة الى هذه التجربة. فمن الخطأ القول بأنها كانت ثورة اشتراكية منذ بدايتها ، أو حتى منذ إجراءاتها التأميمية عام ٦٠ ـ ١٩٦١ . إذ أننا قبل هذه الاجراءات وبعدها ، سنجد ما يناقض هذا القول ، مما يفضي بخصوص هذا القول إلى نقيضه ، أي اتهام التجربة بأنها لم تكن إلا حركة انقلابية لدعم النظام الرأسمالي المصري .

ومن الخطأ كذلك القول بأنها كانت مجرد استمرار لطريق التنمية الرأسمالية في مصر عن طريق احتكار الدولة للتوجيه الاقتصادي ، إذ سنجد في تجربة عبد الناصر ما يناقض هذا القول كذلك .

ومن الخطأ كذلك أن ننظر الى التجربة نظرة سكونية ثابته جامدة منذ بدايتها الى نهايتها ، إذ سنجد أنها تتحرك بالممارسة والصراع ، فتتغير بعض قياداتها ، وتتعدل بعض اتجاهاتها ، وينمو وينضج فكرها وسلوكها . ومن الخطأ كذلك القول بأنها كانت بغير فكر نظري أصلاً ، وأنها كانت مجرد حركة برجماتية تجريبية خالصة ، غير مبدئية ، النجاح العملي هو مقياسها لصحة مواقفها . فالحقيقة أن النجاح الذي كانت تستهدفه كان نجاحاً لمبادىء محددة استهدفتها منذ قيامها . والبرجماتية هي فلسفة الرأسمالية الأمريكية ، التي تسعى الى الربح بمختلف الذرائع العملية . ولا كذلك كانت الثورة . ولكن من الخطأ كذلك القول بأنها ولدت منذ البداية ذات فلسفة نظرية مكتملة . وإنما الأصح أن نقول إنها كانت ذات برنامج عملي تختفي وراءه بعض المفاهيم النظرية العامة . فمنذ البداية كان لها شعاراتها الستة ، وفلسفة الثورة ثم كان لها بعد ذلك عام ٦٢ ميثاق العمل الوطني وبيان ٣٠ مارس . قد لا نعدها جميعاً معبرة عن فلسفة نظرية مكتملة ، ولكنها كانت تعبر على الأقل عن برنامج سياسي واجتماعي ، عن مبادىء واهداف ومفاهيم تتحرك الثورة في إطارها ، وتنمو بها. ولم تكن تجريبيتها تجريبية خالصة بل كانت تجريبية المحاولة والخطأ

في إطار تحقيق هذه المبادىء والاهداف التي يتضمنها برنامجها النظري ـ العملي ـ. ومن الخطأ أخيراً القول بأنها كانت تجربة معادية للديمقراطية. فما اكثر ما كانت تعبر عن ارادة الجماهير وتستجيب لمطالبها ، وتتحرك بمساندتها. ولكن من الخطأ كذلك القول بأنها كانت تجربة ديمقراطية . فقد كان يغلب على سلوكها التوجيه العلوي ، والعقلية المكتبيه ، وما كانت تسمح بالمشاركة الشعبية أو بالمبادرات الجماهيرية إلا في حدود ما يدعم سلطتها .

هذه بعض المتناقضات الأساسية في تجربة عبد الناصر ، وهي متناقضات موضوعية تتحدد بها طبيعة التجربة ومداها . ومن خلال الدراسة العينية الدقيقة لهذه التناقضات في إطار حركتها التاريخية ، وملابساتها الموضوعية ، يمكن أن يتوفر لنا التقييم الصحيح لهـــذه التجربة .

ـ ٣ ـ الحقيقة البسيطة التي لا تنكر لثورة عبد الناصر ، منذ بدايتها عام ٥٢ حتى وفاته عام ١٩٧٠ ، أنهـــا كانت ثورة من أجل الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كانت ثورة استقلال وتحديث ، كانت ثورة وطنية معادية للاستعمار والامبريالية ، معادية للتخلف الاقطاعي ، والاحتكار الرأسمالي . هكذا بدأت وهكذا واصلت طريقها في دأب واتساق . لهذا قـد يكون من التعسف أن تقسم تجربة عبد الناصر إلى مراحل منفصلة وانتقالات مفاجئة ، كما يفعل بعض الدارسين ، مرحلة ما قبل تأميم قناة السويس عام ٥٦ ، ثم مرحلة ما بعد ٥٦ حتى التأميمات الكبرى عام ٦٠ ـ ١٩٦١ ثم مرحلة ثالثه تالية لهذه التأميمات . إنها في الحقيقة مراحل متداخلة يفضي بعضها الى بعض لا بطبيعة الظروف الموضوعية المحلية والعربية والعالمية فحسب ، بل بطبيعة الإرادة الذاتية لقيادة الثورة التي تحددت في برنامجها المعلن منذ بداية قيامها. والارادة الذاتية تنبع من الطبيعة الطبقية والوظيفية لقادة الثورة ، وما تعكسه هذه الطبيعة من مفاهيم وتصورات وقيم . اما الظروف الموضوعية فتنبع من المشكلات التي صادفتهـــا الثورة في التطبيق سواء على المستوى المحلي أو العربي أو العالمي ، السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري . إن مسار الثورة وتطورها وسلوكهـــا الصاعد أو المتعرج هو محصلة هذه العوامل الذاتية والموضوعية جميعاً في تفاعلاتها وتناقضاتها وصراعاتها المختلفة .

لقد قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ٥٢ في ملابسات محلية وعربية وعالمية خاصة . كانت مصر مجتمعاً تسوده العلاقات شبه الاقطاعية ، والرأسمالية المتخلفة . ولم يكن الاستعمار

البريطاني يحتل مجرد بقعة من أرض مصر بقوات تبلغ ٨٠ ألف جندي فحسب ، وانما كان يسيطر على مختلف مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان الحكم الملكي الاستبدادي هو الرمز الذي تتجسد فيه هذه الأوضاع جميعاً . وفي عام ٥٢ كانت الدولة قد دخلت مرحلة الأزمة ، أزمة الحكم . وكان الصراع الوطني والاجتماعي محتدماً بين الجماهير الشعبية من ناحية ، وقوات الاحتلال وسلطة السراي والفئات الاقطاعية والرأسمالية المندمجة المصالح مع الاستعمار البريطاني . وكان حزب الوفد قد أخذ يتخلى عن قيادة الحركة الوطنية ، وتبرز انتماءاته الرجعية السافرة . وفي الساحة كانت تتحرك قوى سياسية جديدة . الاخوان المسلمون والاشتراكيون والشيوعيون • أو بتعبير آخر ، اليمين والوسط واليسار . ولكنهم كانوا أعجز من أن يتولوا السلطة التي كانت تترنح . وفي بقية انحاء الوطن العربي كانت تسود القوى الرجعية والاقطاعية والعشائرية ويتوزع ولاؤها بين استعمار انجليزي أو فرنسي أو أمريكي . وكانت اسرائيل قد أخذت تستقر في فلسطين بمعاونة انجلترا أولاً ثم أمريكا بعد ذلك . وكان العالم قد خرج من الحرب العالمية الثانية ليبدأ حرباً باردة بين معسكر المنظومة الاشتراكية التي أصبحت تشكل ثلث العالم ومعسكر الامبريالية والاستعمار. وكانت حركات النضال الوطني من اجل التحرر والتقدم قد أخذت تندلع في المستعمرات واشباه المستعمرات في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

في هذا الإطار العام قامت ثورة جمال عبد الناصر كجزء من حركة النضال التحريري ضد الاستعمار والامبريالية والتخلف . لم تنبثق الثورة من حركة جماهيرية ، وإنما قام بها جهاز من أجهزة الدولة هو الجيش . ولكنها قامت في إطار حركة جماهيرية نشطة ، وأزمة حكم طاحنة ، وكانت معبرة عن إرادة الجماهير ، وحاملة شعاراتها . ولكنها كانت بغير تنظيم حزبي . فالضباط الأحرار كانوا يمثلون تنظيماً داخل الجيش ، ولكنه لا يمثل تنظيماً سياسياً جماهيرياً . على أن تنظيم الضباط الأحرار كان مرتبطاً بتنظيمين سياسيين، تنظيم شيوعي هو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني [حدتو] وتنظيم الاخوان المسلمين. وكان لكليهما ممثلوه في مجلس قيادة الثورة كان المجلس في الحقيقة يشكل تحالفاً بين جبهات ثلاث ، الشيوعيين ويمثلهم خالد محي الدين ويوسف صديق ، والاخوان المسلمين ويمثلهم رشاد مهنا وعبد المنعم عبد الرؤوف وعبد المنعم أمين،ثم كتلة الوسط التي يمثلها عبد الناصر وصحبه . ولكن سرعان ما تحقق الاستقطاب لكتلة الوسط عام ٥٤ وخرج الشيوعيون والاخوان المسلمون وانفردت كتلة الوسط بالسلطة وبقيادة الثورة.ولقد كان من الطبيعي

أن يحتدم الصراع بين كتلة عبـــد الناصر والاخوان على المستويين السياسي والاجتماعي . فالاخوان كانوا يحاولون فرض وصايتهم على السلطة الجديدة ، وكانوا يعارضون إجراءاتها الخاصة بالاصلاح الزراعي . وكان من المنطقي أن يزداد التلاحم بين كتلة عبد الناصر والشيوعيين ، إذ كانوا يلتقون في أكثر من هدف سياسي واجتماعي ، بل تعـاونوا قبل الثورة في تحديد شعاراتها الستة وطبع وتوزيع منشوراتها ، كما تعاونوا بعد قيام الثورة في التوصية ببعض المشروعات الاقتصادية وخاصة في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية . إلا أن الشيوعيين– خارج الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني – بادؤوا الثورةبالعداء منذ يومها الأول،متهمين حركتها بأنها مجرد انقلاب عسكري لمصلحة سيد جديد هو الاستعمار الأمريكي . وكانت الحركات الشيوعية في العالم – في ذلك الوقت – بين موقف التحفظ من الثورة أو الادانة لها . ولعل مسلك الثورة في سنواتها الأولى قــد ساعد على ذلك . فإعدامها للعاملين خميس والبقري على أثر مؤامرة دبرها ضد العمال بعض القوى الرجعية في كفر الدوار ، وحلها للأحزاب ، وتشجيعها للرأسمالي الأجنبي ، وصلاتها الوثيقة بالسفير الأمريكي ، قــد ساعد على تغذية هذا الموقف المغلوط من الثورة ، فضلاً عن تبني أغلب الحركة الشيوعية المصرية – في ذلك الوقت – مفهوماً جامداً عن طبيعة حركة الجيش كجزء من جهاز الدولة ، ومفهوماً جامداً آخر عن الديمقراطية الشكلية .

ولو أدرك الشيوعيون المصريون جميعا ، حقيقة ثورة ٥٢ منذ بدايتها ، ولو تدعم التحالف بينهم وبين كتلة عبد الناصر ، لتجنبت الثورة ، ولتجنب تاريـخ مصر كثيراً من السلبيات والعثرات خلال السنوات التالية .

المهم أن كتلة الوسط انفردت تماماً بالسلطة عام ٥٤ ، وأخذت تنشط لتدعيـــم مشروعيتها ، وتحقيق أهدافها وسط عداء من مختلف تنظيمات اليمين واليسار على سواء ، دون أن تكون مسلحة بتنظيم سياسي خاص بها . ولهذا راحت تحكم بسلطة جهاز الدولة الذي ظل باقياً على حاله دون تغيير جذري رغم قيام الثورة ، أللهم إلا تعديل بعض أفراده وإحلال رجال من « أهل الثقة » – أي من العسكريين أساساً – محلهم . ولا شك أن عدم تصفية جهاز الدولة القديم ذي الطبيعة البيرقراطية العريقة ، فضلا عن الطابع العسكري للسلطة الجديدة ، وحرصها على التعجيل بتنفيذ أهدافها ، حتى تتوفر لها المشروعية وتتدعم سلطتها ، كانت من العوامل المبكرة التي حددت الطبيعة الخاصة لشكل السلطة ، ولأسلوبها في الحكم وعلاقتها بالجماهير ،أي شكل الممارسة الديمقراطية .

وهذه قضية سنناقشها فيما بعد .

٤ – من حقنا أن نتساءل الآن ... ما هي الطبيعة السياسية والاجتماعية لهذه السلطة الجديدة التي كانت تمثلها كتلة الوسط في قيادة الضباط الأحرار ؟ إنها بحكم الانتماءات الطبقية لأفرادها ، وفي ضوء مسلكها العملي طوال المرحلة الناصرية من ٥٢ حتى ١٩٧٠ ، وما تحقق خلالها من فرز اجتماعي لأفرادها ، وتطوير فكري في مواقفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، تمثل في الحقيقة البرجوازية الصغيرة المثقفة في البلاد المستعمرة والنامية بكل ما تعنيه هذه البرجوازية من وطنية وثورية ، وبكل ما تعنيه كذلك من اندفاع حيناً ، وتردد وازدواجية حيناً آخر ، من تناقض حاد مع الاستعمار والامبريالية وحرص على التقدم من ناحية ، وتخوف من حركة الجماهير ورغبة في التفرد والمغامرة من ناحية أخرى ، من إتجاه علمي واتجاه عاطفي طوبوي ، من اتجاه ديمقراطي شعبي واتجاه انفرادي ، انعزالي ، تسلطي . إنها بغير شك قوة أساسية من قوى الثورة الوطنية الديمقراطية ، بل من قوى التحول الاشتراكي ، ولكن لا يتحقق لها الوضوح الفكري الكامل ، والممارسة الثورية المتصلة النامية الصاعدة ، إلا بارتباطها وتحالفها الوثيق مع الطبقة العاملة ونظريتها الثورية . ولقد بدأت كتلة عبد الناصر من مدرسة الاستقلال الوطني والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وخلال الممارسة النضالية أخذت تنضج خبرتها الفكرية والعملية ، وتتأثر بالفكر الثوري – أعني الماركسية – بل تقترب بخطوات كبيرة منها ، وخاصة جمال عبد الناصر . وما زلت أذكر إحدى الجلسات الأخيرة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي قبل وفاة عبد الناصر بقليل ، عندما تصدى للرد على د . حكمت أبو زيد وقد راحت تنكر على قيادة الثورة استعانتها ببعض أفراد ممن كانت تسميهم باليسار المتطرف – وتقصد الشيوعيين – في مجال الاعلام والثقافة وبعض المؤسسات الأخرى ، على حين تستبعد قيادة الثورة عناصر اليمين المتطرف من هذه المجالات . في هذه الجلسة ، كما هو مسجل في مضبطتها – أعلن جمال عبد الناصر بوضوح وحسم أن الثورة يسارية ، بل قال عن نفسه « أنا يساري متطرف » وأكد أنه لا مكان لليمين المتطرف الذي يشكل العدو الداخل للثورة .

على أن القضية ليست كلمة قالها عبد الناصر في جلسة من جلسات الاتحاد الاشتراكي في الأشهر الأخيرة من حياته ، وانما هي سلوك عام نستطيع أن نتابع تطوره في مواثيق الثورة وفي اجراءاتها منذ بدايتها حتى وفاة عبد الناصر .

٥ – لقد بدأت الثورة بمبادىء وأهداف محددة نتبينها في شعاراتها الستة ، وفلسفة الثورة ثم نجدها وقد تطورت ونضجت في ميثاق عام ٦٢ وبيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ ثم في مختلف خطب وكلمات جمال عبد الناصر طوال هذه المرحلة . على أنه من الناحية التطبيقية نجد هذا المسار المتسق نفسه برغم كل تعرجاته العملية . لقد قامت الثورة من أجل تحقيق الاستقلال الوطني ، تحرير مصر من الاحتلال والتبعية الانجليزية ، ومن أجل تطوير اقتصادها وتصنيع مجتمعها. ولم يكن مسارها كما أشرنا من قبل مجرد برجماتية ، أو تجريبية خالصة ،وانما كان تنفيذاً لبرنامج ،وإن تصادم هذا التنفيذ مع عقبات موضوعية عديدة ، واستفاد بالمحاولة والخطأ في كثير من الأحيان ، وإن لم يستفد منها في أحيان أخرى كثيرة كذلك .

كان من الطبيعي أن تكون نقطة البداية هي تحرير الارض منجنود الاحتلال ، إلاأن هذه البداية كان ينبغي أن تسبقها بدايات أخرى ، هي القضاء على الركائز االتي يستند إليها هذا الاحتلال . لهذا كانت الخطوة الأولى فيالأيام الأولى للثورة هي طرد الملك ، ثم كانت الخطوة الثانيــــة بعد حوال شهر ونصف من الثورة هي اصدار قانون الاصلاح الزراعي لضرب الركيزة الثانية الأساسية للاحتلال التي كانت تتمثل في كبار ملاك الأراضي . على أنــه بالاصلاح الزراعي كانت قيادة الثورة تعني هدفاً اكثر شمولاً . إنه السبيل للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والتصنيع . ولهــــذا أنشيء في عام ٥٢ المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، وفي العام نفسه انشئت الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق ، وفي عام ٥٣ أنشيء المجلس الدائم للخدمات .وليس سراً أن تأميم قناة السويس عـام ٥٦ لم يكن مجرد رد فعل لرفض أمريكا لتمويل السد العالي ، وتشهير دالاس بالاقتصاد المصري ، وانما كان هذا الرفض وهذا التشهير مناسبة ملائمة لتحقيق مشروع تمت دراسته في هذه المجالس من وقت مبكر . وكذلك كان الشأن بالنسبة للسد العالي . ومنذ هذا الوقت المبكر ، وبرغم انشغال قيادة الثورة بمعاركها ومباحثاتها مع الانجليز من أجل الجلاء ، لم تتوقف عـن المبادرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، إما بدراسة المشروعات الجديدة ، أو بتشجيع رأس المال الأجنبي ، أو رأس المال المحلي الصناعي ، أو بالمشاركة في بعض المشروعات الصناعية ، أو بانشاء صناعات جديدة تابعة للدولة مثل شركة الحديد والصلب وشركة عربات السكك الحديدية والشركة القومية لانتاج الاسمنت وشركة الصناعات الكيماوية وغيرها . وفي عام ٥٧ بعد العدوان الثلاثي أنشئت لجنة التخطيط القومي لاعداد خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنشئت المؤسسة الاقتصادية للاشراف على المصالح

البريطانية والفرنسية المؤممة. وفي هذا العام احتدم الصراع بين قيادة الثورة وبين الرأسمالية المحلية التي كانت تتطلع إلى الإستحواز على غنائم الحرب لنفسها ، أي امتلاك المؤسسات البريطانية والفرنسية المؤممة. وفي عام ٥٨ بدأت الدولة تستعد لتأميم النقل العام ، احتكار ابو رجيلة ، كما صدر أول قانون للتنظيم الصناعي يعطي للدولة سلطة التدخل لتحديد نوع الاستثمارات الصناعية في الشركات المختلفة . والغريب أن يحتدم الصراع بينها وبين الشيوعيين المصريين في هذا الوقت كذلك ، بعد فترة من التحالف بل العمل المشترك خلال عدوان ٥٦ ، بل والتعاون – مع الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني – لاتخاذ الخطوات الملائمة لتأميم احتكار أبو رجيلة . على أن التناقض بينها وبين الشيوعيين المصريين كان في الحقيقة انعكاساً للوضع العربي الجديد ، بعد قيام الوحدة المصرية السورية في فبراير ٥٨ ، وقيام الثورة العراقية في يوليو من نفس العام بمساندة الحزب الشيوعي العراقي . ومع مطلع عام ٥٩ قامت الثورة بشن حملة اعتقالات شاملة للشيوعيين المصريين في الوقت الذي أخذت فيه تخوض أخطر معاركها ضد الرأسمالية المصرية . في عام ١٩٥٩ احتدم الصراع بين الثورة والرأسمالية المصرية ، عندما امتنعت الرأسمالية المصرية عن المشاركة في تمويل خطة التنمية ، بل بدأت تخرب الاقتصاد القومي وقامت الثورة بتعديل قانون الشركات ، ففرضت تخصيص ٥٪ من الارباح الصافية للشركات لشراء سندات حكومية ، وحدت من نسبة الأرباح التي تصرف للمساهمين فيها بحيث لا تزيد عن ١٠٪ من المبالغ التي وزعت في العام السابق . ثم أممت المصالح البلجيكية ، وابتداء من عام ١٩٦٠ بدأت سلسلة طويلة من التأميمات الكبرى ، التي تحققت بها ملكية الدولة للوسائل الأساسية للانتاج في المجتمع ، وصفيت بها طبقة الرأسمالية الكبيرة ، وكما نزلت بالحد الأدنى للملكية الزراعية .

ماذا أردت أن أقول بهذا كله . أردت أن أؤكد أولاً ببساطة أن ثورة ٢٣ يوليه لم تكن كما يقال حركة برجماتية أو تجريبية خالصة ، ولم يكن مسارها مراحل متقطعة وتحولات مفاجئة ، بل كانت تتحرك باستمرار وفق مبادىء وأهداف وضعتها لنفسها منذ البداية وأخذت تعالج تنفيذها بالمحاولة والخطأ . وأردت أن أؤكد ثانياً ببساطة كذلك أنه قد تحقق بقيام ثورة ٢٣ يوليه ، الاستقلال السياسي والعسكري والاقتصادي الكامل لأول مرة في تاريخها الحديث . تم تحرير الأرض من الاحتلال البريطاني ، وتم تحرير السلطة من أذناب الاحتلال من كبار ملاك الأراضي ، وكبار الرأسماليين فضلاً عن السراي ، وتم تحرير الاقتصاد المصري من الاحتكارات الأجنبية ، فضلاً عن تصفية الملكية الكبيرة في الزراعة ، والرأسمالية الكبيرة وشرائح من المتوسطة في الصناعة . وبهذه الاجراءات حققت

مصر الجانب الأكبر من ثورتها الوطنية [1] الديمقراطية ، وانفتح أمامها الطريق لتنمية اقتصادية واجتماعية معجلة ، تمهد لتحولها إلى الاشتراكية. ولقد تمت هذه الإجراءات جميعاً خلال معارك ضارية ضد الامبريالية والصهيونية العالمية ، والرجعية العربية والمحلية ، تحقق خلالها تحالف وثيق مع قوى التحرر والتقدم والديمقراطية في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، فضلاً عن قوى المعسكر الاشتراكي وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي . وأصبحت مصر قوة فعالة من قوى النضال العالمي ضد الامبريالية ، وأسهمت اسهاماً فعالاً في دعم حركات التحرر الوطني لا في الوطن العربي فحسب بل في العالم اجمع .

ولكن .. أليس من واجبنا أن ننتقل من هذه الاحكام العامة إلى الوقائع العينية ، لنتبين إلى أي حد تحقق تغيير في بنية المجتمع المصري ، وفي مستوى معيشة جماهيره طوال المرحلة الناصرية . على أننا سنركز باختصار على مجالين أساسيين هما الزراعة والصناعة .

ـ ٦ ـ **في مجال الزراعة** : لن نستطيع أن نتبين حقيقة ما انجزته الثورة في هذا المجال إلا من خلال نظرة سريعة إلى الوضع الذي كان سائداً قبلها. ولعل الجدول التالي أن يوضح لنا حقيقة الوضع الزراعي قبل الثورة بأكمله :

الملكية الزراعية عام ٥٢

صغار الملاك [أقل من ٥ أفدنة]		ملاك متوسطون [من ٥ إلى ٥٠ فدان]		كبار الملاك [من ٥٠ فدان فأكثر]	
نسبة الملاك	نسبة الأرض	نسبة الملاك	نسبة الأرض	نسبة الملاك	نسبة الأرض
٩٤٫٣٪	٣٥٫٥٪	٥٫٣٪	٣٠٫٤٪	٠٫٤٪	٣٤٫١٪

معنى هذا أن ٠٫٤٪ من المالكين كانوا يملكون ٣٤٫١٪ من الأرض الزراعية ، على

---

(١) المؤسف أن يزعم البعض أن عبدالناصر قد حقق الاستقلال الوطني عام ٥٥ باخراج الانجليز، ولكن سرعان ما افقدنا اياه بهزيمة ٦٧ . وهذا زيف، ففارق بين التحرر من الاستعمار الانجليزي بسيطرته العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين الاحتلال الاسرائيلي العسكري لبقعة من أرض الوطن . فلم تفقد مصر استقلالها السياسي والاقتصادي والاجتماعي عام ٦٧ . ليس هذا تهويناً من شأن الاحتلال الاسرائيلي لسيناء ولبقية الأراضي العربية فضلاً عن فلسطين ، وليس تبريراً لهزيمة ٦٧ . ولكنه مجرد تحديد لمفهوم الاستقلال السياسي والاقتصادي . فقد يتم ـ فرضاً ـ انسحاب اسرائيل من سيناء ، ويكون هذا ثمناً لاستقلالنا الحقيقي السياسي والاقتصادي ! .

حين أن ٩٤،٣٪ من المالكين كانوا يملكون ٣٥،٥٪ من الأرض [١] . هـــذه هي الملامح الأساسية للوضع الزراعي آنذاك .

كان الوضع الزراعي وضعاً مزدوجاً، يجمع بين نظام رأسمالي في الزراعة وبقايا اقطاع، أو بتعبير آخر ، كان رأسمالياً من الناحية الاقتصادية لاعتماده أساساً على العمل المأجور والسوق ، ولكنه من الناحية الاجتماعية كان يقوم على القهر الاقطاعي البشع . وكان كبار ملاك الأراضي مندمجي المصالح مع كبار الرأسماليين ، وكانوا يمثلون معاً الركيزة الأساسية للاستعمار البريطاني لمصر .

فإذا انتقلنا إلى الوضع الزراعي بعد الثورة ، منذ إجراءاتها الأولى في سبتمبر عام ٥٢ إلى اجراءات عام ٦١ – ٦٢ – ٦٣ حتى اجرائها الأخير عام ٦٩ الذي هبطت بالحد الأعلى للملكية الزراعية للفرد إلى ٥٠ فدان ، و ٥٠ أخرى للأسرة، وجدنا صورة اجتماعية مختلفة تماماً . ونستطيع أن نتبين هذه الصورة الجديدة في عام ١٩٦٥ [وهو العام الذي تتوفر فيه المعلومات] [٢] .

أولاً : اختفت الملكيات الكبيرة التي كانت تغطي ١٩،٧٪ مـــن الأرض الزراعية عام ١٩٥٢ .

ثانياً : ازداد متوسط حجم الملكية الصغيرة من ٠،٨ فدان إلى ١،٢ فدان .

ثالثاً : ظل عدد الملكيات المتوسطة ثابتاً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥ وإن زادت الأرض المملوكة زيادة طفيفة . ففي عام ١٩٥٢ كان هناك من هؤلاء ١٤٨،٠٠٠ ألف مالك يملكون ١،٨١٨،٠٠٠ فدان ، وظل هذا العدد نفسه ثابتاً عام ١٩٦٥ وان زادت ملكيته وأصبحت ١،٩٥٦،٠٠٠ .

---

(١) اعتمـــدنا في الاحصاءات الزراعية والاقتصادية على تحليـــلات أوبراين وهانسن ومابرو

1 - P · O o'Brien : The revolution in Egypt's Economic System .
2 - B . Hansen : Planning and Economic Growth in the U A S 1460 - 5 In Egypt since the revolution .
3 - S . Mabro : the Egyptian Economy .

(٢) مابرو ص ٧٠٢

جدول يلخص التغيير في بنية الملكية الزراعية بين عام ٥٢ الى عام ١٩٦٥

	المالكون [بالألف]	١٩٥٢ [المساحة الف فدان]	النسبة [الفدان لكل مالك]	المالكون [بالألف]	١٩٦٥ [المساحة الف فدان]	النسبة [الفدان لكل مالك]
أقل من ٥ افدنة	٢,٦٤٢	٢,١٢٢	٠,٨	٣,٠٣٣	٣,٦٩٣	١,٢
٥ افدنة وأقل من ١٠ أفدنة	٧٩	٥٢٦	٦,٦	٧٨	٦١٤	٧,٩
١٠ افدنة وأقل من ٢٠	٤٧	٦٣٨	١٣,٦	٤١	٥٢٧	١٢,٨
٢٠ وأقل من ٥٠	٢٢	٦٥٤	٢٩,٧	٢٩	٨١٥	٢٨,١
٥٠ وأقل من ١٠٠	٦	٤٣٠	٧١,٧	٦	٣٩٢	٦٥,٣
١٠٠ وأقل من ٢٠٠	٣	٤٣٧	٣٤٥,٧	٤	٤٢١	١٠٠,٠
٢٠٠ فأكثر	٢	١,١٧٧	٥٨٨,٥	—	—	—

رابعاً: لم تتغير كذلك نسبة الأرض المملوكة لمستوى من يملكون من ٥٠ فدان إلى ٢٠٠ فدان ، برغم خفض حد الملكية الى ١٠٠ فدان . ولكن نصيب هؤلاء من الملكية انخفض من ١٤٫٥٪ من الأراضي الزراعية إلى ١٢٫٦٪ .

لقد تغيرت بالفعل بنية الملكية وتحققت بها كذلك تغييرات في البنية الاجتماعية . أصبح هنالك حد أعلى للملكية الزراعية ، وتم القضاء على الملكيات الكبيرة وارتفعت نسبة المالكين الصغار ، وتحسنت نسبياً الأوضاع الأقتصادية لما يقرب من ٤٠٠،٠٠٠ ألف أسرة . على أن الاستفادة الأساسية كانت بغير شك من نصيب الطبقة الوسطى التي تدعمت سياسياً واجتماعياً . وبرغم انشاء الجمعيات التعاونية وازدياد عددها فقد زادت من ١٧١ جمعية عام ١٩٥٥ إلى ٥٫٠١٣ الف عام ١٩٧٠ إلا أن السيطرة عليها بقيت في يد هذه الطبقة الوسطى .

فإذا انتقلنا من بنية الملكية إلى الدخل الفردي ، وجدنا تغييراً كذلك . ففي عام ١٩٥٢ كان دخل العائلات غير المالكة يصل إلى ٢٦ جنيه في العام ، ولكنه ارتفع إلى إلى ٥٩ في سنة ١٩٦٥ ، ولكن لما كانت تكاليف المعيشة قد زادت بنسبة ٧٠٪ في المجال الزراعي فإن الزيادة الحقيقية لدخل هذه الفئة هو ٣٣٪ أما العائلات المالكة الصغيرة (التي تحوز بالملكية أو الايجار أقل من ٥ أفدنة) فقد كانت تشكل ما يقرب من ٧٨٧٫٠٠٠ عائلة وكان نصيبها من الدخل الكل الزراعة عام ١٩٥٠ يقرب من ١٧٫٥٪ في وعام ١٩٦٥ ارتفع عددهم إلى ١٫٦٠٠٫٠٠٠ مالك وارتفع متوسط الدخل السنوي إلى ١٢٥ جنيه وأصبح نصيبهم من الدخل الكلي للزراعة حوال ٣٤ ٪ وفي عام ١٩٥٠ كان مجموع دخل الطبقة التي تملك أكثر من ١٠٠ فدان يصل إلى ٢٥ ٪ من الدخل الكلي للزراعة ، وكان متوسط دخلهم السنوي ١٤٫٠٠٠ ألف جنيه في السنة . وفي عام ١٩٦٥ أختفت هذه الفئة . أما الذين يملكون ١٠٠ فدان فأصبح نصيبهم من الدخل الكلي للزراعة هو ٤ ٪ ومتوسط دخلهم السنوي حوالي ٧٠٠ جنيه في السنة قبل الضريبة . ونستطيع أن نقارن بين الأنصبة من الدخل الزراعي الذي يحصل عليه الحائزون على أقل من ٥ أفدنة ، والأنصبة التي يحصل عليها الحائزون على ١٠٠ فدان وأكثر على النحو التالي :

في عام ١٩٥٠ كان الحائزون على ١٠٠ فدان فأكثر يحصلون على ٢٥ ٪ من الأنصبة

الزراعية ، في عام ١٩٦٥ أصبحوا يحصلون على ٤ ٪ فقط من هذا الدخل ، على حين أن الحائزين على ٥ أفدنة فأقل كانوا يحصلون على ١٧,٥٪ من الأنصبة عام ١٩٥٠ ، أصبحوا يحصلون على ٣٤٪ من هذا الدخل . على أن النصيب الأكبر اصبح بغير شك للطبقة التي تملك من ٥ أفدنة إلى ما أقل من ١٠٠ فدان .

على أنه بالإضافة إلى هذا الارتفاع النسبي للدخول الزراعية ، هناك دخول اخرى غير مباشرة ، تتمثل في تخفيض الايجارات ، والاعفاءات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، فضلاً عن زيادة العمالة في الريف التي زادت خلال سنوات الخطة أي من ٥٩ – ٦٠ إلى ٦٤ – ٦٥ بنسبة ١٦,٥ ٪ .

على أننا لا نستطيع ان نقول بأنه قد تحققت ثورة حقيقية في بنية المجتمع الريفي أو في دخل منتجيه ، اللهم إلا فيما يتعلق أساساً بتصفية الملكيات الكبيرة . حقا ، لقد زادت الانتاجية الزراعية خلال سنوات الخطة ٥٩ – ٦٠ / ٦٤ – ٦٥ بنسبة ١٧,٨ ٪ واصبح المعدل السنوي للنمو الزراعي خلال سنوات الخطة ٣,١ ٪ على حين كان ١,٢ ٪ قبل الثورة ، إلا أن الريف المصري ظل يعاني التخلف البشع والاستغلال . فحين استفادت الطبقة الوسطى أساساً من الاصلاح الزراعي ونسبياً صغار الملاك ، فإن طبقة العمال الزراعيين لم تستفد اللهم إلا حقها في تكوين اتحادها ، وقد زاد عدد هذه الطبقة من ٣ مليون عام ١٩٥٢ إلى ٤,٠٤٨,٣٠٠ عام ١٩٦٩ – ١٩٧٠ دون ان تتغير كثيراً أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية البالغة السوء ، ونتسائل : لماذا تخلفت الثورة عن تحقيق هذا التغيير الجذري في مجال الزراعة ؟ والحقيقة ان المشكلة الزراعية لا تحل أساسا بتوزيع الارض ، والقضاء على الملكيات الكبيرة ، أو زيادة الارض الزراعية ، أو بتنظيم المياه ، أو تكوين الجمعيات التعاونية ، وهي إجراءات ضرورية قامت الثورة بتحقيقها ، وأنما تحل المشكلة الزراعية اساساً بالانسان . لقد اهتمت الثورة بالجانب الاداري في تنظيم الزراعة اكثر من اهتمامها بالجانب الانساني والديمقراطي . إن تخلف الوعي ، ومستوى الحياة ، وانعدام المشاركة الديموقراطية وسيطرة العناصر البيروقراطية هو المصدر الحقيقي للتخلف الزراعي . ولا سبيل الى تجاوز هذا التخلف إلا بالعمل السياسي الديمقراطي الذي يتيح للفلاح المشاركة الواعية في تنظيم حياته وتجديدها . لا تعاونيات حقيقية بدون وعي وديمقراطية ، ولا إنتاجية تتقدم بغير كادر فلاحي لا تحتجزه وصاية إدارية عن ادارة شؤونه وتنظيم حياته وتطويرها . إن اطلاق قوى

الفلاحين الصغار ، فضلاً عن العمال الزراعيين ، وتحريرهم من الاستغلال والاستبداد والتخلف الفكري وتمكينهم من تشكيل تنظيماتهم الديمقراطية هو السبيل الوحيد لتحقيق الثورة الزراعية. ولعل الثورة أن تكون قد تنبهت إلى هذا في السنوات من المرحلة الناصرية . فبدأت تعد الكوادر الفلاحية في معهد الدراسات الاشتراكية ، وتنظم رحلات توعية وتثقيف لهم في بعض البلاد الاشتراكية ، خاصة المانيا الديمقراطية وبلغاريا . ولكن ما كان اندر الكوادر الفلاحية الحقيقية بينهم . على ان التجربة رغم سلبياتها سرعان ما توقفت بعد ذلك .

٧ – في مجال الصناعة :

كان الاقتصاد المصري قبل ثورة ٥٢ اقتصاداً متخلفاً تابعاً الرأسمال الاجنبي تبعية كاملة . فعندما نحلل تركيب مجالس ادارات الشركات الصناعية عام ٤٧ مثلاً ، نجد ان ٩٦٠ شخصاً يسيطرون على كل الوظائف الأساسية في هذه الشركات ، ومن بين هؤلاء نجد ٢٦٥ شخصاً فقط يحملون اسماء مصرية . وكان بنك باركليز الانكليزي يسيطر وحده على ٥٦ ٪ من الودائع . وكان بنك مصر الذي بدأ بشعار الاستقلال الاقتصادي قد تمت السيطرة عليه من جانب رؤوس الأموال الإنجليزية والأمريكية . وفضلاً عن هذا فقد كان الإنتاج الصناعي يتسم بالتركيز والاحتكار ، ولم تكن التنمية تزيد عن ٧ و٠٪ ، وكان متوسط الدخل السنوي للفرد عام ١٩٥٢ لا يزيد عن ٩،١ جنيه .

وعندما قامت الثورة عام ٥٢ كانت التنمية الإقتصادية عامة ، والصناعية بوجه خاص ، أحد أهدافها الرئيسية ، بل كان الإصلاح الزراعي ، كما ذكرنا من قبل سبيلاً لدعم التنمية . لهذا أسرعت بانشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي منذ العام الأول لقيامها ، وذلك لدراسة مشروعات الاستثمار والتنمية ، ثم تتابعت بعد ذلك خطواتها التي أشرنا اليها من قبل . وكان الهدف من تأميم قناة السويس – فضلا عن دلالته الوطنية – توفير مصدر لتمويل مشروعات التنمية . ولم يكن مشروع السد العالي مجرد مشروع زراعي ينظم الري ويزيد من مساحة الأراضي الزراعية ، بل كان كذلك حجر الزاوية في مشروعاتها الصناعية كمصدر لتوليد الكهرباء ، ومنذ البداية حرصت الثورة على تشجيع الرأسمال الصناعي ، وعلى المشاركة معه ، وعلى القيام بمشروعات صناعية لا يستطيعها الرأسمال الخاص . ومع عام ٥٨ بدأت خطتها لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . ونتيجة لرفض الرأسمال المحلي المشاركة في تمويل الخطة ، بل سعيه إلى تخريبها ، بدأت إجراءات التأميم عام ٦٠ – ٦١ . وبهذه التأميمات ، تغيرت البنية الإقتصادية للمجتمع المصري ،

وتحقق القضاء على الرأسمالية الكبيرة ، وشرائح من المتوسطة ، باستثناء تجارة الجملة ، كما تم تحرير الإقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية . وانفتح الطريق لتحقيق أول خطة للتنمية الإقتصادية ، بل والتمهيد للتحول الاشتراكي ، وخاصة أن هذه التأميمات قد لحقتها وثيقة فكرية سياسية هي الميثاق ، تعد تغييراً كذلك للبنية الفكرية السائدة . على أن من المهم أن نتساءل : إلى أي حد نجحت خطة التنمية الأولى في تحقيق أهدافها .

كان هدف الخطة هو زيادة الدخل القومي سنوياً بنسبة ٧٪ وبرغم أن سنة الأساس في الخطة وهي سنة ٥٩ – ١٩٦٠ تسبق إجراءات التأميم إلا أن الخطة حققت زيادة بنسبة ٦٪ وهي تعد نتيجة جيدة ، لو وضعنا في اعتبارنا الأمور التالية :

١ – أزمة الآفات الزراعية عام ١٩٦١ .

٢ – حرب اليمن – التي – مهما قيل عنها أو عن الأخطاء في تنفيذهافقد كانت مسؤلية الثورة المصرية لمساندة الثورة العربية .

٣ – زيادة نسبة الاستثمار في السد العالي أكثر مما حددته الخطة .

٤ – بداية توظيف الخريجين وزيادة الانفاق الحكومي .

٥ – ضعف نسبة الادخار .

ولقد حققت الخطة الزيادة التالية في جملة الناتج المحلي . في مجال الزراعة ١٧٫٨٪ وفي مجال الصناعة ٥٠٫٢٪ وفي مجال الكهرباء ١٢٨٫٦٪ وفي مجال المباني ٩٦٫٦٪ وفي مجال المواصلات ٦٩٫٦ ٪ وفي مجال الإسكان ٩٫٧ ٪ الخ . وبلغت الزيادة العامة في الانتاج ٣٧٫١٪ محسوبة بالأسعار الجارية .

وخلال سنوات الخطة ، زادت العمالة في الزراعة بنسبة ١٦٫٥٪ وفي الصناعة بنسبة ٣٧٫١٪ وفي الكهرباء بنسبة ٥١٫٣٪ وفي البناء بنسبة ٨٦٫٦٪ وفي المواصلات بنسبة٢٧٪ .

كما بلغت الزيادة في الدخل القومي في العام ٣١٪ وكان في المستهدف أن تكون ٥٠٪ حتى يمكن مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . إلا أنها تعتبر نسبياً ، ونتيجة للظروف التي أشرت اليها من قبل نسبة جيدة .

ولقد ارتفعت نسبة الأجور من ٤٢،٨ ./٠ في السنة الأولى للخطة إلى ٤٦٫٧ ./٠ في السنة الأخيرة من الدخل القومي العام . ولقد كان متوسط الدخل الفردي ثابتاً في مصر خلال النصف قرن ثم أخذ يرتفع بعد حرب السويس . لقد ظل ٤٥ جنيه سنويا منذ عـام ٥٢ – ٥٣ حتى عام ٥٥– ٥٦ ثم ارتفع خلال السنوات الأربع التالية من ٤٥ جنيه إلى ٥٠،٣ جنيه أي بنسبة ١٠،٥ ./٠ وخلال سنوات الخطة ارتفع من ٥٠،٣ جنيه إلى ٥٩،٨ جنيه أي بنسبة ١٨،٨ ./٠ .

ولو قارنا بين العمالة ومتوسط الدخل في الصناعة بين عام ١٩٥٢ وعـام ٦٦ – ١٩٦٧ لتبينا نتائج بالغة الأهمية .

	القوى العاملة (بالألف)		نصيبهامن قوى العمل القومي		متوسط الدخل السنوي	
	١٩٥٢	١٩٦٦–١٩٦٧	١٩٥٢	١٩٦٦–١٩٦٧	١٩٥٢	١٩٦٦–١٩٦٧
الموظفون	٣٢	٨٠	٠٫٤٥	٠٫٩٥	٣١٢	٤٥٠ (٥٧٥)(١)
العمال	٢٥٠	٥١٧	٣٫٥٠	٦٫٠٨	٨٨	١٦٨ (٢٠١)(١)

وفي هذا الجدول نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في نسبة الأجور فضلا عن نسبة العـمالة . كما نلاحظ زيادة نسبة الزيادة في دخل العمال عن نسبتها في دخل الموظفين (٢) هـذا ويمكن القول بشكل عام بأن نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي بين ٥٢ و ٦٦ – ١٩٦٧ قد بلغت ٤٤ ./٠ للعمال ، على حين بلغت ٨ ./٠ للموظفين . ولو وضعنا في الاعتبار مزايا اجتماعية اخرى في مجال التعليم والمواصلات والصحة لكانت الزيادة اكبر،هذا فضلاً عن أن متوسط ساعات العمل قد انخفض من ١٠ ساعات يوميـــا إلى ٧ ساعات يوميا مما يضيف إلى زيادة الدخل مع تقليل الجهد .

وخلال سنوات الخطـة ، انخفضت عوائد التمليك من ٥٧،٢ ./٠ إلى ٥٣،٢ ./٠ على حين زادت نسبة مجمل الأجور عامة إلى ٤٦،٧ ./٠ .

(١) ما بين قوسين يتضمن ارباح الموظفين ومساهمتهم في التأمين الاجتماعي .

٢) يراجع ، مابرو ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

ولهـذا يمكن القول بأن الخطة قد نجحت ، برغم أنها لم تحقق النسبة المستهدفة ، وبرغم أنها قد انتهت بعجز في ميزان المدفوعات بلغت قيمته المتجمعة خلال سنوات الخطة ٤١٣ مليون جنيه للأسباب التي أشرت إليها من قبل .

وكان من المفروض أن تقوم خطة سبعية تتلو هذه الخطة الخمسية وتستفيد من أخطائها وخبرتها وتواصل طريق التنمية .

على أنه في العام الأخير من الخطة احتدم الصراع داخل جهاز السلطة ، كما احتدم في المجتمع كله . وتعرضت الثورة لامتحان عسير . هل تواصل طريق التنمية ام ترتد الى سياسة انكماشية ، كان هناك من يدافع عن طريق التنمية وكان هناك من يدافع عن سياسة الانكماش . وكانت هناك سياستان كذلك فيما يتعلق بعلاقة العمل السياسي بالعمل الاداري والانتاجي. هل يتزعم الاتحاد الاشتراكي ويقوي من رقابته ومبادراته في مجالات الانتاج ، أم تطلق أيدي القيادات الادارية وتتحرر من هذه الرقابة السياسية . وكان هنالك من يقف ضد إعطاء سلطات اكبر للاتحاد الاشتراكي ، وفي الطريق الآخر كان يقف آخرون . وكانت البيرقراطية قد استشرت في القطاع العام ، واخذت ترتبط مصالحها بمصالح القطاع الخاص ، وخاصة في مجال المقاولات الذي كان يقوم على تنفيذ كثير من مشروعات القطاع العام من الباطين. وبدأ عبد الناصر يتحدث عن ضرورة الثورة على الثورة ، واعلن عبد الناصر خطته في تأميم تجارة الجملة وقطاع المقاولات في ثلاث سنوات . ولكن .. توقفت خطة التنمية وانتصر الجناح الانكماشي ، وبدأت تطل أزمة اقتصادية حادة . وهنا كان العدوان الاسرائيلي عام ٦٧ محاولة لضرب النظام الناصري وهو في أزمته . ولم يكن توقيت العدوان مصادفة . كان يتلاقى مع كل المحاولات الرجعية ، المحلية والعربية والامبريالية لتصفية ثورة عبد الناصر ، ثورة مصر التحررية التقدمية ، وهي تخوض واجبها النضالي العربي في اليمن ، وهي تخوض معركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضد البيرقراطية ، والفئات الطفيلية واليمينية في السلطة وفي المجتمع ، وهي تواجه مشكلات التحول الحاسم في طريق التنمية والتقدم .

وبفضل حركة الجماهير في ٩ و ١٠ يونيه ٦٧ ووعيها التلقائي ، صمدت ثورة ٢٣ يوليو في مواجهة العدوان . انتصر العدوان عسكرياً ولكنه لم يتمكن من اسقاط ثورة جمال عبد الناصر ، الذي كان الهدف السياسي والاجتماعي من العدوان . وفي عام ٦٧ – ٦٨ هبطت الخطة الانتاجية إلى – ٨ ، ١ ٪ ، وانتعشت الفئات البيرقراطية والطفيلية ، وبدأت البلاد تتطلع إلى تغيير جذري حاسم . وفي عام ٦٩ تمكنت خطة التنمية من الوقوف على قدميها من جديد فارتفعت نسبتها إلى ١ ، ٣٪ وأخذت الثورة تخوض معركتين

حاسمتين : معركة الاستنزاف تمهيداً لتحرير الأرض المحتلة ، ومعركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . على أن الأمر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كان يحتاج هذه المرة إلى عمل سياسي حاسم ، وكان هذا العمل يحتاج إلى كوادر واعية . وبدأ الاستقطاب في السلطة بين جناحين : جناح يساري يتأهب لمعركة التغيير الحاسم وجناح يميني يسعى لعرقلة هذا التغيير . واحتدم الصراع الفكري في المجتمع ، واحتدم الصراع الفكري داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . وأخذ التنظيم الطليعي – طليعة الاشتراكيين – يتحول إلى قوة سياسية واجتماعية دافعة . وتم اعداد برنامج جديد للمعهد العالي للدراسات الاشتراكية ، وخطة لإقامة معاهد اشتراكية في مختلف الأقاليم ، وارسال البعثات العمالية والفلاحية والثقافية للبلاد الاشتراكية لإعداد كوادر ثورية ، واحتدم الصراع داخل المجتمع والسلطة في الوقت الذي احتدمت المعارك مع الاحتلال الاسرائيلي ، وأخذت تتوطد العلاقات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع البلدان الاشتراكية عامة ومع الاتحاد السوفيتي بوجه خاص . أذكر أنني التقيت بعبد الناصر في بداية عام ١٩٦٨ واذكر أنه قال لي في معرض حديث عن الوضع الداخلي : أن الخطر الرئيسي في الداخل يأتي من جانب الطبقة الوسطى . قد نحتاج في هذه المرحلة إلى مهادنتها للحد من خطورتها . وقلت للرئيس : في اعتقادي أن الحل لا يكون بمهادنة الطبقة الوسطى ، وإنما يكون بمزيد من الاتجاه نحو القوى الشعبية ، نحو العمال والفلاحين أساسا ، واطلاق طاقاتهم وتنمية مشاركتهم الديمقراطية . إنهم الحماية الحقيقية للثورة ، والقوة الدافعة لها . وأحالني عبد الناصر إلى علي صبري لمناقشة هذه القضية بالتفصيل معه ، مع قضايا أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية . كان الموقف من التنمية الاقتصادية ، والموقف من الطبقات الاجتماعية شغله ، ويملأ نفسه وفكره . كنت أحس من عبد الناصر ، ومما يجري من حوار يحتدم داخل اللجنة المركزية ، ومما يجري داخل طليعة الاشتراكية ، ومما يحتدم من صراع فكري في الصحافة ، وفي لجان الاتحاد الاشتراكي ، ومن معارك على الجبهة العسكرية ، أن ثورة مصر مقبلة على مرحلة جديدة حاسمة . ولم يكن قبول مشروع روجرز – عند عبد الناصر – إلا مرحلة مؤقتة لالتقاط الانفاس ، لتحريك الصواريخ ، لاعداد المجتمع كله لمعركة تحريرية واجتماعية فاصلة . وفجأة مات عبد الناصر وهو في غمرة نضاله على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية . وازداد الصراع احتداماً في جهاز الدولة وفي المجتمع بين الجناح اليساري

والجناح اليميني . ولكن سرعان ما بدأت الحملة المسعورة على عبد الناصر ، وعلى طريق عبد الناصر ، وعلى مصر عبد الناصر .

٨ ـ قد يكون من الضروري قبل أن اختتم هـذه الدراسة أن أعود قليلا إلى الوراء لأناقش مناقشة سريعة قضيتين مهمتين يثور حولهما الخلاف دائما هما :

ا ـ قضية رأسمالية الدولة و ب ـ قضية الديمقراطية .

ا ـ رأسمالية الدولة : يذهب كثير من الدارسين إلى اعتبار ما تحقق من تأميمات عام ٦٠ ـ ٦١ وما بعدها ، ومن قيام قطاع عام لم يكن إلا رأسمالية دولة تخدم النظام الرأسمالي المصري . بل يذهب البعض إلى أن قيام الثورة عامة منذ ٥٢ لم يكن هدفـــه إلا حماية النظام الرأسمالي المصري الذي كان يترنح في هذا العام . أي أن ثورة جمال عبد الناصر لم تكن ثورة وانمــا مجرد انقلاب لحماية النظام الرأسمالي ومواصلة طريق التنمية الرأسمالية بطريقة أشد كفاءة .

والقائلون بهذا الرأي إنمــا يغفلون حقيقة أساسية هي قانون الصراع فضلاً عن اغفالهم لكثير من العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية . إنهم يستندون أساساً فيما يذهبون إليه إلى استشراء البيرقراطية في القطاع العام وتحالفها مع الفئات الطفيلية في القطاع الخاص وهذا حق ، ولكنه حق قاصر . لأنهم لا يرون ما وراء هذه الظواهر من عوامل موضوعية أفرزتهـــا ـ على الرغم من الثورة ، لا بفضلها وتشجيعها ـ وما كان يحيط بهذه الظاهرة ويواجهها من صراع محتدم داخل جهاز السلطة ، وفي مؤسساتها السياسية والاعلامية ، وفي المجتمع عامة . كانت السلطة الجديدة تهدف إلى الاستقلال الوطني وإلى التعجيل بالتنمية ، وكانت تتحرك بغير تنظيم سياسي ثوري ، بل في عداء مع التنظيم الثوري كما أشرنا من قبل ، ولهذا لم تتمكن منذ البداية من تحطيم جهاز الدولة القديم ، ولم تستطع أن يكون لها كادرها السياسي الواعي الذي يحقق لها أهدافها . ولقد استغلت البيروقراطية القديمة والجديدة هذا الوضع . ولكن هذا لم يكن تعبيراً عن الطبيعة الطبقية لقيادة الثورة ، أو تجسيداً لاهدافها ، بل كان نقيضاً لها ولهذه الأهداف ، بل كان قوة معرقلة للتنمية التي تستهدفها قيادة الثورة ومعادية لاهدافها . لهذا كان الصراع داخل قيادة الثورة وبين هذه الظاهرة بل لهذا كذلك كان الصراع داخل قيادة الثورة بشأن هذه الظاهرة ، وكان الفرز المتصل لعناصرها وأفرادها . على أنه كان صراعاً خافتاً ، نتيجة للعوامل التي ذكرتها مـن قبل ونتيجة لحرص الثورة على التعجيل بالتنمية دون توفر الكوادر السياسية الثورية القادرة

على ذلك . خلاصة الأمر أنه من الخطأ أن نعتبر ظاهرة البيرقراطية وتحالفها مع القطاع الطفيلي هي ظاهرة معبرة عن طبيعة قيادة الثورة وفلسفتها الاقتصادية والاجتماعية . إنهاظاهرة موضوعية ولكنها نقيضة للثورة . ولعل المحاولات المختلفة التي بذلتها قيادة الثورة ، وخاصة جناحها اليساري بقيادة عبد الناصر ، من اعداد للكادر الثوري والاداري ، وتنمية للتنظيم الطليعي ، أن يكون تأكيداً لهذا الطابع الصراعي بين هذه القيادة وبين هذه الظاهرة البيروقراطية .

أما القول بأن الثورة قد قامت من أجل حماية النظام الرأسمالي ودعمه فهو قول قاصر كذلك عن إدراك التجربة الناصرية في ديناميكيتها التاريخية . فالذي يحدث في العادة لدعم النظام الرأسمالي هو تأميم بعض المؤسسات الاقتصادية الخاسرة لا التأميم العام للوسائل الأساسية للانتاج كما حدث في التجربة المصرية ولو كان هدف الثورة حماية النظام الرأسمالي ودعمه لقام عام ٥٧ – ٥٨ ببيع المؤسسات البريطانية والفرنسية والبلجيكية للرأسمالية المصرية كما كانت تريد . ولكن الذي حدث أن وجهت الثورة ضربات قاصمة للملكية الزراعية الكبيرة ، وللرأسمالية الكبيرة ووضعت حداً أعلى للملكية ، وأقامت حاجزاً في وجه التنمية الرأسمالية وخاصة في الوسائل الأساسية للانتاج . إلا أنها في الحقيقة اكتفت بالضمانات التشريعية والادارية ولم تهتم بالضمانات الديمقراطية . فالتأميمات الكبرى عام ١٩٦٠ – ١٩٦١ وما بعدها ، بل الضرائب التصاعدية العالية ، لم تمنع من استمرار التراكم الرأسمالي لفئات البورجوازية الطفيلية ، فضلا عن البورجوازية الزراعية ، والبيرقراطية . على أن هذا التراكم لم يتحقق بفضل هذه الاجراءات التأميمية ، بفضل خطة الثورة ، وإنما برغمها . كان الضمان الأساسي لوقف هذه التنمية الرأسمالية هو الضمان السياسي الديمقراطي لا الضمان التشريعي الاداري وهذا ما لم تحققه الثورة ، نتيجة كذلك للظروف الموضوعية التي أشرنا اليها من قبل ، وإن أخذت تنتبه اليها أخيراً . على أنه لا شك أن التأميمات وقيام القطاع العام الانتاجي والاستهلاكي ، لم تكن لمصلحة النظام الرأسمالي المصري ، وإن استفادت منه الرأسمالية المصرية ضمناً ، وإنما كان لمصلحة التنمية المعجلة أساساً ، وحداً للنمو الرأسمالي – برغم ثغراته – وتمهيداً لطريق التحول الاشتراكي لو أحسن سد هذه الثغرات .

ب – أما فيما يتعلق بقضية الديمقراطية ، فليس من شك أن تجربة عبد الناصر لم تكن

تجربة معادية للديمقراطية كما يقال . وإنما كانت تجربة ديمقراطية محدودة بحدود ملابساتها الذاتية والموضوعية . إننا لا نستطيع أن ننكر الطابع الديمقراطي لهذه التجربة ، لو أدركنا الديمقراطية بمعناها السياسي والاجتماعي معاً ، لا بمعناها الليبرالي السياسي الخالص. ولقد قال لينين ما معناه أنه من الخطأ أن نحكم على سلطة من زاوية الديمقراطية الشكلية وحدها . إنما الحكم عليها يكون من زاوية موقفها من الامبريالية . ومعاداة ثورة عبدالناصر للامبريالية لم يكن مجرد موقف وطني تحرري فحسب ، بل كان كذلك موقفاً معادياً للرأسمالية والرجعية العالمية والعربية والمحلية ، وهو بهذا يحمل مضموناً ديمقراطياً متقدماً فضلا عن مضمونه الوطني التحرري . ولم تكن الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها ثورة عبد الناصر مجرد إجراءات اقتصادية متقدمة فحسب ، بل كانت تتضمن دلالات ديمقراطية كذلك مثل القضاء على الملكية الزراعية الكبيرة ، والرأسمالية الكبيرة ، والارتفاع النسبي للملكيات الصغيرة . وفضلا عن هذا ، فهناك – الاجراءات ذات الطابع الديمقراطي الخالص حتى بالمعنى الشكلي مثل حق العمال الزراعيين في تشكيل اتحادهم لأول مرة في تاريخهم ، والتوسع في تكوين الجمعيات التعاونية ، ومشاركة العمال في مجالس إدارة الشركات . ولا شك ان مجانية التعليم وإشاعة الثقافة الوطنية الديمقراطية والمفاهيم التقدمية المعادية للاستعمار والاستغلال جوانب ديمقراطية تنسب للتجربة . حقاً ، إن هذه جميعاً لا تشكل القسمات الأساسية للديمقراطية المنشودة. بل كان إلى جانبها العداء للشيوعية والشيوعيين ، والسلطة المستشرية للمباحث والمخابرات العامة . وكان هناك الاعتقال والتعذيب . على أن هذه الأمور ينبغي أن تدرك في ظروفها الذاتية والموضوعية لا لتبريرها وإنما لتفسيرها ، وينبغي ألا تغض من الجوانب الديمقراطية الأخرى للتجربة . ولا ينبغي أن يكون البديل هو تلك الديمقراطية الليبرالية الشكلية العرجاء التي تطلق قوى الرجعية الزراعية والرأسمالية والفكرية لطعن كل إيجابيات ثورة جمال عبد الناصر ، بل لاهدار طريق استقلالها واقتصادها الوطني وتقدمها الاجتماعي ، وثقافتها التقدمية . لعلي أقول في غير مغالاة ، أن الديمقراطية المنشودة – والتي ما تزال منشودة – تتحقق بالتحالف الوثيق بين اليسار الناصري والشيوعيين المصريين وكل القوى الوطنية والديمقراطية في المجتمع المصري ، فضلا عن التحالف الوثيق مع كل القوى الثورية في العالم العربي ، هذا إلى جانب إطلاق حرية الطبقات الشعبية وخاصة العمال والفلاحين لتشكيل اتحاداتهم الديمقراطية

والمشاركة الفعالة في توجيه مقدرات بلادهم . كانت الديمقراطية بهذا المفهوم الثوري هي الحلقة الأساسية الناقصة في تجربة جمال عبد الناصر ، وما تزال حلقة النجاة الأساسية في مواصلة هذه الثورة لمسيرتها .

٩ – ليس هذا – كما ذكرت في البداية – مجرد دفاع عن عبد الناصر الانسان والقائد أو عن تجربته الثورية . إنما هو دفاع عن طريق مصر ، مصر المستقلة ، الديمقراطية ، المتقدمة ، الاشتراكية ، العربية ، إنه دفاع عن طريق النضال ضد الامبريالية ، والصهيونية ، طريق تحرير الأرض وتحرير الاقتصاد وتحرير الانسان وتحرير الثقافة . وبكل ماتبيناه من سلبيات في تجربة عبدالناصر – ناجمة عن الملابسات الذاتية والموضوعية التي أشرناإليها – فقد كانت تجربته تجربة ثورية ، من أجل الاستقلال الوطني ، والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، فضلا عن الوحدة القومية العربية . وبرغم الطابع الفردي للسلطة – نتيجة لتلك الملابسات وبرغم ما أدى اليه هذا الطابع في الممارسة من حد للانطلاق الثوري ، وتنمية للفئات البيرقراطية والطفيلية ، فإن هذا الطابع لم يرتد بمصر عن طريق الاستقلال الوطني ، وطريق التنمية ، وطريق العداء للامبريالية والصهيونية ، وطريق التقدم الاجتماعي . وكان الأمل كبيراً – برغم حدة الصراع – أن تواصل مصر هذا الطريق . ولكن عبد الناصر مات في غمرة الصراع وفي أشد اللحظات حاجة الى قيادته ، وقامت عناصر اليمين ، من البورجوازية الزراعية ، والبورجوازية الطفيلية ، تحاول الانتكاس بمصر الى مرحلة التبعية للامبريالية والاقتصاد الحر باسم الانفتاح ، والى اهدار كل نضالنا التحريري والتقدمي باسم الديمقراطية الشكلية . ولكنه طريق مسدود . فلا طريق لمصر غير الطريق الذي شقه عبد الناصر ، طريق الاستقلال والتنمية الاقتصادية والنضال الحاسم ضد الامبريالية والصهيونية ، ولا سبيل الى ذلك الا بالانفتاح على الجماهير لا على الامبريالية والرأسمال الأجنبي ، وإلا بمواصلة خطة التنمية الاقتصادية وتعجيلها ، وإلا باتخاذ خطوات أشد حسماً في مجال الزراعة بوضع حد للاستغلال ، وتدعيم التعاونيات الانتاجية والتسويقية على أساس ديمقراطي ، وإلا باتخاذ خطوات أشد حسماً في مجال الاقتصاد الصناعي والتجاري ، بتصفية الرأسمالية الطفيلية ، وتدعيم القطاع العام وتحقيق هيمنته الاقتصادية ، وإطلاق قوى العمال والفلاحين لتنظيم أنفسهم نقابياً وسياسياً وضمان مشاركتهم الديمقراطية الفعالة في التنمية الاقتصادية وفي إدارة شؤون البلاد ، وإلا بتصفية الثقافة الرجعية الصفراء ، وتنمية الثقافة الوطنية الديمقراطية التقدمية ، والقضاء على الأمية

والتخلف ، وإلا بحشد المجتمع كله لمواصلة معركة تحرير الأرض العربيـة المحتـلة ، ودعم الثورة الفلسطينية ، ودعم تحالفنا الوثيق مع قوى التحرر والديمقراطية والتقدم في البلاد العربية وفي بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وفي البلدان الاشتراكية وفي مقدمتهـا الاتحاد السوفيتي .

هذا هو الاستمرار الحقيقي لثورة جمال عبد الناصر ، الاستمرار الحقيقي لتغيير بنية المجتمع المصري تغييراً ثورياً ، وهذا هو المعنى الحقيقي والوحيد للديمقراطية بل لصيانـة استقلالنا وضمان تقدمنا الاجتماعي وتحقيق وحدتنا القومية .

الاشتراكية العربية :

حساب الارباح والخسائر

الدكتور عبد الله يوسف صايغ

الاشتراكية العربية :

حساب الارباح والخسائر

ينبغي ان تتوافر ثلاثة اشتراطات في هذا الحساب لتكون له قيمة : اولاً ، ان يكون موضوعياً وعلمياً لا تعبيراً عن اقتناع شخصي او ترديداً لفعل ايمان ذاتي . ثانياً ، ان تدخل فيه جميع العناصر ذات الصلة بجانبي الحساب على حقيقتها وفي أبعادها ، وان لا يدخل ما لا يتصل به من عناصر . ثالثاً ، ان تستخرج منه جميع الاستنتاجات التي تترتب عليه منطقياً ، وتاريخياً ، وضميرياً ، وان لا يستخرج تجاوزاً او افتعالا ما لا يترتب عليه من استنتاجات .

يضطرني منطق هذه الاشتراطات لان اقصر البحث والتحليل على التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات الاحصائية الوافية حول التجربة الاشتراكية في سوريا والجزائر والعراق ، وعدم اطلاعي الشخصي على بعض عناصر التجربة في هذه البلدان ، وعدم وجود اطار فكري « يفلسف » التجربة في كل من هذه البلدان ، واخيرا بسبب قصر امد التجربة خارج الجمهورية العربية المتحدة .

٥ أسئلة

بقي ان اصيف قبل ان ادخل في صلب الموضوع ان عملية تقييم الاشتراكية كما سنقوم بها تتضمن بحث الأسئلة الخمسة التالية ومحاولة الاجابة عنها :

(١) ما هي العلل التي كان المجتمع المصري يشكو منها قبلا والتي ينشد الآن علاجها عن طريق الاشتراكية ؟

(٢) ما هي صيغة المجتمع ، قيما ومحتوى وتركيبا ؟

(٣) ماذا حققت الاشتراكية في نصف الحقبة التي تميزت بها حتى الآن في مختلف الحقول الاقتصادية والاجتماعية في ج . ع . م ؟

(٤) مـاذا رافق الانجازات ، والتجربة ذاتها ، من متاعب ومصاعب ؟ وإلى اي مدى تعود هذه المتاعب الى منطق التجربة والى اي مدى تعود الى غير ذلك من عوامل ؟

(٥) في الاساس : ما هو حال الحرية والديموقراطية في ظل الاشتراكية في ج . ع.م ، وما هي طبيعة التفاعـل المتبادل بينها وبين الاشتراكية ، ان وجد ؟

(١) قبل ٢٣ يوليو : صورة بالفرشاة

لعل استعراض العلل التي كان المجتمع المصري يشكو منهـا حين قـامت ثورة يوليو ١٩٥٢ مهمة لا يتطلبها البحث الحاضر ، لولا ان الكثيرين من « كبـــار المحللين السياسيين » في البلد يكتبون وكأنـه قد فاتهم ما كانت عليه حـالة المجتمع قبل ذلك التاريخ . لهذا وجب ان نعيد الصورة الى الاذهان كي نتمكن من وضع الانجازات والعثرات منذ ذلك الحين في اطارهـــا التاريخي والسببي الصحيح .

إذا أردنا التعبير باقتضاب وتبسيط شديدين عن حالة المجتمع في العهد السابق للثورة لقلنا انها كانت حالة عدم توازن سياسي واجتماعي واقتصادي ، من النوع الذي ينزع صوب ديمومة حالة عدم التوازن لا صوب تصحيحها . وقد كان عدم التوازن هذا يتجسد في تأقطب خطير : اقلية محظوظة ، صغيرة العدد ، تتركز فيها إلى حد بعيد القوة السياسية والسعة الاقتصادية والجاه الاجتماعي ، تتوارث السلطة والسعة والجاه جيلاً عن جيل وتحرص قدر المستطاع على استمرار ضيق قاعدتها العددية . وأكثرية ساحقة محرومة ، تنوء بأثقال التبعية السياسية والفقر والجهل والمرض ، وحقارة المركز الاجتماعي ، وتتوارث هذه الأثقال جيلًا عن جيل ، ولئن لم تكن المسافة الشاسعة بين القطبين أرضاً حراماً ، إلا انها على أي حال لم تكن قـد امتلأت بطبقة وسطى قوية . فانتقال العصاميين من القطب الأدنى صعوداً إلى المنطقـــة الوسطى ، وأحياناً إلى القطب الأرفع ، وهو ظاهرة لم تكن غير مألوفة ، كان الاستثناء الذي يؤيـد القاعدة ، لأن « الانتقال الاجتماعي » كان يتم رغم مقاومة الفئات المحظوظة لا بفضل معونتها ، عدا انه كان يتم ببطء ولا يحمل معه جميع ميزات الجاه المتوارث إلا نادراً .

وهنا يصح التساؤل : لماذا لم تكسر الحلقة المفرغة اذن – الحلقة التي أوجدها توارث السلطة والسعة والجاه من جهة ، وتوارث العجز والفقر والمهانة من جهة اخرى – في حين كانت مصر تتمتع قبل ثورة ١٩٥٢ بنظام ديموقراطي انتخابي مباشر ؟ ولماذا لم تنتزع الأكثرية العددية – المحرومة – حقوقها الاجتماعية والاقتصادية عبر ممارستها لحقوقها السياسية ؟

والجواب ، باختصار ، هو ان طبيعة تركيب المجتمع المصري وتنظيمه وتوزع عصب السلطة فيه ، ومدى اعتماد الأكثرية المحرومة فيه على الفئات المحظوظة ، كانت تجعل من الصيغة الديموقراطية صدفة فارغة خداعة ، إذ كانت الأقلية المتسلطة تستطيع فرض الموقف الذي تشاء على الأكثرية ، أو تزوير نتائج ارادة الأكثرية إذا رافق الانتخابات ما يشبه النزاهة والحرية . وبالامكان هنا تقديم الفرضية المبسطة في ان ممارسة الديموقراطية الفعلية تستلزم حداً أدنى من الوعي العلمي والتربوي ومن السعة الاقتصادية – حداً يمكن للناخب معه أن يدرك ماهية القضايا المعروضة عليه وان يتخذ الموقف الذي يشاء بمقدار معقول من الاطمئنان الاقتصادي ، ونحن ندعي ان هذا الاشتراط الحيوي لم يكن متوافراً في مصر ما قبل الثورة ، ولم تكن الفئات المحظوظة مخلصة في توفيره ضمن فترة زمنية معقولة .

رسمنا هذه الصورة بفرشاة عريضة جداً وبخطوط قليلة ومبسطة لا لأن التفاصيل والجزئيات – والأدلة – غير متوافرة بل لأن ما نهدف اليه ليس صورة الماضي الدقيقة بقدر ما هو صورة الحاضر في ظل الاشتراكية . وسنفترض ان القارىء يوافقنا على الصورة العامة التي رسمنا .

هذا المقال للمهتمين

ثمة افتراض ثان لا بد منه ليكون لتقييمنا التالي معنى ومدلول: هو الافتراض ان القارىء ممن يعنون بالمسألة الاجتماعية – مسألة النمو والرخاء والعدالة وانفتاح الفرص – وانه ممن يعنون كذلك بمسألة الكرامة الانسانية والحرية . فإذا كان من النوع الذي يكتفي بالقول والاعتقاد ان « الدنيا حظوظ » أو إذا كان لا يعني بالبؤس والحرمان مشكلة ويكفيه لراحة ضميره ان ينفح مستجدياً عابراً ما يتيسر في حينه ، إذا كان هذا النوع من البشر فإنني انصحه ان يتوقف هنا عن القراءة فهذا المقال موجه لمن تعنيهم القضية الاجتماعية بابعادها وأعماقها وبكامل ثقلها .

بقي أن اشدد ، أخيراً ، على ان الاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادي يتصرف المجتمع بموجبه بخيراته وفرصه الاقتصادية عبر تملكه لوسائل الانتاج أو بعضها ، فحسب . ولا هي

توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً فحسب ، ولا هي تمكين المواطنين من المجالات الاقتصادية والاجتماعية على قدر ملكاتهم بالتكافؤ فحسب . انها كل ذاك وفوق ذلك : انها طريقة حياة ذات مناقبية مميزة ونظام قيم يجعلانها مطاباً يليق بالمجتمع الطامح إلى تعميق معنى انسانية أفراده أن يسعى اليه .

(٢) المجتمع المنشود : القيمة والمحتوى والتركيب

نصل إلى السؤال الثاني في عملية تقييم الاشتراكية في ج . ع . م ، وهو يدور حول صيغة المجتمع المنشود من بين الخيارات المتعددة : قيماً ومحتوى وتركيباً .

هدف مخططو عملية يوليو ١٩٥٢ إلى اطلاق ثورة سياسية وأجتماعية واقتصادية شاملة ، لا إلى مجرد انقلاب سلطوي . وهكذا اطلقت ثورات عدة في آن واحد . فإلى جانب الرغبة في التحرر السياسي كانت الرغبة في الانتقال السريع من حالة الاقطاع الزراعي (السياسي – الاجتماعي – الاقتصادي الأثر) إلى توسيع قاعدة الملكية الزراعية وتحرر المواطنين من التبعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكانت الرغبة في الانتقال السريع من مستوى التكنولوجيا البدائية أو التقليدية في بعض القطاعات والانشطة الاقتصادية إلى تكنولوجيا عصرية مرتفعة الفعالية تتميز في ما تتميز بقدار واسع من التصنيع ، وبالانتقال من الجمود الاقتصادي الى النمو المتصل ، وبتغيير تركيب الاقتصاد بحيث يخف الاعتماد الثقيل على القطن زراعة وتجارة وتزداد أهمية النشاطات الأخرى ، وباعادة تنظيم المجتمع بحيث تلغى امتيازات فئة الاقلية المحظوظة وتتكافأ الفرص وتتوافق متطلبات العدالة الاجتماعية الاقتصادية مع التحسن الاقتصادي وقد اريد لهذه التحولات الثورية ان تتم خلال حقب قليلة في حين انها استغرقت أجيالاً طويلة في العالم الصناعي المتقدم .

وقد كان واضحاً للمسؤولين في مصر ، كما يتبين من دراسة البيانات والخطب التي وضعت والقيت منذ الثورة ، خصوصاً منذ ١٩٦١ ، ان التحدي الكبير الذي قبلت القيادة الثورية بمجابهته كان عملية صعبة لأنه كان يعني الحرب على جبهات عدة . كما كان واضحاً للقيادة انه ما من سبيل آخر أمامها غير القبول بالتحدي إذا ارادت حقن المجتمع بحركية قوية دافعة . وقد تبدى من خلال « ميثاق العمل الوطني » الصادر في مايو ١٩٦٢ ومن بعض الوثائق الاخرى ان علم الاقتصاد وحده – واطار العمل الاقتصادي وحده – لا يقدم المعادلة القادرة على تخطيط كيفية الانطلاق في العملية الاصلاحية المتعددة النواحي . وكما يعجز الاقتصاد كذلك يعجز رجال الأعمال – كمركز مقررات قائم بذاته تحركه قيم وحوافز فردية –

عن القيام بدور انطلاقي انمائي يشمل المجتمع الذي يشكو عللا سياسية واجتماعية وتكنولوجية .

والسبب في عجز رجال الاعمال عن توليد شرارة الاصلاح الأولى يكمن في تعقد عملية التنمية وتعدد جبهات الاصلاح ، وفردية الحوافز التي تحرك رجل الأعمال . فظاهرة التخلف في يومنا الحاضر ليست كتلك التي ميزت العالم الغربي مند قرنين . وظروف عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، والشحة الاقتصادية وتدني الدخول القومية والفردية ، والبدائية في التنظيم ، كلها تخلق في البيئة المتخلفة موانع قاهرة لا تسمح لجهد رجال الأعمال بان يطلق عملية الاصلاح والتنمية من عقالها إلى المدى الذي ميز جهود رجال الأعمال منذ قرنين تحت ظل « المنافسة الحرة » والاقتصاد الفردي في الغرب .

ثم ان ضغط الامال القومية والحاح المطالب الاقتصادية لا يسمحان اليوم للمجتمع المتخلف بان يصبر ويطيل الاناة ريثما ينشط رجال الأعمال تدريجياً لتغيير بيئتهم عن طريق تأسيس المنشآت الاقتصادية واحدة فواحدة ، وعن طريق التفاعل مع شتى العناصر الاقتصادية الأخرى تفاعلاً يوجد بالتالي وببطء حالة متزايدة من التقدم .

في المجتمعات التي تعي خطورة حالة التخلف وتجد في السعي للخروج منها ، كما هو الحال في مصر الثورة ، يتكون معظم هذا السعي من التفتيش عن « القوى الموازية » : أي تحري طرق اصلاح الخلل في التوازن الناتج عن أسباب تاريخية عامة ، وعن الحكم الاجنبي الذي قاسته تلك المجتمعات ، ومن ثم عن سيطرة الفئات المحلية التي ساندت الحكم الاجنبي خلال وجوده أو استفادت من وجوده وتستمر بالعمل بعد انحساره مستفيدة من خلل التوازن في توزيع خيرات المجتمع ومسؤولياته وفي نمو قطاعاته ونشاطاته .

لقد اتسع السعي في الجمهورية العربية المتحدة صوب احلال التوازن مكان عدم التوازن فشمل جميع مظاهر هذا الاخير ، وبشكل أكثر تحديداً فإن السعي استهدف تحقيق مجتمع يتميز بالصفات التالية :

أ — زوال التمييز القائم على أساس السلطة الموروثة أو الجاه أو الثروة وقيام مجتمع متحرر من رواسب الامتيازات ومن مظاهرها .

ب — النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات بحيث يزول التباعد الخطير بين قطاع القطن وما عداه . واختبار معظم البلدان النامية يشير إلى أن بعض النشاطات الزراعية والتعدينية

تطورت إلى حد بعيد وصارت جزيرة تكنولوجية متقدمة في محيط متخلف بفضل تركيز المصالح الخارجية عليها . وتحقيق توازن أفضل بين القطاعات لا يعني خفض أهمية المتطور منها وانما يعني رفع أهمية القطاعات كلها ـ بما فيه القطاع المتطور ـ بحيث يرتفع المدلول النسبي للقطاعات الاخرى إلى جانب ارتفاع كلا الفئتين بالأرقام المطلقة . وقد ركز في ج . ع . م على التصنيع بصورة خاصة .

ج ـ إلى جانب رفع الناتج القومي بفضل النمو المتسارع ، تحقيق مقدار واسع من العدالة في التوزيع ، مع الربط بين انصبة عناصر الانتاج وانتاجيتها ، بحيث لا يؤدي اصلاح الخلل إلى خلل آخر ـ وان أقل شأناً ـ من جراء رفع الاجور فوق ما يسمح به ارتفاع الانتاجية .

د ـ توسيع نطاق التعليم والتدريب والخدمات الصحية ووضع تسهيلاتها في متناول المواطنين عامة ، ورفع مستوى المتوفر من هذه التسهيلات ـ وبصورة خاصة توسيع نطاق المهارات ذات الصلة بالعملية الانمائية وتشجيع البحث العلمي .

هـ ـ إلى جانب توسيع نطاق الفرص الاقتصادية ، ايجاد التكافؤ في امكان بلوغ هذه الفرص بقدر ما تسمح به المؤهلات والملكات والاستعداد الشخصي والخلقي .

و ـ توفير المزيدمن الخدمات الاجتماعية ومن الضمان الاجتماعي بحيث تتاح لكل مواطن حدود دنيا مقبولة من وسائل العيش ومقدار معقول من الطمأنينة الاقتصادية خاصة في حالة المرض أو العجز .

ز ـ بروز حوافز وقيم مجتمعية تحرك العاملين في النشاطات الاقتصادية المختلفة في المراكز الادارية والفنية العليا ونزولا منها إلى سائر المستويات ـ إلى جانب الحوافز المادية التقليدية كالربح والمكافآت والاجور والترقيات .

ح ـ اجمالاً تحقيق حالة مرضية من الديموقراطية الاجتماعية الاقتصادية تمكن المواطن من استيعاب معنى الديموقراطية السياسية ومدلولها ، كما تمكنه من ممارستها ممارسة فعلية لا صورية وتحرره من اثقال التبعية والمذلة ، على أساس ان لا ديموقراطية سياسية حقة بدون وجود ديموقراطية اقتصادية اجتماعية ، لأن هذه الأخيرة شرط لازم ـ وان لم تكن شرطاً كافياً للأولى .

ان تعداد سمات المجتمع المنشود ، والتشديد على وجوب اعطاء المجتمع هذه السمات بسرعة يشير إلى ضرورة تغيير تركيب المجتمع بما في ذلك مراكز المقرارات الاقتصادية فيه ـ ولو

إلى حين ـ كي يمكن بلوغ الأغراض المجتمعية المستهدفة . واننا ندعي ، وبثقة ، ان أكثر صيغ التغير والتحول فعالية ، وبالتخصيص في وضع بلد كمصر ، هي الاشتراكية . فما هو تبرير الادعاء والثقة ؟

أولاً ، من حيث النمو : ان مظاهر الرخاء التي كانت تملأ العين في بعض نواحي الحياة في القاهرة أو الاسكندرية حتى الثورة كانت مظاهر خداعة في الغالب . فالرخاء كان يكاد يقتصر على الفئات المحظوظة . أما المملكة باسرها فكانت تسجل نمواً سنوياً متواضعاً بحيث كان الدخل الفردي آسناً لا يتحرك إلا قليلاً جداً ـ بل انه كان ينخفض في بعض السنين . والدراسات التي تؤيد هذا القول متعددة ، من مصرية واجنبية . فالنظام السابق ، بحكم منطق مصالحه ، لم يكن يهدف إلى تحقيق معدل مرتفع من النمو للاقتصاد بجمله ، مكتفياً في الغالب بنمو مصالح فئاته المحظوظة . ونذهب أبعد من ذلك فنقول انه لم يكن ليقدر على تحقيق معدل مرتفع من النمو ولو أراد ذلك . فلماذا ؟

الجواب ان التركيب الاقتصادي لم يكن يسمح بنمو أكثر سرعة ، لأن الزراعة وهي القطاع الرئيسي كانت على مستوى عال من الكفاءة الانتاجية لوحدة الأرض كما كانت في الوقت نفسه تشكو ضغطاً سكانياً مرتفعاً مما كان يجعل مجال التحسين محدوداً جداً . والمهارات لدى قوة العمل لم تكن تسمح بذلك لأنها لم تكن واسعة النطاق بحيث تخدم الانطلاق في مجالات وقطاعات جديدة تتطلب مهارات متنوعة على قياس واسع . ومستويات الادخار والاستثمار ، واتجاهات الاستثمار ، لم تكن تسمح بذلك لأن الناتج القومي كان منخفضاً ينمو ببطء وما يتيسر فيه من ادخار كان يتجه صوب أفضل الاستثمارات من وجهة نظر أصحاب رؤوس الأموال لا الاقتصاد بجمله ـ أي أن عملية الاستثمار لم تتبع استراتيجية انمائية عامة تؤدي إلى تعظيم العائد الإجمالي بقدر ما كانت تعمل على تعظيم الربح الخاص . هذا عدا ما كان يتم من تعقيم المدخرات أو من تسرب إلى الخارج . والنظام بطبيعته لم يكن كذلك ليعنى بالدخول في استثمارات كثيرة من النوع القادر على تحقيق « وفورات خارجية » (أي من النوع الذي تستفيد نشاطات اخرى من قيامه فتتوزع مكاسبه على قياس أوسع منه) . ونظام القيم والحوافز لم يكن يسمح بذلك ، لا من زاوية الأفراد المستهدفين الربح الخاص لا النمو العام ولا من زاوية الحكومة التي كانت اسيرة المصالح الخاصة واهوائها ومقرراتها . والموارد المتاحة ـ من محلية ومستوردة ـ لم تكن تسمح بذلك لأنها كانت تقتصر على ما تسمح به فعالية الاقتصاد المحلي واهتمام السلطة المحدود جداً باستدرار الموارد الخارجية .

كخلاصة لكل هذا، فإنه لم يكن بمقدور النظام السائد قبل الثورة ان يجند الموارد المادية والطاقات البشرية الداخلية، وان يجتذب موارد خارجية، مما يمكنه من رفع مستوى الاستثمار وتوجيهه بموجب استراتيجية انمائية عامة وبعيدة المدى أي ان يحقق ارتفاعاً في معدل النمو، ومن ثم في معدل الاستثمار في شكل عملية لولبية، بحيث ينجح في كسر « حلقة الفقر المفرغة » (وهي التسلسل الدائري القائل بأن الدخل المنخفض يؤدي إلى انخفاض في المدخرات وفي الاستثمارات مما يؤدي بدوره إلى استمرار انخفاض الدخل، وهكذا دواليك). وليس بمقدور أي نظام اقتصادي « حر » يقوم في بلد متخلف وفقير ان ينجح في عملية كسر هذه الحلقة المفرغة خلال حقبتين أو ثلاث مثلا. أما إذا اتيح للعملية ما يزيد عن نصف قرن فإن ذلك ممكن بشروط صعبة. وهكذا فلا بد من اجل التعجيل بالنمو وتحقيق توازن قطاعي مقبول من ان يسيطر المجتمع على قسم كبير من وسائل الانتاج مسيطراً بذلك على ناتج هذه الوسائل وعلى توزيع الناتج بين الاستهلاك والادخار وبالتالى على حجم الاستثمار ووجهاته.

أما بصدد الغاء الاقطاع وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية، وبصدد تحقيق نمط أكثر عدالة لتوزيع الدخل، وتوسيع الخدمات العامة، وتكافؤ الفرص - وهي سمات اخرى للمجتمع المنشود خلال النمو المتوازن والسريع - فإنني اعترف ان بمقدور نظام اقتصادي حر يتسم بالتقدمية (بفضل ضريبة الدخل والأرباح التصاعدية) ، ان يوفر الخدمات العامة والضمان الاجتماعي وان يوسع الفرص المتاحة للمواطنين : أي بشكل عام أن يحسن نمط توزيع الدخل. كما ان بمقدور نظام كهذا عبر ضرائب الارث (بالاضافة إلى ضرائب الدخل والأرباح) التصاعدية أن يزيد نمط توزيع الثروة عدالة. لكن نظاماً كهذا، لكي ينجح، ينبغي له أن يوضع وان يأتي تطبيقه على يد حكومة تمثل ارادة الشعب حقاً، حكومة تقلق لمتاعب الشعب وأثقاله وتسعى بصدق وفعالية إلى تحسين الأوضاع. فهل نستطيع الافتراض انه كان من الممكن بروز حكومة كهذه وبقاؤها في الحكم في مجتمع مثل مصر ما قبل الثورة ؟ وهل من المعقول توقع قبول الفئات المحظوظة المتمتعة بالسلطة والثروة والجاه معاً أن تسحب هي بنفسها كرسي الحكم من تحتها طوعاً، وان تعمل على الا تظل تتمتع بامتيازاتها ما دام تمكين المواطنين من المزيد من خيرات اقتصادهم وتقوية كلمتهم وتعظيم شأنهم سيتم على حساب مصالحها بالذات ؟ يضاف إلى الجواب السلبي لهذه التساؤلات انه لو سلمنا جدلاً بامكان حدوث تطور اصلاحي كالذي اشرنا اليه فليس من المعقول ان يجيء هذا الاصلاح وافياً في محتواه وكافياً في ابعاده، ولا بد له على أي حال من أن يتحقق بخطوات بطيئة متثاقلة.

بقي ان يضاف ان من المشكوك فيه كثيراً ان يبرز نظام اقتصادي حر بما لهذه الكلمة من مدلول في بلد كمصر ما قبل الثورة . فالاقتصاد الحر يشترط القدرة الحرة على اتخاذ المقررات الاقتصادية الفعلية وتكافؤ الفرص و « حرية الانتقال » بين الطبقات والمناخ الحكومي الملائم لكل هذا . فهل كانت هذه الشروط متوافرة وهل كان النظام السائد آنئذ يسمح بتوافرها ؟

اخيراً نأتي إلى سمة رئيسية للمجتمع المنشود هي تحقيق الديموقراطية السياسية الحقة بفضل تحقيق الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية . على ان ما للموضوع من أهمية يحملنا على بحثه كتساؤل ضخم قائم بذاته في القسم الاخير من هـذا المقال ، بعد ان نبحث الانجازات الاشتراكية ، ومتاعب التجربة الاشتراكية في ج . ع . م .

(٣) الانجـازات

فلنبدأ بالانجازات .

أ ــ لا مجال للجدال انه تم الغاء « الاقطاع » الاقتصادي ومحو ما يترتب عليه من آثار سياسية واجتماعية تتمثل في سيطرة كبار الملاكين على ارادة ملايين الفلاحين والعمال الزراعيين وفي احتكار ــ أو شبه احتكار ــ المكانة الاجتماعية التي كانت الثروة والسلطة تسمحان بها . ولم تقتصر النتائج على ارتفاع دخول الفلاحين والعمال الزراعيين (كما اثبتت ذلك دراسات عدة منها ما قام به البروفسور شارل عيساوي والدكتور جبرائيل صعب والباحثة دورين ورنر) بسبب ازدياد رقعة الأرض التي يشغلونها وانخفاض الايجارات الزراعية (أي بفضل اعادة توزيع الأرض الزراعية والدخل الزراعي) وكذلك بسبب ازدياد الناتج الزراعي في الاساس بل تعدت ذلك إلى الصعيد الاجتماعي والسياسي بحيث تحررت ارادة الفلاحين وصار لهم صوت قوي في المجلس الوطني وفي شؤونهم المحلية . وسيكتمل التحرر متى ارتفع مستوى التعليم فى الريف وارتفعت الدخول بشكل ملموس فوق ما هي عليه الآن .

ب ــ كذلك وضعت حدود ــ لعلها جاءت مبالغة في التشدد والصرامة ـ لملكية الاسهم والسندات والمؤسسات الانتاجية ، كان بنتيجتها ان كسرت حلقة ما يعرف باسم « عضويات مجالس الادارة المتشابكـة » (Intérlocking Dirctorships) حيث كان المهيمنون في الواقع على مصائر الشركات في مختلف القطاعات أقل عدداً بكثير مما يبدو في الظاهر بسبب امتلاك بعض الشركات البعض الآخر وبسبب تمرس الكثيرين بعضوية أكثر من شركة واحدة

بكثير . ولئن قيل ان هـــذا الاجراء حرم البلاد من خبرة الكثيرين ممن كانوا يمارسون المسؤوليات في الشركات كان الجواب ان عدداً من هؤلاء لا يزالون يعملون مديرين وأعضاء ادارة وان فقدوا الحصص الضخمة في رؤوس أموال الشركات والرواتب المرتفعة جداً ، وان عدد من فقدوا صلتهم بالمؤسسات كلياً صغير جداً بالنسبة لمجموع أعضاء الادارات والمديرين في الشركات القائمة ، واخيراً ان من الضروري لايجاد الحيوية والحركية في الاقتصاد توسيع نطاق الاختيار الاداري قدر المستطاع لا احتكار القلة لهذا الاختيار . (سنبحث هذه النقطة ، بالمزيد من التفصيل ، في القسم التالي من المقال) .

ولا ريب أن التكوين الجديد للملكية المؤسسات الانتاجية خارج الزراعـة والقطاعات الاخرى حيث لا تزال الملكية الخاصة مسيطرة (كالتجارة الداخلية وبعض الخدمـــات والعقارات) يتطلب تبلور نظام قيم وحوافز يختلف عن النظـام المرادف لنمط الملكية السابق – نظام جديد فيه موضع لاعتبارات المصلحة العامة إلى جانب اعتبارات الربح . وهذا التحول من نظام إلى آخر يستغرق بعض الوقت ولا بـد اثناء ذلك من حدوث شيء من الضياع ومن الارتباك في عملية اتخاذ المقررات ، إلى ان يتبلور النظام الجديد .

ج – ومن حيث الاستثمارات ، فإن تملك الدولة لقسم ضخم من وسائل الانتاج وتجنيدها لمعظم الطاقات بفضل النظام الحالي الذي يفرض العمل على الجميـع مكنناها من السيطرة على توزيـع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار وبالتالي مكنناها من توجيه نسبة من هـذا الناتج صوب الاستثمار تفوق ما عهدته مصر في أي وقت سابق من التاريخ الحديث المسجل .

فقد بلغت النسبة في الخطة الخمسية نحو ١٩ بالمئة سنويـاً في المتوسط ، وهي نسبة تبلغ نحو ضعفي النسبة في السنوات السابقة للثورة مباشرة . ولئن قيل ان الدولة تمكنت مـن تحقيق هذه النسبة المرتفعة إلى حد مـــا بفضل الموارد الخارجية المتاحة عن طريق القروض لاجبنا بالايجاب ، مع التأكيد بأن معظم الاستثمارات تمت بفضل السياسة الاقتصادية المعتمدة ومـن أصل الناتج القومي ، وان ما اتيـح من موارد من الخارج انما جاء بفضل النظام الحالي وسياساته وهي نظام لولاه لما كانت الدولة تعني بالأمر عنايتها الحاضرة بـه ولما كانت لولاه تسعى إلى الحصول على الموارد الترسملية الاجنبية كما تفعل الآن ، ولما كانت تقدر على ذلك فيما لو سعت ، لأنها ما كانت لتكون المركز الصالح لاتخاذ المقررات الاقتصادية في حين هي لا تملك مـــن وسائل الانتاج المراد توسيعها وتحسينها شيئاً كثيراً .

ولو افترضنا جدلا وجود نظام اقتصادي حر في ج . ع . م تقصر الحكومة دورها فيـه

على الخدمات العامة والمرافق العامة وعلى التجهيز الاقتصادي الهيكلي فهل كان بمقدور القطاع الخاص في هذا النظام أن يحصل على موارد اقتصادية خارجية ضخمة كما فعلت الحكومة في ظل النظــام الحاضر ؟ الجواب قطعاً بالنفي ، لأن الاستثمارات الاجنبية التي تتجه في العالم المعاصر صوب البلدان النامية ضئيلة جداً تكاد تقتصر على استخراج البترول ، وهذه ، ظاهرة ليست بالجديدة اذ بدأت بالظهور بعد الحرب العالمية الأولى وما فتئت تتكامل . يضاف إلى هذا ان اتجاه الاستثمارات بدعوة من القطاع الخاص كان سيقتصر على المجالات المجزية للمؤسسات الخاصة بقطع النظر عن نظام الاولويات الاجمالي الذي تتطلبه التنمية العامة ، كما ان المردود الصافي كان سيتسرب قسم كبير منه إلى الخارج في حين لا يتسرب الآن سوى فوائد القروض .

د ــ لعل اطلاق عملية التصنيع الضخمة وانشاء مئات المصانع الجديدة أحد الانجازات الكبرى ــ برغم ما رافق العملية من ارتباك مما سنشير اليه ونحلله في القسم التالي من المقال ــ وقد كانت ظاهرة التصنيع أبرز عوامل التغيير في التركيب الهيكلي للاقتصاد حيث ازدادت الأهمية النسبية للصناعة والكهرباء (وبعض القطاعات الاخرى خارج الزراعـــة كالنقل والمواصلات) وانخفضت الأهمية النسبية للزراعة ، مع ازدياد اهمية الفئتين بالارقام المطلقة .

واهمية التصنيع لا تقتصر على زيادة السلع التي ينتجها الاقتصاد ، ولا تقوم فقط على فائدة بروز الصناعات « **الاحلالية** » (أي التي تنتج سلعاً بديلة لما يستورد) في خفض اعباء ميزان المدفوعات ، بل تتعدى ذلك إلى حمل المجتمع على توسيع نطاق المهارات والخبرات والتقدم التكنولوجي ، وإلى ايجاد المواقف النفسية الاستطلاعية والاختبارية التي ترادف بروز البيئة الصناعية وتميزها عن البيئة الزراعية التقليدية . فالتصنيع ، برغم تخبطه أول الأمر واكلافه واعبائه ، يضع الاساس لتطورات تكنولوجية ونفسية وتنظيمية لا بد منها للمجتمع الطامح إلى الخروج من حركة الجمود والتخلف والتبعية الاقتصادية . ومن ثم ينبغي التوكيد بأن البلدان الصناعية المتقدمة في عالمنا المعاصر بدأت في وقت ما من نقطة الصفر ، فالمجتمعات لا تولد مصنعة معقدة التكنولوجيا بل تكتسب هذه الحالة « بالدم والعرق والدموع » إذا جاز لنا استخدام العبارة الشهيرة في السياق الحالي .

هـ ــ نتيجة الاستثمارات ، مع ما رافقها من توسيع نطاق المهارات لدى قوة العمل على مختلف مستوياتها ، ونتيجة التنوع القطاعي والنشاطي ، ارتفع الناتج القومي بشكل لم يسبق له مثيل منذ حقب طويلة . وسواء اقبلنا بالأرقام الرسمية التي تقول ان معـــدل النمو السنوي

الوسطي خلال الخطة الانمائية الأولى بلغ ٧٫٤ (بحساب الفائدة البسيطة ، أي ٦٫٤ بالمئة بحساب الفائدة المركبة) ، أو اخـــذنا بتقديرات غربية (منها ما جاء في كتاب البروفسور شارل عيساوي « مصر الثورة ») تضع معدل النمو الوسطي في حدود ٥ بالمئة ، فإننا على أي حال أمام انجاز ضخم بالمقارنة مع الوضع السابق للثورة . فمع « ابتلاع » معدل ازدياد السكان وهو حوالي ٢٫٨ بالمئة سنوياً لنحو نصف معدل النمو يظل لدينا نمو فردي يتراوح بين ٢٫٢ بالمئة و ٣٫٦ بالمئة على أساس معدل النمو التراكمي الذي نقبل به . والنسبة الصغرى ذاتها مرموقة إذا قورنت باختبارات معظم البلدان النامية في آسيا وافريقيا وقسم من بلدان اميركا اللاتينية .

ثم ان على المحلل الاقتصادي ان يشير إلى ان المركب الصناعي الذي اقامته ج . ع . م . اسهم كثيراً في هذا النمو العام برغم المصاعب التي لازمت إقامة وتشغيل مئات الصناعات الجديدة وبالرغم من ان معظم هذه الصناعات قامت خلال سنوات الخطة وهي تتطلب مــن سنتين إلى أربع سنوات كفترة « اثمار » . وفي طيات هذه الحقيقة بالذات ما يبرر التوقع العقلاني في أن يكون الناتج الصناعي من الصناعات نفسها أكبر حجماً وأجود نوعاً في الخطة الانمائية الثانية ، بالاضافة إلى اثر الاصلاحات التنظيمية والتنسيقية وعملية التكامل الداخلي التي تصمم السلطات على اجرائها كجزء أساسي من برنامج الحكومة الجديدة الاصلاحي .

يلاحظ القارىء اننا لم نشر إلى تشييد السد العالي وكهربته ومـا سيترتب عليه من توسع زراعي وصناعي واستهلاكي كجزء من الانجازات ، والسبب اننا نعتبر هذا المشروع الجبار مشروعاً حكومياً كان يمكن أن يقوم بقطع النظر عن نوع النظام الاقتصادي الاجتماعي المسيطر ، وبالتالي لا تصح نسبة الفضل فيه إلى النظام الاشتراكي ذاته وإنما إلى روحية قيادة مصر الثورة ، على ان الملاحظة الهامشية واجبة هنا من ان مشروع السد العالي لم ير النور إلا في عهد التحول الاجتماعي الضخم في ج . ع . م .

و ـ نأتي إلى زيادة حجم العمالة أو الاستخدام كمرادف لارتفاع مستوى الاستثمارات والنمو الاجمالي مسجلين حصول زيادة ضخمة هنا . وبما اننا حاولنا أن نبين ان الانجازات في ناحيتي الاستثمار والنمو ما كانت لتتم لولا التحول الاشتراكي فإننا بالتالي نستطيع أن نعيد الفضل في معظم ازدياد عدد العاملين إلى هذا التحول ذاته ، خصوصــاً وان القطاع الذي شهد القسم الأكبر من الازدياد هو القطاع الصناعي .

ولزيادة حجم العمالة مدلول اجتماعي كبير ، ذلك ان الاقتصادات كلها بعـد « الثورة الفكرية الكينزية » التي حملت معها توجيهاً وتركيزاً جديدين على أهمية مستوى العمالة في صيانة مستوى النمو بل ورفعه ، أصبحت تعني بحجم العمالة بمقدار عنايتها السابقة باستقرار الاسعار ان لم يكن أكثر . وفي منتصف القرن العشرين صارت الضغوط الاجتماعية من القوة بحيث يقبل المرء كشيء طبيعي فكرة الحفاظ على مستوى العمالة ان لم يكن رفعه وان رافق ذلك شيء من ارتفاع الاسعار التضخمي .

على ان وضع الاقتصاد المصري الخاص يخلق تبريراً اضافياً للتركيز على زيادة حجم العمالة ذلك ان الضغط السكاني المستمر يؤدي إلى وجود نسبة مرتفعة من البطالة الاضطرارية بالاضافة إلى ما يدعوه الاقتصاديون « البطالة المقنعة أو المستترة » أي قيام قسم من قوة العمل بنشاط جزئي وامكان قيامهم بالمزيد من النشاط والانتاج دون زيادة في اعدادهم مما يعني أن انتاجيتهم الفعلية تكون اخفض من قدرتهم الانتاجية . في هذا الوضع يصبح الاستخدام المتزايد بسرعة أحد الأهداف في رأس سلم الاولويات ويصبح الانجاز في هذا الصدد أمراً جديراً بالتسجيل .

ز – يبقى أن نضيف أخيراً ما تحقق في مصر الثورة وعلى الاخص منـذ بدء التجربة الاشتراكية من تحول اجتماعي حركي عرضنا لبعض مظاهره وسماته في ما سبق . فالمجتمع المصري شهد تحولا في المناقبية والحوافز والمواقف النفسية ، تحولا من مميزاته القبول بتحدي محدودية الموارد ، وبتحدي الفقر والمرض والجهل ، والتخلف التكنولوجي ، وبتحدي العملية الانمائية الشاملة ، وبتحدي التركيب الاجتماعي السابق المتميز بالتأقطب . والقبول العميق بالتحدي والتصدي له لا يتم بالخطب والبيانات والشعارات ، وان استخدمت كل هذه لتوسيع قاعدة التصدي . ان القبول العميق للتصدي يتم بالتصميم على العمل ، وبالعمل المخطط المدروس على جميع مستويات المسؤولية وفي كل الحقول وعلى مختلف الجبهات ، ويتسم هـذا القبول والعمل بحركية شاملة تتبدى في تشجيع البحث العلمي كما في التنافس في تنشيط التعاونيات ، وفي تعلم المهارات الصناعيـة الجديدة كما في التمرس بمسؤوليات جديدة ، وفي استطلاع آفاق تكنولوجية جديدة كما في الجد الدؤوب لاعادة تنظيم المؤسسات . وهي كذلك تتبدى في الحقل السياسي اذ تضع قيادة الثورة البلاد « على الخريطة الدولية » ، كما تتبدى في الحقـل العسكري إذ تعبيء الدولة طاقاتها لتستطيع الدفاع عن كرامتها والمسؤوليات التي تحملها ، وفي الحقل الاجتماعي اذ يلتزم معظم المواطنين الواعين بأيديولوجية ومثالية تقول بالعدالة الاجتماعية وباتساع الفرص وتكافوئها .

بقي ان نضيف ان القبول بالتحدي – على متاعبه ومصاعبه كما سنرى في القسم التالي – ليس بالأمر الذي تعرض عنه جمهرة الشعب وذلك لما يحمله في طياته من عدالة توزيع وإعادة كرامة ونبالة هدف . ومقابل كل مواطن هبط دخله أو تضاءلت ثروته – أما بسبب ارتفاع الضرائب المباشرة أو بسبب الحد من الملكية أو كلا العاملين – هناك مئات عديدة ممن ازداد دخلهم وتحسنت مكانتهم واحترمت وظيفتهم الاجتماعية لأول مرة . ومع ان هذه الظاهرة تشاهد اليوم جزئياً في معظم البلدان النامية بقطع النظر عن انظمتها بفضل ارتفاع شأن « التكنوقراطيين » في العالم المعاصر ، إلا ان الظاهرة أكثر بروزاً واوسع انتشاراً في الجمهورية العربية المتحدة مما هي في معظم البلدان الأخرى . ولا ريب ان خفض الدخول العليا مؤلم لمن تصيبهم « الضربة » كما ان الحدود الدخلية العليا التي تسمح بها الضرائب وتحديدات الملكية جاءت في اعتقادي منخفضة وصارمة ، وانه ينبغي تدريجياً وضع تركيز أكبر على رفع الدخول الدنيا مما هو على خفض الدخول العليا ، إلا انه لا ريب عندي كذلك ان عملية تقريب أطراف هرم الدخول تطورت في الاتجاه الصحيح وان المكاسب التي تحققت لمئات الألوف الكثيرة تعوض ، ضميرياً وانسانياً ، وأكثر من أن تعوض ، عن الضنك الشخصي الذي أصاب الالوف القليلة ممن انخفض دخلهم وحددت ثروتهم .

النمو في أرقام

ولكي تتكون لدى القارىء صورة أكثر وضوحاً لبعض الانجازات فاننا نقدم عدداً صغيراً من الاحصائيات المعبرة عن النمو خلال الثورة أو خلال سنوات الخطة الأولى .

	١٩٥٩ / ٦٠	١٩٦٤ / ٦٥	ملاحظات	
(الاحجام المالية بملايين الجنيهات وباسعار ١٩٥٩ / ٦٠)				
الانتاج الاجمالي	٢٥٤٨	٣٤٧٤	المستهدف أصلاً	٣٦٠٠
الدخل القومي	١٢٨٥	١٧٦٢	»	١٧٩٩
الاستثمار (جملته التراكمية)		١٥١٣	»	١٥٧٧
الاجور الاجمالية	٥٤٩	٨٣٣		
قوة العمل (بالالوف)	٦٠١٩	٧٢٩٠	المستهدف أصلاً	٧٢٠٠ الف

	١٩٥١/٥٢	١٩٦٤/٦٥
عدد الطلاب الاجمالي (بالالوف)	١٤٩١	٣٢٩٤
عدد الطلاب للتعليم العالي والجامعي (بالالوف)	٣٥	١٤٥

(٤) المصاعب والاعباء

سواء أولجت قيادة الجمهورية العربية المتحدة التجربة الاشتراكية بمقدار مبالغ به من التفاؤل في مطلع الامر أم كانت مدركة كامل الادراك لطبيعة المصاعب والاعباء والاكلاف التي سترافق التجربة ، فمما لا ريب فيه ان ادراك ناحية المصاعب اليوم عميق وواضح ووافٍ ، بدليل ما جاء في خطبة رئيس الجمهورية في افتتاح دورة المجلس الوطني الجديدة يوم ٢٥ نوفمبر المنصرم وفي البيان الحكومي الذي القاه رئيس مجلس الوزراء يوم ٤ ديسمبر .

فما هي هذه المصاعب والاعباء ، وإلى أي مدى تعود إلى منطق الاشتراكية ذاتها ، وإلى أي مدى تعود إلى غير ذلك من العوامل ؟ ذلك ما سنحاول الاجابة عنه الآن .

أ - عدم بلوغ المستوى المستهدف في الانتاج الصناعي والزراعي :

صرحت السلطة المختصة أخيراً بأن الانتاج الصناعي – ومثله الزراعي – لم يبلغ المستوى الذي كان متوقعاً له في الخطة . وقد عزي السبب الأول بالنسبة للزراعة إلى الآفة التي اصابت محصول القطن عام ١٩٦١ فاتلفت حوالي ثلثه . وبالطبع فإن النكسات الزراعية كانحباس المطر واصابة المحاصيل بأمراض، مصائب لا يمكن ان يعزوها للنظام الاشتراكي أشد خصومة حماسة .

أما الصناعة فان تخلفها عن التوقعات يعود إلى عدة عوامل أهمها :

١) عدم انتظام تدفق المواد الخام ، أما بسبب ضعف التخطيط والتنسيق أو بسبب شحة العملات الاجنبية وعدم انتظام توافرها .

٢) عدم انتظام ورود قطع الغيار ، وأثر هذا العامل واضح . وتعود أسبابه كذلك إلى ضعف التنسيق والتخطيط ، وشحة العملات الاجنبية ، وعدم توزيع هذه العملات بالشكل الافضل بين مختلف الاستخدامات .

٣) العجز الاداري أو العجز الفني أو كلاهما بسبب حداثة الاختبار الصناعي وضخامة عملية التصنيع ومركزية الاشراف مما أضعف المراقبة لحسن سير العمل .

٤) ضعف التنسيق بين المصانع ، والازدواجية ، وضعف التكامل في استخدام المصنعات فيما بينها . وهذا يعود إلى ضعف التخطيط وضخامة العملية .

٥) عامل الضخامة في ذاته ، وهو سبب يفسر بعض المتاعب الاخرى ، يشكل صعوبة كبرى لما تتطلبه العملية التصنيعية من كادرات ادارية وفنية واشرافية وعمالية مرة واحدة قبل نضج هذه المهارات وارتفاع مستوى الاختبار .

من النظر إلى هذه العوامل الخمسة يتضح أن مسؤولية التجربة الاشتراكية تتبدى في الغالب في ناحيتين : كون الإدارة في أيد حكومية بسبب ملكية الدولة لمعظم وسائل الانتاج الصناعي ، واتساع عملية التصنيع التي لولا التحول الاشتراكي لما كانت لتبلغ حجمها الحالي . اما الناحية الأولى فالجواب عنها ان الكثرة الساحقة من الصناعات المقامة جديداً لا يتوافر الاختبار المحلي الكافي لإدارتها وتشغيلها ، بقطع النظر عن النظام السائد . والمتاعب كانت ستنشأ حتى لو كانت هذه الصناعات في ايد خاصة . واذن فمسؤولية الاشتراكية في هذا الصدد غير واضحة ان لم نقل ضئيلة جداً . أما حيث المسؤولية أكبر ففي ان النظام « الحر » ما كان ليقدم على انشاء هذا العدد الكبير من الصناعات خلال سنوات قليلة كما فعل النظام الاشتراكي ومن خلال التباطؤ كانت ستتاح للمصانع الأقل عدداً ظروف أفضل للعمل من مواد وكادرات.

غير انه يرد على هذه النقطة بالقول ان متاعب اليوم يمكن التغلب عليها بقليل من الاحتمال والمثابرة والدرس ، وان مكاسب التصنيع الواسع النطاق المتبدية في الجهد الضخم الذي قام به المجتمع تعوض في المستقبل القريب عما أصاب هذا الجهد من متاعب حتى الآن بفضل تحسن مستوى الاختبار وازدياد مقدار التكامل والتنسيق . ويبدو ان السلطات قد استوعبت درس الاختبار الصناعي حتى الآن بدليل ما جاء في بيان رئيس الحكومة في ٤ ديسمبر حين أشار إلى سياسة حكومته في التركيز على رفع مستوى الصناعات القائمة حالياً والتنسيق في ما بينها وتمكينها من مستلزماتها بدلاً من الاندفاع في اقامة مصانع جديدة مع ما يجره الاندفاع من صعوبات في توفير المواد الخام وقطع الغيار والعملات الاجنبية .

ب ــ حرمان البلاد اختبار كبار الملاكين الزراعيين واختبار أصحاب المؤسسات غير الزراعية وكبار مديريها ممن نزعت يدهم عن املاكهم بشكل او باخر :

هنا ينبغي القول أولاً ان عدد الذين شملتهم القوانين الاشتراكية منذ يوليو ١٩٦١ لم يتعد ٧٣٠٠ شخص ، منهم عدد من غير المصريين ، وعـــدد من السيدات وصغار السن ممن كانت الأملاك أو الاسهم مسجلة باسمائهم ، وعدد ممن وردت أسمائهم مرتين أو أكثر بسبب تملكهم أراضي واسها في أكثر من موقع أو شركة . فإذا خصمت هذه الفئات كان عدد المصريين الذين كفت يدهم عن أملاكهم أو قسم منها حوالي نصف الرقم الاساسي على الأكثر . فهل ضاعت كفاءات هذا النصف على المجتمع ؟

نتيجة استقصاء محدود قمت به في القاهرة منذ سنة بالتحدث إلى عدد من الأشخاص اقتنـع بنزاهتهم وصدقهم تبين لي ان قسماً كبيراً مـــن المهارات المعنية بالأمر يستخدم في نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة بل وفي حقول الاختبار السابق نفسها بالذات ، مما يعني ان ما حرمته البلاد من اختبار محدود جداً .

نستثني من هذا التعميم كبار الملاكين الذين زال أثر معظمهم من القطاع الزراعي حيث كانت لهم مهام متعددة . أما أكثر هذه المهام شأناً في رأيي فهو انهم كانوا يؤمنون في اشخاصهم وبسبب ضخامة املاكهم مكاسب « العمليات الواسعة القياس » أي ان ادارة الأملاك الكبيرة كوحدة انتاجية واحدة فيهـــا ميزة على التفتت الذي يجيء في أثر توزيـع الملكيات الكبيرة .

على ان فقدان هذه الميزة يمكن تعويضه بفضل قيام التعاونيات الزراعية الانتاجية ورسوخ فكرة التعاون ، وأقدام هذه التعاونيات على ادارة عدد من الوحدات معاً كوحـدة انتاجية (وتسويقية) واحدة .

أما الخدمات الاخرى التي تتطلبها الزراعة الرشيدة كالتمويل بفوائد منخفضة والحصول على البذور المنتقاة وخدمات الارشاد الزراعي فكلها متوافرة عن طريق البنك الزراعي بعشرات فروعه والاجهزة الحكومية الاخرى المختصة .

جـ ـ الاضطرار لاستيراد كميات ضخمة من القمح للأستهلاك تفوق ما كان مألوفاً في السابق :

هذه الظاهرة لا تعود بالضرورة إلى التحول الاشتراكي، فمردها في الواقع إلى نمط توزيـع الأراضي الزراعية بين مختلف المحاصيل . ورغم ان عدداً من « المعلقين السياسيين » ورسامي

الكاريكاتور في الصحف المحلية يتخذون من الظاهرة مادة للتهكم وللنقد فإن استيراد القمح – أو سواه من المحاصيل – ليس عيباً ولا نقصاً ولا دليل فشل بالضرورة . فمبدأ « الميزات المقارنة» أو « الاكلاف المقارنة » المعروف والمقبول لدى كل المدارس الاقتصادية يقول بوجوب التركيز على النشاط الذي تعظم فيه ميزات البلد بين أي من النشاطات ، بالمقارنة مع البلدان التي يتعامل معها تجارياً . اذن فالمنطق الاقتصادي يقول بانتاج بعض المحاصيل وباستيراد البعض الآخر ، واختيار ما يجب انتاجه محلياً وما يجب استيراده عملية من صميم الحساب الاقتصادي . وما يقال خلاف ذلك من تعليقات وتهكمات انما هو دليل على الجهل بالمنطق الاقتصادي أو تعمد النيل من تصرفات الجمهورية العربية المتحدة اتكالاً على جهل معظم القراء بأصول الاقتصاد .

د – متاعب ميزان المدفوعات :

تشكو الجمهورية العربية المتحدة نقصاً واضحاً في المتوفر السنوي من العملات الأجنبية ، فاحتياجاتها الاستيرادية « من سلع وخدمات » تفوق ما تجنيه مصدراتها « أيضاً من سلع وخدمات » من هذه العملات بحيث يظهر « الحساب الجاري » عجزاً مستمراً . وقد بلغ هذا العجز في السنة الخامسة من الخطة ما يعادل ١٣٦ مليون جنيه . والعجز يسدد عن طريق القروض من قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة .

لا نكران ان هذا العجز ضخم، وان استمراره بل وتزايده اخيراً ظاهرة خطيرة كذلك. لكن الاعتراف بضخامته يرافقه تحفظان اساسيان : الأول ، ان ظاهرة العجز لا ترادف نظاماً اقتصادياً معيناً . فلبنان مثلاً ، وتركيا ، وكثير من بلدان اميركا اللاتينية ، تسجل كلها عجزاً في الحساب الجاري ، وبعضها يسجل أو سجل عجزاً يفوق ما تشكو منه ج . ع . م مع أنها جميعاً ذات نظام غير اشتراكي .

اما التحفظ الثاني فأكثر أهمية – ذلك ان العجز هو انعكاس للجهد الانمائي الضخم الذي تقوم به الجمهورية العربية المتحدة . فلولا الاستيراد المستمر على قياس واسع للسلع الانتاجية من مكائن ومعدات وللمواد الخام وللسلع الوسيطة اللازمة كلها للاستثمارات ولتشغيل الوحدات الانتاجية لما كانت الصورة تكون على ما هي عليه الآن . فماذا نفضل : عملية انمائية ضخمة تتطلب هذا المقدار من الاستيراد وتوقع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بعجز ؟

أم الركود واستهداف نمو متواضع لا يترتب عليه عجز يذكر ؟ لا نخال القارىء يتردد في تفضيل الخيار الأول ، وان اتفقنا معه على وجوب التحكم بحجم العجز عن طريق لجم عملية الاقتراض جزئياً .

قد يقال ان الخيار الأول ، على افضليته من حيث المبدأ ، بولغ في حجمه فثقلت الأعباء المالية الخارجية على الاقتصاد . وهذا صحيح ، فإن أحد التقديرات يقول ان جملة القروض بلغت ما يراوح بين ثلاثة أرباع البليون والبليون جنيه مصري . على ان الحكومة الجديدة تدرك ابعاد هذا العبء على ما يبدو . فإذا صححت أوضاع الصناعات القائمة وربطت عملية التصنيع القادمة بقدرات الصناعات القائمة وبدأ التكامل امكن التحكم بجزء من تزايد الحاجة إلى العملات الاجنبية .

على ان هنالك ناحية اخرى للعجز في الحساب الجاري هي ناحية تزايد الاستهلاك من حكومي وخاص ، وسنبحثها فوراً كنقطة مستقلة .

ه ـ تزايد الاستهلاك من حكومي وخاص تزايداً كبيراً :

ارتفع الاستهلاك في القطاعين العام والخاص فوق ما كان مستهدفاً في الخطة الخمسية عندما وضعت في ١٩٥٩ / ٦٠ . ولقد كان وراء الارتفاع في القطاع الخاص ثلاثة عوامل هي :

١) ارتفاع الناتج القومي والدخل القومي بفضل ازدياد الاستثمارات « وسواه من عوامل» مما زاد من السلع والخدمات المتوافرة ومن القدرة الشرائية في الوقت نفسه .

٢) النمط الجديد لتوزيع الدخل الذي وضع نسبة من الدخل في يد الفئات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك « أي التي تستهلك عادة نسبة مرتفعة من اية زيادة في دخولها » أكبر مما وضع في يد الفئات ذات الميل الحدي المرتفع للادخار .

٣) التحول في النمط الاستهلاكي بسبب التطلعات الصاعدة التي جاءت الفرصة لاشباع بعضها في اثر اجيال من الكبت الاستهلاكي .

اما تزايد الاستهلاك الحكومي فمرده إلى :

١) ازدياد حجم الجهاز الحكومي ازدياداً كبيراً بسبب التحول الاشتراكي وسياسة الاستخدام المتبعة .

٢) ازدياد الاعباء الدفاعية تجنيداً وتسليحاً .

٣) ازدياد الخدمات العامة .

ويمكن القول في هذا الصدد ان التحول الاجتماعي كان ولا ريب عاملا رئيسياً في ارتفاع الاستهلاك من حكومي وخاص . كما مما لا ريب فيه انه كان يصعب جداً أن تعمد الحكومة على عتبة هذا التحول إلى ضغط هذا الاستهلاك في حين كانت تركز بشتى الوسائل الاعلامية على اثر التحول الاجتماعي في نمط توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية وتحسن حال جمهرة المواطنين. أما المأخذ الواجب تسجيله هنا فهو أن ما كان اتجاهاً صائباً من حيث المبدأ بولغ في تطبيقه بحيث وضعت السياسة الاقتصادية في يد فئات الدخل المنخفض المزيد من الدخل إلى جانب اشباع هذه الفئات بالمزيد من الوعود ، مما أوجد ضغطاً استهلاكياً قوياً . والاعتراف واجب كذلك انه كان بالامكان مباشرة لجم الاستهلاك إلى جانب رفع الدخول منذ ذلك الحين لولا الاندفاع الحماسي في عملية عدالة التوزيع لكن مهما يكن من أمر فان بيان الحكومة الجديدة يدل دلالة واضحة على أدراكها للخطأ السابق وتصميمها على تصحيحه . نستثني من هذا التعميم الاستهلاك الحكومي لاغراض دفاعية لما له من موجبات قومية لانخالنا بحاجة لتبيانها .

و ـ التشويش في جهاز الاسعار ، وارتفاع مستوى الاسعار اخيراً :

تسببت السياسة الاقتصادية في السنوات الاخيرة بالكثير من التشويس في جهاز الاسعار ، تقييداً أو تحديداً أو تبديلا . على ان هذه الظاهرة ليست بالضرورة ظاهرة اشتراكية ، فقد يكون البلد فاشياً ويتبنى سياسات تشوش جهاز الأسعار ، وقد يكون ذا نظام اقتصادي حر ويتبنى سياسات تؤدي إلى التشويش لاعتبارات تتعلق بميزان المدفوعات ، كما يشاهد في عدد من بلدان اميركا اللاتينية .

وبصدد موضوع الاسعار فان مستوى الاسعار ارتفع بوضوح خلال ١٩٦٤ و ١٩٦٥ : فقد ورد في النشرة الاحصائية الشهرية لصندوق النقد الدولي (عدد اكتوبر) ان الرقم البياني لاسعار الجملة في ج . ع . م ارتفع من ١٠٠ سنة ١٩٦٣ إلى ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ وإلى ١١٣ في آخر مايو ١٩٦٥ (١٩٥٩ سنة الاساس = ١٠٠) ، كما ورد ان الرقم البياني لكلفة المعيشة ارتفع من ٩٩ لسنة ١٩٦٣ إلى ١٠٣ لسنة ١٩٦٤ وإلى ١١٦ بنهاية مايو ١٩٦٥ (ايضاً ١٩٥٩ = ١٠٠) .وقد جاء الارتفاع بسبب التشويش في جهاز الأسعار « وهو عامل جزئي » وضغط الطلب على السلع والخدمات « وهو عامل رئيسي » .

اما ضغط الطلب فيعود إلى ازدياد القدرة الشرائية أكثر من ازدياد السلع والخدمات ، مع ضعف الضوابط على الاستهلاك وضعف الرغبة في الادخار . « واما ازدياد القدرة الشرائية فقد ذكرنا عوامله في ما مر » . ومع التأكيد باننا حتما لسنا في معرض الدفاع عن ارتفاع الاسعار فاننا نود التساؤل إذا لم يكن من الأفضل ارتفاع الأسعار ضمن حدود معقولة بفضل الاستثمار والنمو وارتفاع القدرة الشرائية ، بدلا من عدم ارتفاعها بفضل بقاء القدرة الشرائية على حالها . ومهما يكن من أمر فإن ظاهرة ارتفاع الأسعارليست هي الاخرى ظاهرة اشتراكية بالضرورة ولعل سكان بيروت وطهران وانقرة يعرفون الكثير عنها . . .

ز ـ طغيان « الاختبارية » في التنظيم المؤسسي والادارة في النشاط الاقتصادي الحكومي :

نعني بهذا المأخذ ان الصيغ المؤسسية التنظيمية تبدلت كثيراً وبسرعة خلال سنوات الثورة ، ومع ان هدف التبديل كان التحسين إلا ان كثرة التجارب تؤذي عنصر الاستمرار الاداري وتؤذي كفاءة العمل ، كما ان توقع التبديل المتكرر يحمل الادارة على التردد والتريث في العمل واتخاذ المقررات . واذن ينبغي الاعتراف بأن كثرة الاختبار ـ على ما لها من ميزة لانها تظهر مرونة وعدم تحجر ـ باهظة التكاليف الاجتماعية . ولا ريب كذلك ان هذه الظاهرة جاءت مرادفة للتحول الاشتراكي الذي لولاه لما كانت الدولة تسيطر في الاقتصاد على النحو الحالي الذي يحملها على تجربة مختلف الصيغ التنظيمية والادارية . على ان ما يدعو إلى شيء من الاطمئنان هو ان الاختبار المرن « البرجماتي » يتوقع له ان يصل إلى صيغة مرضية . بقي ان نضيف ان من مصلحة المجتمع والاقتصاد ان يتم التوصل إلى هذه الصيغة بالحد الادنى من البطء ومن الاكلاف الاجتماعية .

ح ـ اعباء التحول الضخم الكامنة في التحول ذاته :

هنالك نوع آخر من الاعباء يرهق المجتمع الحركي الأخذ بالتحول الاجتماعي ويكمن في عملية التحول ذاتها ، لأن العملية تنطوي على بعض التناقضات أو التوترات الداخلية . فالتوقعات الاقتصادية ترتفع خلال التحول كما تزداد التزامات الاقتصاد في الوقت نفسه ، وتتحسن مكانة الفئات المحرومة سابقاً مع حاجة المجتمع لتكليفها المزيد من الجهد ، وترتفع القدرة الشرائية لدى هذه الفئات في حين تزداد الحاجة إلى الادخار ، وتزداد الحاجة لخلق المؤسسات واتخاذ المواقف النفسية الجديدة اللازم استيعابها مع بروز الارهاق الاجتماعي الذي

يأتي به التحول ، وتزداد « آلام النمو » الاقتصادي مع ازدياد السعي إلى النمو وتحقيقه . باختصار فان التصدي لتحديات حالة المجتمع المراد الخروج منها هو عمل بطولي مستثير لكنه يحمل في طياته أعباء اقتصادية وتوترات اجتماعية وارهاقات نفسية لا مفر منها ، خصوصاً إذا تسارعت الخطوات القيادية في عملية التصدي فوق قدرة الشعب على اللحاق . وهنا يصبح المجتمع أمام خيار قاس : القبول بالتحدي لما يحمله في طياته من توقعات بالخير في السياق الطويل ، مع ما يرادف هذا القبول من اعباء وارهاق في السياق القصير ، او اختيار السبيل الانهزامي حيث لا تحد ولا توقعات ، ولا اعباء في السياق القصير مع ما يرادف هذا السبيل من جمود وتخلف في السياق الطويل . ويبدو بوضوح ان الجمهورية العربية المتحدة قد اختارت السبيل الاول ، على خشونة مسلكه .

ط ـ ربط الوحدة العربية بالتحول الاشتراكي :

ثمة تساؤل أخير نسجله لأنه يعني الكثيرين ، هو الاذى الذي قد يكون لحق بالسعي صوب الوحدة العربية من جراء ربط فكرة الوحدة بالتحول الاشتراكي . فما هي حقيقة هذا التساؤل وما هو مدى الأذى أن صح وقوعه ؟

لسنا في وضع يمكننا من الاجابة الموضوعية . على اننا نعتقد ، جدلا ، ان شيئاً من الأذى لا بد أن يكون قد حصل في ذهن الكثيرين ممن يرغبون في الوحدة شريطة ان لا تكون لها ابعاد اقتصادية اجتماعية معينة . ومن الصعب القول ـ تأييداً أو نفياً ـ فيما اذا كان من الافضل السعي لتحقيق وحدة سياسية « حيادية » اجتماعياً ، أي وحدة تتخذ صيغة مرنة تسمح للبلدان المنضوية تحت لوائها باختيار الانظمة الاجتماعية التي تشاء . انما من الواجب ان نذكر ان التنكر للوحدة بسبب ارتباطها بالتحول الاشتراكي قد يكون تعليلا يستخدمه اولئك الذين لا يرغبون بالوحدة في قرارة نفوسهم بقطع النظر عما تنطق به السنتهم . ومن الواجب ان ندرك كذلك ان تحقيق الوحدة يعترضه الكثير من الصعوبات بقطع النظر عن ارتباط الوحدة أو عدم ارتباطها بمحتوى اقتصادي اجتماعي معين . على انه وان كان الصدق يتطلب منا ان ندرك ان التساؤل قائم وانه جدير بالمجابهة ، فاننا نستطيع ان نكرر باقتناع شخصي ان من الصعب على المرء ان يجد تبريراً لوحدة خالية اطلاقاً من محتوى اجتماعي تقدمي على الأقل وان لم يكن هذا المحتوى اشتراكياً ، ناهيك بصعوبة تخيل وحدة ذات قيمة وفاعلية تشترك بها مجتمعات ذات انظمة اقتصادية واجتماعية متباعدة كل التباعد .

(٥) الحرية والديموقراطية السياسية

يبقى امامنا السؤال الاخير من البحث الحالي: ما هو مستقبل الحرية والديموقراطية السياسية في ظل الاشتراكية وما هى طبيعة التفاعل المتبادل بينهما ؟ .

يصح وضع هذا السؤال بشكل اكثر صراحة : هل للحرية وللديموقراطية السياسية مكان في النظام الاشتراكي — وعلى وجه التخصيص في الجمهورية العربية المتحدة ؟ وجوابنا فوراً وبدون تردد بالايجاب . لكن هذا الجواب القاطع والمقتضب يخفي وراءه فرضيات معينة وتحليلاً معيناً لا بد من توضيحها لكي تكون للجواب قيمة .

اننا نفترض ان القارىء رافقنا في الرحلة التحليلية التي قمنا بها في القسمين الاول والثاني من هذا المقال ، حين عرضنا العلل التي كان المجتمع المصري يشكو منها وحين رسمنا سمات المجتمع المنشود . فاذا كان قد ترك الرفقة منذ ذلك الحين فان جوابنا عن السؤال الاخير لن يرضيه ، ونكون قد فقدنا الاتصال به كما فقد هو الاتصال بنا . اما إذا كان معنا ، فقبل بالصورة القاتمة التي رسمناها للمجتمع المصري السابق للثورة ، وتلهف معنا لبروز مجتمع جديد — مجتمع كفؤ في فعاليته نام في اقتصاده عادل في علاقاته ، انساني في تطلعاته — فلن يصعب عليه اجتياز المرحلة الاخيرة من الرحلة : حين نقول له أن تحقيق حريه اصيلة في ج . ع . م واقامة نظام ديموقراطي حق هو اكثر إمكانا اليوم من أي وقت مضى ، لان الاشتراطات الاساسية لحرية ونظام ديمقراطي حقيقيين لا زائفين هي ما تسعى الجمهورية العربية المتحدة الى توفيره. ببساطة، هذه الاشتراطات تتلخص في القول ان لا حرية ولا ديموقراطية سياسية اصيلة ممكنة بلا ديموقراطية اقتصادية اجتماعية . فاذا كانت ارادة اكثريه الشعب مكبلة بامتيازات الاقلية ومشلولة ، وإذا كانت لقمة العيش رهناً باهواء اقلية تضع مصالحها في المقام الاول من سلم القيم ، وإذا كان الجهل متفشياً والامية متحكمة والمستقبل الاقتصادي ليس اكثر اشراقاً وطمأنينة من الحاضر المظلم القلق — فلن تغني الانتخابات عن جوع ولن تضمن عدالة ولن تعيد كرامة وفوق هذا لن تبشر بالعتق لمشلولي الارادة ضمن فترة زمنية معقولة. ذلك ان مظاهر الديموقراطية في وضع كهذا تضمن استمرار الوضع بدلاً من ان تنسفه وتعالج بالمرهم ما يحتاج الى المبضع وتعد بالقليل خلال اجيال طويلة مما يمكن تحقيق اكثر منه خلال حقب قليلة .

قد يشار الى بعض الظواهر في ج . ع . م اليوم التي يبدو انها تناقض ما نذهب اليه ، مثل عدم وجود معارضة نيابية نظامية ، وغياب الاحزاب السياسية، وضيق نطاق المنافسة الانتخابية

إذ يتنافس المرشحون في الدوائر على الكرسي نفسه وفي ايديهم البرامج نفسها بدلا من ان تتنافس البرامج كما يتنافس المرشحون ، وقلة التنوع في الصحافة مما يوحي بكون الصحافة موجهة ان لم تكن ادوات حكوميه مباشرة .

انني شخصياً اعتقد ان هذه المآخذ فيها الكثير من الصحه . لكنني كذلك اعتقد ان ظروف الماضي المراد الخلاص منها بأسرع ما يمكن ومهمة الحاضر وتطلعات المستقبل تضافرت كلها لتوجب شيئاً من التشدد في تسيير أمور الدولة والمجتمع ليتاح للقيادةالمجتمعية تجنيد الطاقات للأغراض الكبرى الملحة . ثم اني كذلك اعتقد ان مقدار الحرية الممكن لقادة الفكر ممارسته أكبر بكثير مما يمارسون بالفعل ، والمسؤولية في هذا التقصير عليهم . وأخيراً فمن الواجب التذكير بأن الثورة الاجتماعية كالحرب يسمح منطقها بشيء من التقييد للتصرف السياسي مؤقتاً من اجل ضمان حسن سير المعركة التحررية وسلامتها في وجه خصومها وابلاغ المجتمع مرحلة فيها المزيد من الحرية الديموقراطية بعد اجتياز التجربة الصعبة . كما ان المرء يجد صعوبة في قبول الادعاء بأن النظام الحاضر من شأنه بالضرورة انيعمل على استمرار حالة من الديموقراطية المحدودة ومن الحرية المحدودة . أما صعوبة القبول بهذا الادعاء ففي ان ما يقوم به النظام الحاضر يتعارض منطقه مع الادعاء . فإن النظام الذي يرغب في بقاء الحدود والقيود لا يبشر ليلًا نهاراً بكرامة المواطن ولا ينشر المدارس والوحدات الاجتماعية بالمئات ولا يزيد من الطمأنينة الاقتصادية ولا يشجع البحث العلمي على نطاق واسع ولا يستطلع آفاق التكنولوجيا البعيدة ولا يباشر عمليات انتخابية مهما كانت محدوديتها – لأن كل هذه الاجراءات من شأنها أن تزيد قدرة المواطنين على ان تكون لهم اراؤهم وعلى ان يعبروا عنها ويجهروا بها كما من شأنها ان تزيد الرغبة في استعمال هذه القدرة . هنالك حتما تناقض داخلي بين الادعاء بأن النظام الاشتراكي في ج . ع.م يكبت الحرية والديموقراطية حالياً ويتعارض معها باستمرار ، وبين ما يقوم به هذا النظام من تطوير من شأنه دعم مقومات الحرية والديموقراطية الحقة .

ولنذكر كلمة « تطوير » هذه . فالعملية التصحيحية لعلل مزمنة تمادت في جسم المجتمع لا تكفيها حفنة من السنوات . ان تربية الطفل إلى ان يصبح فتى تستغرق من الزمن أطول مما اتيح حتى الآن للأخذ بيد المجتمع منذ التحول الاشتراكي . واذن فالحكم على مدى النجاح النهائي لهذا التحول من حيث توفير الحرية والديموقراطية سابق لأوانه، وان تكن المؤشرات في صالح اصدار حكم ايجابي .

جاء في السؤال الذي نبحثه الآن اننا سنتحرى طبيعة التفاعل المتبادل بين الديموقراطية

السياسية من جهة والديموقراطية الاجتماعية من جهة اخرى . وقد حاولنا أن نبين طبيعه جانب واحد فقط من هـــذا التفاعل حتى الآن : اثر تحقيق الديموقراطية الاجتماعية على الديموقراطية السياسية . فما هو الجانب الآخر ، أي اثر وجود ديموقراطية سياسية على تحقيق ديموقراطية اقتصادية اجتماعية ؟ .

وجوابنــا ان وجود ديموقراطية سياسية حقــة غير ممكن ما لم تكن الركائز الاقتصادية الاجتماعية متوافرة أي ما لم يكن المواطنون متحررين من القلق الاقتصادي ومن المهانة الاجتماعية . فاذا كانوا يتمتعون بهذا التحرر وكانت ظروف الديموقراطية السياسية مؤاتية فانهم عندئذ يتمتعون بالديموقراطية بابعادها الثلاثة . ولهذا فالسؤال فيما إذا كان توافر ظروف الديموقراطية السياسية يؤدي الى توافر ظروف الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية يتلقى جواباً سلبياً إذا كنا نفكر ضمن افق زمني قصير نسبياً ــ حقبتين أو ثلاث مثلاً ــ لان الحرية السياسية ضمن فترة كهذه لا تسمح سوى بتململات اقتصادية اجتماعية إذ يكون مركز الثقل الحقيقي في السلطة الفئات المحظوظة . وفي حال كهذا يتطلب بلوغ حالة مرضية مـــن الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية زمناً طويلاً لا يسمح به مقدار الصبر المتوافر في منتصف القرن العشرين .

وهكذا نرى ان هنالك تحركاً في اتجاه واحد بين الديموقراطيتين : أي ان تحقيق الديموقراطيه الاقتصادية والاجتماعيه يوصل ضمن فترة معقولة من الزمن الى الديموقراطيه السياسيه . على أن وجود ديموقراطية سياسيه حقه غير متوقع دون ان تلازمه ــ أو تكون قد سبقته ــ حالة مـــن الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعيه . ولو سلمنا جدلاً بأن نظاماً سياسياً حراً قام في بلد متخلف ما فلن تلبث المصالح الاقتصادية المتركزة ان تسيطر فيـــه وتخنقة لمجرد عدم وجود الركيزة الاقتصادية الاجتماعيه بقاعدتها الشعبيه ، وهكذا يتوقف فعل هذا النظام في تحريك المجتمع في الاتجاه الثاني ، أي من الحرية السياسيه صوب الديموقراطيه الاقتصادية الاجتماعيه .

استنتاجات عامة

نختتم هذا المقال ببعض الاستنتاجات العامة حول التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة ، مبرزين اهم العناصر في « حساب الارباح والخسائر » :

(١) ان العلل التى كان المجتمع المصري يشكو منها حين قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت من الضخامة ومن الشمول بحيث تطلبت مجابهة جريئة وحاسمة على الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

(٢) كان من الضروري ان يقوم وراء المجابهة تحديد لملامح المجتمع المنشود فقد اريد ان يتمتع المجتمع بالاستقلال ، وبزوال الاقطاع بشتى صيغه واثاره ، وبالتركيز على كرامة المواطن الاجتماعية ، وبالنمو الاقتصادي المتسارع ، وبالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص .

(٣) توجب على تعيين هذه الملامح والسعي اليها ضمن فترة زمنية قصيرة نسبياً ان يكون النظام اشتراكياً لكي تتمكن القيادة السياسية من تجنيد جميع الموارد والطاقات في خدمة الاغراض المجتمعية ، ولان هذا النظام دون سواه يقدر في الوضع المصري على تجسيد التطلعات الشعبية .

(٤) حققت الاشتراكية حتى الآن انجازات بارزة على مختلف الجبهات التي سعت الى الاصلاح فيها ، انجازات ما كانت لتتم لولا التحول الاشتراكي . ونخص بالذكر هنا العملية الانمائية والتصنيعية الجبارة .

(٥) رافق الانجازات بعض المصاعب ، والارهاقات ، والنكسات . ولعل السبب الرئيسي الذي يمتد وراء هذه الناحية السلبية من الصورة هو ان عملية التحول شديدة الطموح فقد بولغ في سرعة التصنيع كما بولغ (في ما نعتقد) في ضغط الدخول العليا والحوافز الفردية وحدود الملكيات العليا ، وفي امتلاك الدولة لمعظم وسائل الانتاج اذ تعدت الملكية العامة النشاطات الرئيسية التي تسيطر على عصب الاقتصاد الى نشاطات اخرى كان من المناسب تركها في يد القطاع الخاص . وباختصار فان السير في الاتجاهات الصائبة على مختلف الجبهات اندفع ابعد مما كان ينبغي ، وهذا ما يفسر المتاعب التي رافقت التحول الاشتراكي ، مع الاعتراف ان بعض المتاعب لا صلة له بنوع النظام بل هو يرادف سرعة العمليات الانمائية .

(٦) كان من شأن خطوات التحرر الاقتصادي الاجتماعي ان مهدت السبيل امام الخطوات الاولى للديموقراطية السياسية . ولئن تطلبت المرحلة الحالية وضرورة حماية المكاسب الاولى بعض التحديدات في الحرية السياسية والصحفية فان منطق الديموقراطية الاجتماعية ذاته يوصل الى الديموقراطية السياسية . واذن فان التحول الاشتراكي ينطلق ، خطوة فخطوة ، في تحقيق الديموقراطية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

(٧) من هذا كله نستطيع الخروج بالاستنتاج النهائي ان جانب « الارباح » في الحساب الذي اجريناه يفوق بكثير ، كماً ونوعاً ، جانب « الخسائر » .

حركة الضباط الأحرار
جذورها الفكرية والتاريخية

أحمد لطفي واكد

الحركات الحية في تاريخ الشعوب لا تنبت من العدم وكذلك لا تنتهي الى العدم .. تستمد جذورها من حركات سابقة عليها وتترك تراثا لحركات تالية لها.. وهكذا حركة الضباط الاحرار لها جذورها التاريخية والفكرية التي اكتسبت منها مقومات وجودها فاستطاعت أن تتحرك لأداء دورها التاريخي فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ذلك الدور الذي كان - بكل محتوياته السلبية والايجابية - له اعمق الأثر في حياة الشعب المصري والأمة العربية .

فالضباط الاحرار باعتبارهم عسكريين ينتمون للجيش المصري قد تأثروا بالحركات النضالية التي قامت بها أجيال سبقتهم في هذا الجيش مهما كانت نتائج تلك الحركات .. كما تأثروا بالظروف العسكرية التي عاشوها خلال الحرب العالمية الثانية وبالتجربة التي خاضوها خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

وباعتبارهم وطنيين فقد اكتسبوا مثل أبناء جيلهم حصيلة من التراث الذي تركته الأجيال السابقة لهم سواء كان تراثا فكريا أو نضالياً .. كما ارتبط اغلبهم بالحركات السياسية الشعبية المعاصرة التي كانت تمثل مختلف التيارات والأفكار السياسية وتأثروا بها بدرجات متفاوتة .. كذلك فانهم عاشوا مرحلة الحرب العالمية الثانية وأدركوا التغيرات الهائلة التي طرأت على العالم خلالها وفي أعقابها .

الحركات النضالية في الجيش :

اذا تعرضنا للمنظمات العسكرية العلنية أو السرية التي قامت لأهداف نضالية فمن المرجح أن تكون نتاجاً لتيارات وطنية في الجيش ومن المؤكد أن هذه التيارات ترتبط بتيارات شعبية ولو بشكل غير مباشر .. قد تكون هذه التيارات العسكرية متوازية مع التيارات الشعبية

وقد تكون متخلفة عنها وقد تكون أكثر تقدماً .. والأمر مرجعه دائماً للظروف الموضوعية التي تحكم المرحلة .

واذا ذكرنا التنظيم الأول الذي نعرفه في الجيش المصري والذي أسسه علي الروبي في أوائل حكم الخديوي اسماعيل وانضم اليه عرابي بعد عودته من الحبشة ، فمن الطبيعي أن يكون هذا التنظيم مستمداً شيئاً من أفكاره من المثقفين المصريين الذين تشربوا روح الثورة الفرنسية وأفكارها وفي مقدمتهم رفاعة الطهطاوي .

ليست هذه دراسة لتاريخ الحركات الوطنية في الجيش ولكنها مجرد اشارة إلى نضال أجيال سبقتنا وتركت لنا تراثاً كان من نتاجه حركة الضباط الأحرار .

الحركة العرابية :

وان يكن تحرك الجيش المصري وراء الزعيم أحمد عرابي في المسيرة التاريخية إلى قصر عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ هو أول الحركات السياسية العلنية في الجيش الا أن مظاهرة الضباط المصريين ضد نوبار باشا في فبراير ١٨٧٩ كان لها أكثر من مدلول وأكثر من أثر - وان كانت هذه المظاهرة قد قامت لأسباب تتعلق بالمرتبات إلا أنه من الواضح أن يكون تدبيرها قد تم بواسطة العناصر السياسية في الجيش ، وكانت نتيجة هذه المظاهرة اجبار رئيس الوزراء على الاستقالة وكانت النتيجة الأهم هي الكشف عن قوة الجندية المصرية .

كانت مسيرة عرابي ووراءه الجنود المصريون وموقفه التاريخي وهو يطالب الخديوي بحقوق الأمة ، اعلاناً بأن الجيش أصبح ملكاً للشعب وليس أداة للسلطة . . وتتابعت الأحداث ثم قامت الثورة العرابية فكانت مشاركة كاملة بين الجيش والشعب في حركة وطنية ديمقراطية تهدف إلى التخلص من الاستغلال الاقتصادي والاستبداد السياسي ولم يقدر للثورة العرابية النجاح لسببين :

١ - التناقض في صفوف الثورة بين العناصر الثورية التي كانت تهدف إلى اقامة جمهورية ثورية ديمقراطية وبين الباشوات الذين كانوا يهدفون إلى مجرد الاصلاح في ظل خديوية دستورية .

٢ - تعاون الخديوي وأعوانه من كبار الاقطاعيين وبعض شيوخ القبائل مع قوات الغزو البريطانية التي كانت تتفوق على الجيش المصري في التسليح وفي القدرة القتالية بالاضافة إلى موقف الباب العالي .

لقد انكسرت الثورة العرابية ولكنها خلفت من ورائها تراثاً لمن جاء بعدها من أجيال. كانت شجاعة الضباط العرابيين وولاؤهم للشعب درساً لأبناء جيلنا .. وكانت أسباب نكستهم درساً آخر .

الجيش في ثورة ١٩١٩ :

كما أشعلت ثورة ١٩١٩ الشعور القومي العام في الجماهير فقد انعكس هذا الشعور أيضاً في الجيش – ولكن الفترة بين انتكاس الثورة العرابية وقيام ثورة ١٩١٩ لم تكن فترة ركود كامل بين ضباط الجيش .. ويحدثنا التاريخ عن تمرد قامت به وحدتان في السودان سنة ١٩٠٠ ضد أوامر القيادة البريطانية ، وعن ضباط انضموا للكوادر السرية للحزب الوطني ، وعن ضباط أرسلوا عريضة لمصطفى كامل يبايعونه فيها .. جميع هذه الأحداث تؤكد بأن الركود لم يكن مخيماً على الضمير الوطني في الجيش .

عندما قامت الثورة سنة ١٩١٩ كان بالجيش عدد من الجمعيات السرية المعادية للانجليز تضم ضباطاً مصريين وسودانيين .. ولكن الثورة – كما يقول اللواء محمد نجيب في مذكراته – قد حولت الجيش بأكمله إلى فصيلة من فصائل الثورة الشعبية .. وان الكفاح كان ممتداً بين سواحل مصر إلى جنوب السودان ويقول أيضاً أن حوالي مائة ضابط اشتركوا بملابسهم الرسمية في مظاهرة الاحتجاج على نفي سعد زغلول ، وأن الضباط في السودان قد أرسلوا احتجاجاً ضد لجنة ملنر تضامناً مع الأمة ولم يعترض أي ضابط على التوقيع على العريضة .. وأن السلطة قد اعتقلته مع الضباط المتزعمين لحركة التوقيع ولكنها اضطرت للافراج عنهم تحت ضغط باقي الضباط ، لقد ظلت الروح الثورية تعتمل في أحشاء الجيش المصري في مصر والسودان طوال هذه المدة حتى ان طلبة الكلية الحربية في الخرطوم خرجوا في مظاهرة في ٩ اغسطس سنة ١٩٢٤ بزيهم العسكري واتجهوا إلى منزل البطل علي عبد اللطيف يهتفون بسقوط الانجليز والحاكم العام .. وكان لابد للانجليز من مواجهة هذا التيار .. وكانت الفرصة .. أو كان التدبير بمقتل السردار سيرلي ستاك في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .. وكان الانذار البريطاني لسعد زغلول الذي رفض الانذار واستقال فكانت النكسة .. ويقول اللواء محمد نجيب في مذكراته انه حدث انحسار ثوري بعد انتهاء ثورة ١٩١٩ وانتكاس انتفاضة ١٩٢٤ .

كما كانت ثورة ١٩١٩ تحريكاً لمرحلة جديدة أكثر تطوراً في حركة النضال الشعبي .. فقد كانت أسباب فشلها كثورة درساً قيماً لأي حركة ثورية تالية لها .. وان كانت انتفاضة الضباط سنة ١٩٢٤ قد انتكست لأنها لم تجد قيادة ثورية .. فان صغار الضباط الذين شاركوا في احداث ١٩١٩ – ١٩٢٤ ، كان منهم بعض كبار الضباط الذين التقوا

بجيلنا في الجيش، وان كان أغلبهم قد شاخ وفترت ثوريته إلا انهم كانوا همزة الوصل بين ضباط ثورة ١٩١٩ وضباط ثورة ١٩٥٢ ومما هو جدير بالذكر أن ضابطاً اعتقلته السلطة سنة ١٩١٩ وهو ملازم، هو الذي قدمته حركة الضباط الاحرار رمزاً لها صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو اللواء محمد نجيب .

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ :

يعتبر حادث ٤ فبراير من أكثر الأحداث آثاراً في العصر الحديث وقد كان له أثر بعيد في التطور السياسي لمصر . وكان من أهم نتائجه ، كما يقول الدكتور محمد أنيس ، تدهور قيادة الوفد للحركة الوطنية مما أدى إلى جانب تطور حدة التناقضات الاجتماعية إلى تضاعف قوى اليمين ممثلة في الأخوان المسلمين واليسار ممثلة في الجماعات الماركسية بعد سقوط الوسط ممثلاً لليبرالية الديمقراطية . وقد كان لهذا الحادث نفس الآثار في الجيش بالاضافةإلى الاحساس المباشر بالاهانة فقد اعتبر الضباط هذا الحادث بمثابة لطمة للجيش لم يتقبلوها بسهولة وقد كان لهذا الحادث ردا فعل .

١ — رد فعل مباشر ظهر في صورة تأييد حماسي من الضباط للملك ولكنه كان مجرد انفعال محدود القدر والمدى .

٢ — رد فعل حقيقي وعميق إذ تيقظ وعي عدد من الضباط الذين كانوا يثقون في الزعامة السياسية على أنها لم تعد جديرة بالثقة بعد أن عادت الى الحكم بواسطة الدبابات البريطانية وفي نفس الوقت تيقظ الوعي على مسؤلية الملك عن الحادث إذ لولا عدوانه على الدستور ودعمه لحكم الأقلية لما وجد الانجليز مبرراً للعدوان على كرامة الامة والجيش . وكان هذا الوعي الجديد بالاضافة إلى العداوة المتصاعدة للانجليز دافعاً لعديد من الضباط الى التوجه للعمل السياسي المناهض لنظام الحكم .

العمل السياسي والوطني بالجيش :

عقب ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ وتوقعاً من الانجليز بقيام حرب عالمية وأملاً في الاستعانة بالجيش المصري في الحرب بدأوا يخططون لزيادة عدد الجيش وتحسين مستواه وكان طبيعياً أن تتاح فرص واسعة لعدد كبير من الطلبة في الالتحاق بالكلية الحربية . وقد جاء في أغلب الكتب التي اطلعت عليها أن هذه كانت الفرصة الأولى لأبناء الطبقة المتوسطة للألتحاق بالكلية

وهذا في حدود علمي غير صحيح فلم يكن ضباط ما قبل ١٩٣٦ ينتمون لطبقات أرستقراطية ولم نعلم إلا نادراً عن ضابط ممن كانوا قبل ذلك أنه ينتمي الى عائلة كبيرة — ولكن المهم أن الكلية الحربية فتحت ابوابها لأعداد من الطلبة ممن ينتمون للطبقة المتوسطة وما تحتها وما فوقها دخلها الطلبة الذين شاركوا فيمقاومة دكتاتورية صدقي والذين ساهموا فيأحداث ١٩٣٥ والذين عاصروا توقيع المعاهدة فأيدوها أو عارضوهـا — المهم أن نوعية أغلب الطلبة الذين التحقوا بالجيش بعد المعاهدة كانت تتسم ببعض الاهتمام بالسياسة .

اتسم النشاط الوطني والسياسي خلال الحرب العالمية الثانية بسمتين هما :

١ — تيارات علنية في الجيش .

٢ — منظمات سرية .

أما التيارات العلنية فكان اهمها :

(أ) تيار عام من جميع الضباط لوقف مؤامرة تسليم سلاح القوات المصرية في مرسى مطروح للجيش الانجليزي .

(ب) تيار شبه عام مناصر للملك في أعقاب حادث ٤ فبراير مباشرة كنوع من التحدي للانجليز

(ج) تيار في منطقة الاسكندرية بقيادة الصاغ محمد كامل الرحماني للدفاع عن المرافق المصرية فيما لو حاول الانجليز تخريبها في حالة انسحابهم شرقاً .

وأما المنظمات السرية فقد انتشر كثير منها أثناء الحرب العالمية وكان بعضها يقوم أساساً على العلاقات الشخصية وحدها بدون رباط سياسي أو اجتماعي محدد وتلك لم تترك أثراً في الحركة النضالية بين العسكريين أما المنظمات التي كان لها أثر بعد ذلك فهي :

مجموعة عزيز المصري :

تجمع عـدد من صغار الضباط المتحمسين ضد الانجليز حول عزيز باشا المصري الرجل المشهور بوطنيته وشجاعته وعداوته للانجليز . . وان كانت قدرته في العمل السياسي السري مشكوك فيها . . وكان عزيز المصري مفتوناً بالعسكرية الألمانية . . حتى اتهم بالتعاون مـع الألمان . . وقد حاول الترابط مع الثورة العراقية بقيادة رشيد عالي الكيلاني ولكن القبض عليه وعلى بعض أعوانه أدى الى تصفية هذه المجموعة وتفرق أفرادها — ولكن بعضهم قـد

تطور بفعل الزمن وتقدم الوعي السياسي فكان لهم دور في حركة الضباط الأحرار وكان من بين أعضاء هذه المجموعة أربعة ضباط من أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار وهم : أنور السادات ـ عبد اللطيف بغدادي ـ حسن ابراهيم ـ عبد المنعم عبد الرؤوف.

التنظيمات السياسية :

في خلال الحرب العالمية نمت البورجوازية الصناعية المصرية نمواً طارئاً . وبالتالي تضاعف عدد العمال عدة مرات وبانتهاء الحرب عادت الصناعة التي ازدهرت بظروف الحرب الى الانكماش فانتشرت البطالة بين الطبقة العاملة وفي نفس الوقت تفتحت افكار المثقفين المصريين على التغيرات الهائلة التي طرأت على العالم أثناء الحرب وفي أعقابها ـ ووجد الأمل في التغيير الاجتماعي والسياسي طريقاً بين المثقفين التقدميين والعمال ـ وفي نفس الوقت تضاءل دور الوفد ممثل الوسط الليبرالي في قيادة الحركة الشعبية بسبب موقفه في ٤ فبراير وبسبب استقطابه لكبار الملاك والاستعاضة بهم في المراكز القيادية عن العناصر الراديكالية ونتيجة لهذا الوضع تصاعد النشاط السياسي يميناً ويساراً .

الاخوان المسلمون :

تصور بعض الضباط أن حل المشكلة السياسية والاجتماعية في البلاد سيكون على يد الاخوان المسلمين فتجمع عدد منهم في تنظيم مستقل تابع للجماعة غير مرتبط عضوياً بباقي التنظيم الاخواني وكانت كل الصلة بينهم عن طريق الضابط محمود لبيب ـ وظل هذا التنظيم يمارس نشاطه لحساب هذه الجماعة حتى كانت احداث سنة ١٩٤٦ وموقف الاخوان الانتهازي من الحركة الشعبية الذي كان صدمة للضباط اعضاء التنظيم وكان مزيد من الوعي قد تسرب الى افكارهم فتبينوا ان هـــذه الجماعة ليس لها خط واضح وقرروا في سنة ١٩٤٧ حل التنظيم والانفصال نهائياً عن هذه الجماعة وكان من اعضاء هذا التنظيم المنشق جمال عبد الناصر ـ خالد محي الدين ـ كمال الدين حسين الذين شكلوا بعد عامين النواة الأولى لحركة الضباط الاحرار .

حركة الضباط الماركسيين :

بعد دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية في صف الحلفاء اخذ الفكر الماركسي يتسرب بغزارة الى مصر . وكان موقف الشعب السوفيتي البطولي في الدفاع عن دولته الاشتراكية دليلاً واضحاً على عدم صحة المزاعم التي ظلت تروجها الأبواق الاستعمارية والرجعية

ونتيجة لتزايد الوعي الطبقي في ظروف الحرب وفي اعقابها قامت عدة منظمات سرية ماركسية كان منها حادتو «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» وتشكل منها جناح عسكري يضم بعض الميكانيكية الجويين وضباط الصف. وفي سنة ١٩٤٥ انضم احمد حمروش لهذه المنظمة فتشكلت به نواة اول خلية من الضباط تابعة للمنظمة ، وقد اخذت خلايا الحادتو تتزايد حتى بلغ عدد أعضائها من الضباط حوالي مائة بين عضو ومرشح وعندطرح القضية الفلسطينية التزمت التنظيمات الشيوعية المصرية بتحليل الحزب الشيوعي السوفيتي للقضية الفلسطينية ورفض عدد كبير من الضباط المنظمين في خلايا حادتو هذا التحليل واعلنوا ولاءهم للقضية العربية اولاً فاستقالوا وعند تأسيس حركة الضباط الاحرار كانوا من العناصر التي ساهمت في التكوين الفكري للحركة .

أما الذين بقوا في التنظيم فقد تسرب عدد منهم بعد ذلك إلى حركة الضباط الأحرار .

وكان من أعضاء هذا التنظيم خالد محي الدين الذي انشق على الاخوان سنة ١٩٤٧ وأصبح ممثلاً لأقصى اليسار في اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الأحرار وكان منهم أيضاً البكباشي يوسف منصور صديق الذي اقتحم القيادة ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحقق ببطولته أول وأهم مراحل النصر في تلك الليلة التاريخية .

كانت هذه المنظمات هي العناصر الأساسية في امداد حركة الضباط الأحرار بالرجال ولكن أضيف عنصر جديد في عام ١٩٤٦ إذ كان للمقاومة الشعبية التي قامت ضد مشروع صدقي بيفن وللتفتح السياسي وتزايد الوعي الاجتماعي في ذلك العام أثر محسوس داخل الجيش ومزيد من الترابط بين الضباط وحركة الجماهير ، وانعكس هذا الوضع في صورة اتفاق تلقائي بين الضباط في القاهرة والاسكندرية برفض أي اوامر من السلطة بقمع المظاهرات وتصاعد هذا التيار إلى ارهاصات بالتضامن الفعلي مع الحركة الشعبية وتنبهت السلطة إلى الخطر فأبعدت الجيش عن موطنه وقد أفرزت هذه الظروف عددا من الضباط الذين كانوا على موعد بعد ذلك بحركة الضباط الأحرار .

حرب فلسطين :

عندما دخلت القوات المصرية إلى فلسطين عام ١٩٤٨، كانت هناك مجموعات من الضباط لها انتماءات فكرية ومذهبية مختلفة .. ضباط بدأوا في اوائل الأربعينات كطلائع ضد الاستعمار البريطاني وكان بينهم من يحمل اعجاباً بالعسكرية الالمانية وله أمل قومي فيها وقد طورت الظروف أفكارهم بصور متفاوتة .. ضباط وجدوا الأمل في الاخوان المسلمين ثم اكتشفوا

انتهازيتهم وتخلفهم عنهم .. وضبـــاط اعجبوا بالفكر الماركسي فانضموا إلى خلايا الحادتو ثم انشقوا عليها تأكيداً لاولوية انتمائهم العربي – ضباط تأثروا بحركة الجماهير وبأفكار المثقفين التقدميين خلال عـــامي ٤٦ و ٤٧ ولم يجدوا تنظيما يستوعبهم .. جميع هذه العناصر بجذورها الفكرية المختلفة دخلت المعركة ومن خلالهـــا اكتسبت مزيداً من الصلابة الثورية وزادت وعياً بعفن نظام الحكم في مصر وباقي البلاد العربية.. وايمانا بحتمية التغيير ومن خلال الامتزاج مع المقاتلين من سائر انحـــاء الامة العربية على أرض فلسطين العربية وضعت الفكرة العربية بصمات واضحة أضافت جذورا جديدة على معتقدات الضباط المصريين .

لقد كانت الحرب وظروفهـــا من العوامل التي صعدت الروح الثورية التي كانت تعتمل منذ سنوات في الأمة والجيش .. كما كانت فرصة لاختبـــار معادن الرجال وكذلك فإن العلاقات التي قامت بين رفقاء السلاح كانت تتسم بمنتهى الصدق والاخلاص – كل هذه العوامل ساعدت على ايجاد المنـــاخ المناسب لتجمع العناصر الثورية بأفكارها المختلفة في تنظيم واحد يستهدف القضاء على الاستعمار والخونة وكان تنظيم الضباط الاحرار هو مجال التجمع .

عبد الناصر
وحركة الضباط الاحرار

عندما عادت القوات التي كانت محاصرة في جيب الفالوجة في عام ١٩٤٩ كان بينها البكباشي جمال عبد الناصر الذي نال سمعة طيبة بشجاعته وكفاءته وعلاقاته الانسـانية مع الضباط اثناء القتال–وكان عبد الناصر قبل الحرب مباشرة دارسا بكلية اركان حرب فاكتسب ثقة واحترام زملائه الدارسين الذين تخرجوا معه فتولوا منـاصب حساسة في الجيش وكان قبل ذلك مدرسا بالكلية الحربيـة وهاهم تلاميذه الذين يحملون له كل التبجيل يصبحون ضباطاً . . وكأنما كان القدر يعدّ عبد الناصر لهذا الدور التاريخي بتأسيس وقيادة حركة الضباط الاحرار فأن وجوده في منطقة عراق المنشية اثنـاء الحصار وقبله قد اتاح له فرصة اكتشاف معادن الرجال واختبار شجاعة كل منهم وصدقه وصلابته .

ومن ناحيـة أخرى فإن فترة عمله في تنظيمات الاخوان المسلمين قد اكسبته خبرة ودراية بالتنظيمات السرية ووسائل اتصالها وطرق تأمينها .

ومن ناحيـة ثالثة فأنه لم يكن له انتماء سياسي أو اجتماعي واضح فقد كانت افكاره لم تتبلور بعد في نظريه محددة.. لم يكن ينتمي إلى اليمين الاخواني ولا إلى اليسار الماركسي ..

كان موقعه اقرب إلى الوسط الليبرالي الذي استرد جزءا كبيرا من شعبيته اثناء حكم الاقليات وبسبب ظهور اجنحة تقدمية جديدة في حزب الوفد . من هذا الموقع كان في استطاعة عبد الناصر أن يجمع حوله اليمين الوطني واليسار الوطني إلى جانب الوسط الليبرالي والى جانب هؤلاء تجمع حوله عدد من الضباط المعروفين بشجاعتهم ووطنيتهم وليس لهم اي فكر سياسي .

لقد كان عبد الناصر من الذكاء واللباقة بحيث جعل اليمين يضع فيه املاً واليسار يضع فيه أملاً ولا يتورط هو بأي التزام .

قام تنظيم الضباط الاحرار وأخذ يتزايد .. وكان عبد الناصر يتحرى في الضابط الذي يضمه للحركة أن يكون وطنيا شجاعا جديرا بالثقة — أما لونه السياسي فلم يكن امراً مطروحا — وكان منطقه في ذلك أن هذه الحركة تستهدف القضاء على الاستعمار واعوانه وعلى الملك واعوانه وأن هذه الاهداف لن يختلف عليها ضابط وطني — سواء كانت جذوره الفكرية مستمدة من الاخوان المسلمين — أو من الحزب الاشتراكي « مصر الفتاة » أو من الماركسيين — أو من المدرسة الليبرالية — لقد اصبح تنظيم الضباط الأحرار تجسيدا لجبهة وطنية تتكون بطريقة سرية في الجيش وتضم نماذج من جميع المذاهب والتيارات السياسية القائمة في الحركة الشعبية .

بدأ عبد الناصر يشعر بالخطر الذي يتهدد الحركة نتيجة لما في صفوفها من تناقضات . فقد كانت اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار والتي تتكون حسب ترتيب تشكيلها من جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وخالد محي الدين .. ثم عبد الحكيم عامر .. ثم عبد المنعم عبد الرؤوف .. ثم صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي .. ثم جمال سالم وانور السادات — وكانت هذه اللجنة تحتوي أقصى اليمين ممثلا في عبد المنعم عبد الرؤوف الاخواني واقصى اليسار ممثلا في خالد محي الدين الماركسي .. وكان العنصر اليميني هو الغالب في هذه اللجنة .

وفي نفس الوقت كانت قواعد الضباط الأحرار المرتبطة بعبد الناصر شخصياً تتكون في الغالب من عناصر ديمقراطية ذات ميول يسارية .

وقد توصل عبد الناصر في سنة ١٩٥٠ لحل التناقضات بين القيادة والقاعدة وبين القيادة وبعضها البعض الى وضع ميثاق من ستة بنود يرتبط به الجميع .. رضي به اليمين الوطني ..

وقبله اليسار الوطني مرحلياً وتحمس له الوسط الديمقراطي الليبرالي وسمى هذا الميثاق أهداف الضباط الأحرار التي تنص على :

١ ــ القضاء على الاستعمار وأعوانه الخونة من المصريين .
٢ ــ القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
٣ ــ القضاء على الإقطاع .
٤ ــ اقامة عدالة اجتماعية .
٥ ــ اقامة جيش وطني قوي .
٥ ــ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وبذلك تم توحيد تقريبي لأهداف نضال الحركة .

منذ عاد الوفد الى الحكم في أوائل سنة ١٩٥٠ بعد فوزه بأغلبية ساحقة في الانتخابات وأطلق الحريات السياسية وحرية الصحافة تزايد الوعي السياسي والطبقي واسترد الوفد مزيداً من اعتباره ــ وفي ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أعلن النحاس باشا في البرلمان الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وكان لهذا الموقف رد فعل قوي جداً بين الجماهير وكان له صداه في الجيش وعلى الأخص بين الضباط الأحرار الذين سارعوا بتكوين جماعات للكفاح المسلح باشراف عبد الناصر .

وبدأ عبد الناصر يقتنع بالتعاون مع حكومة الوفد بعد موقفها الشجاع ضد الانجليز واجرى اتصالات مع الحكومة لتنسيق هذا التعاون ولكنها لم تصل إلى نتيجة ومع ذلك ظل عبد الناصر مؤيداً للتعاون مع الوفد بعد حريق القاهرة وإقالة الحكومة ــ وكانت خططه الأولى في أوائل ١٩٥٢ ترمي إلى شل جهاز الحكم وتحطيمه وترك السلطة الشعبية الدستورية لتتسلم أمور البلاد أو إلى التعاون مع الوفد على احتلال البرلمان بالقوة واعلان الجمهورية ولكن قيادة حزب الوفد لم تكن من الثورية بحيث تتجاوب مع هذه الخطط .

بدأت حركة الضباط الاحرار تجهز للانقلاب الثوري وكان أول ما تنبه له عبد الناصر قبل الدخول في ترتيبات التحضير للثورة هو تنقية تنظيم الضباط الأحرار من العناصر ذات الولاء المزدوج مع الاخوان المسلمين ، فاستدعى جميع الضباط الاحرار الذين لهم نوع من الارتباط مع هذه الجماعة وطلب من كل منهم تحديد موقفه فإما قطع الصلة مع الاخوان المسلمين أو مع الضباط الاحرار .. وقد حدد كل ضابط موقفه وكان من الذين صمموا على استمرار الارتباط بالاخوان المسلمين عبد المنعم عبد الرؤوف عضو اللجنة التأسيسية فتقرر فصله .. وبذلك انقطعت كل صلة للاخوان بحركة الضباط الاحرار .

أما المجموعات الماركسية فقد دعم عبد الناصر صلته بها وبالذات مع « حادتو » التي كان لها ضابط اتصال مع حركة الضباط الاحرار هو القاضي أحمد فؤاد والتي ساهمت في دعم الحركة وفي اجراءات تأمينها هذا علاوة على العناصر العسكرية الماركسية التي كان يمثلها في اللجنة التأسيسية خالد محي الدين

أما أفكار عبد الناصر التي كان يعلنها في تلك المرحلة وأعتقد أنه كان مخلصاً في ايمانه بها وعلى أساسها كان ارتباطه مع قواعد الضباط الاحرار فكانت تتلخص في الآتي « اسقاط نظام الحكم وتسليم السلطة لحزب الاغلبية الشعبية على أن يتعهد الوفد بالغاء النظام الاقطاعي واعلان الجمهورية »..وكان عبد الناصر يرى أن تطبيق هذه الاسس سيؤدي إلى تحقيق أهداف الضباط الاحرار بالوسائل الدستورية .

وفي فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قام الضباط الاحرار بحركتهم التاريخية والتي اذاع أنور السادات بيانها الاول واختتمه بأن الحركة تستهدف حماية الدستور .

هذه دراسة موجزة لجذور حركة الضباط الاحرار . أما مسارها بعد ذلك والظروف التي حددت ذلك المسار فلها مجال آخر .

المرحلة التاريخية التي يمثلها
جمال عبد الناصر

بقلم : مازن البندك

يمكن اعتبار جمال عبد الناصر واحدا من اثنين أو ثلاثة استطاعوا أن يصلوا إلى مكانة غير عادية في التـاريخ العربي . فمنذ أيام الرسول العربي ، وصلاح الدين الايوبي ، لم يبرز سوى جمال عبد الناصر ، زعيما استطاع أن يحيي الامل ويعيد الثقة ويطلق العنان لكل الارادة الوطنية وطموحها عند الانسان العربي . ورغم الهزائم العسكرية ، وانهيـار الوحدة التي تزعمها بين مصر وسوريا ، ورغم قصور القوى التي اعدها لمواجهة اسرائيل ، التي تمثل اعتى التحديات في الحياة العربية واقصى ما يتمنى العربي أن يقف له ويرد عليه، فان جمال عبد الناصر ، رغم هذا كله استطاع الاحتفاظ بزعامته السحرية ، بل وتعميق ابعاد هذه الزعامة على مرور الأيام . وفي الوقت الذي تحققت فيه زعامات كبرى نتيجة الانتصار العسكري ، فإن زعامة عبد الناصر استمرت في وقت الهزيمة . وهذه الظاهرة الفريدة تبدو ، على السطح ، وكأنها غير قابلة للتفسير .

ولفهم جمال عبد الناصر،وظاهرة زعامته الفريدة ، وامتداد زعامته على طول الوطن العربي ، فإنه من الضروري فهم الأطار التـاريخي الذي ظهر فيه جمال عبد الناصر . فلا يمكن لبطل أن يقوم بدور إذا لم يوجد ذلك الدور من الاساس .

وأي محاولة لالقاء الضوء على الزعامة الناصرية ودورها ، وتأثيرها على الحياة العربية في الماضي والحاضر والمستقبل ، يجب أن تتعرض لثلاثة مجالات ، وهي أولاً : صعود عبد الناصر في الحياة العربية والعوامل التاريخية التي رافقت ذلك ومهدت له ، ثانيـا : انجازاته وانتكاساته واسبابها ، ثالثا : محاولة الاجابة عن سؤال صعب وهو ماذا بقي من جمال عبد الناصر .

ونحن في هذا المجال سوف نحصر انفسنا في النقطة الأولى وهي فهم ودراسة الظروف التاريخية التي ولدت فيها الزعامة الناصرية .

★

عند نهاية الحرب العالمية الثانية بدا العرب إنهم على اعتاب مرحلة تطور تاريخي عظيم يشمل الوجود العربي كله . وهي مرحلة تشابه ما مر بفرنسا في نهاية القرن الثـامن عشر وقيام الثورة الفرنسية .

فقد اكتشف العرب زيف الاستقلالات الصورية التي منحت لبعض دولهم في اعقاب الحرب العالمية الأولى ، واشتدت النقمة في الاجزاء البـاقية من الأرض العربية الخاضعة للحكم الاجنبي المباشر . وكانت القوات الاجنبية تسيطر على معظم الاراضي العربية ، والممثلون الاجانب في زي المندوب السـامي أو المقيم أو المعتمد ، يقبضون بأيديهم على نواصي السلطة والنفوذ الفعلي . ولم تستطع تلك القشرة الهشة من الزخارف الدستورية ، كالاعلام والاناشيد والسفراء احياناً ، أن تحجب حقائق الحياة البشعة . وقد عجزت كل الانظمة العربية ، المستقلة بالاسم أو الخاضعة للاستعمار المباشر ، عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية لشعوبها وتطوير اقتصادها عبر طبـقاتها البرجوازية ، كما حدث في اوروبا . والبناء الاجتماعي القديم ، المكون من طبقة كبار الملاك والبكوات وكبار التجار في المدن الذين كانوا يحتكرون ملكية الثروة والنفوذ أو السلطة ، لم يتعرض لأي تغيير مهم . وفي الوقت نفسه ، بدأت تظهر بوادر قطاع جديد من ابناء الطبقات الوسطى الدنيـا ، أو الصغيرة ، كانت تتكون بدرجة اساسية ، من ابناء الفلاحين الذين ينتقلون للمدن للتعليم ولاغتنام مزيد من الفرص ، وبدأت تبرز نواة لطبقة عماليـة ترافق بعض التوسع في صناعات وسيطية محددة ، وتزايد عدد المثقفين المنحدرين من صلب الطبقات المحرومة في ادنى السلم الاجتماعي . ولكن هذه القطاعات الجديدة كلها ، التي تملأ خانات الطبـقة الوسطى الصغيرة المختلفة ، لم تكن تمارس اي نفوذ في ظل النظام القديم .

تعطيل الوحدة العربية

وكانت نهاية الحكم العثماني الذي ثار العرب ضده بداية لمزيد من المآسي العربية . فلم يستبدل الحكم التركي بحكم اجنبي اخر ، فقط ، ولم يخن الحلفاء الانكليز والفرنسيون

وعودهم للعرب بالاستقلال ، فحسب ، بل أن استمرار السلطة المركزيـة لمعظم البلاد العربية ، حيث كانت هنالك حاضرة واحدة تملك خيوط السلطة كلها وتنبع منها سيادة واحدة ، قد انتهى . فقد حكم السلطان العثماني كل البلاد العربية ، المقسمة لولايات ، كوحدة سياسية واحدة ، كما ورثها بعد انهيار الدولة العربية . ولكن الاستعمار الغربي الجديد كان مصمما على تجزئة البلاد العربية ، واصطناع كيانات جديدة ، وخلق عواصم واقطار لم تكن من قبل . فالقوى الاوروبية الكبرى ،بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، لم تكن لتقبل ، ابدا ، دولة عربية موحدة ، تسودها سلطة مركزية واحدة ، تسيطر على منطقة من اهم المناطق الاستراتجية والاقتصادية في العالم كله. وانتهجت الدول الاوروبية الكبرى سياسة تعطيل الوحدة العربية ومنع قيامها واعتبرتها الأولى في سلم الافضليات الواجب اتباعها .

وكان من الطبيعي ان تصبح فكرة الوحدة اقوى ما تكون ، عند كل ابناء الامة العربية ، خصوصاً بعدما بدأ العرب يقطفون الثمار المرة للتجزئة ويحسون ويعيشون واقع التمزيق القومي بكل نتائجه . فالبلاد العربية قسمت كما لم يحدث في يوم ما ، منـذ نشوء الدولة العربية ، وطفت الى السطح مجموعة من الكيانات المصطنعة والحدود الجديدة، وهي اوضاع كانت تؤدي في مجملها الى تضارب المصالح وقيام مصالح خاصة بكل اقليم ، وهي مصالح مرتبطة بالنظام الاستعماري الجديد وأدواته من الطبقات العملية المتعاونـة معه ، وهؤلاء أي الاستعمار وأدواته ، كانوا يعتقدون بان التجزئة واستمرارها هما ضمان هذه المصالح،خاصة ضمن منطق واطارات الاقطار الهزيلة الجديدة .

وفي ظل كل هذه الاوضاع برزت القضية الفلسطينية لتكون محور الحياة السياسية في البلاد العربية كلها ، خاصة في المشرق .

فقد اتفقت الدول الاوروبية الكبرى ، في نهاية الحرب العالمية الاولى ، على أن تعهد الى بريطانيا في الانتداب على فلسطين ، كما رسمت حدودها بعد الحرب ، على ان تتولى بريطانيا مهمة تنفيذ ما ورد في وعد بلفور ، الذي اصدرته بريطانيا للحركة الصهيونية ، وذلك بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وفي مواجهة هذه التطورات ثارت معارضة عربية مستمرة اتخذت اشكالاً متعددة للرفض والمقاومة . وفي داخل فلسطين ، تعاظمت المقاومة العربية الى درجة الثورة المسلحة ، كما جرى سنة ١٩٣٦ ، والتي كانت أول ثورة

عربية مسلحة في وجه الاستعمار الاجنبي منذ زوال الحكم التركي . وساهم في تلك الثورة متطوعون كثيرون من بقية الاقطار العربية المجاورة ، تأكيداً لحقيقة القضية الفلسطينية بانها قضية العرب وانها البؤرة التي تلتقي فيها كل قوى المقاومة والرفض العربية .

ولما تمثله فلسطين وما تثيره من رموز في التاريخ العربي، فان أي تهديد لعروبة فلسطين يمتد الى اعمق اعماق الروح العربية ، ولذلك ، فان سقوط فلسطين سنة ١٩٤٨ كان أشد ما هز الانسان العربي واكثر ما اذله منذ سقوط القدس في أيدي الصليبيين . وكانت هزيمة ١٩٤٨ هي المناسبة التي كشفت الواقع المزري للحياة العربية الذي مكن للهزيمة . كذلك فان هذه الهزيمة بددت أي احترام أو هيبة للانظمة القائمة ، حينذاك ، وحكمت بالزوال المؤكد على هذه الانظمة المسؤولة عن الهزيمة .

وكان الاستنتاج الذي توصل اليه المثقفون العرب، في تشخيص الهزيمة وتحديد أسبابها، هو أن اجتماع الثلاثي الكريه : الحكم الاستعماري أو النفوذ الاجنبي ، والتجزئة ، وعقم الانظمة العربية وتخلفها ، كان طريق الهزيمة . وقد تأكدت هذه الفكرة في الفكر العربي الحديث حتى أصبحت في مرتبة البديهيات . ولمواجهة هذا الواقع والرد عليه فإن السبيل هو تحرير الأرض العربية من النفوذ الاجنبي والاستعمار ، وتحقيق الوحدة ، وبناء مجتمع عربي حديث قادر على مواجهة التحدي .

الوضع الناضج للثورة

وهكذا ، فإن الوضع العربي بعد كارثة فلسطين كان وضعاً مهيئا وناضجا ومثاليـــا لقيام الثورة . فهنالك المثقفون وابنــاء الطبقات الوسطى الصغيرة الذين لا مكان لهم في النظام القديم ، وتحفزهم كل الاسباب الاجتماعية والوطنية والسياسية للتحرك والانتفاض ، وامامهم انظمة مهترئة اثبتت عجزها المطلق عن مواجهة التحديات الخارجية والداخلية على السواء ، وعدم قدرتها على تطوير نفســها لمواجهة تطورات العصر الجديد . واخيراً ، جاءت الهزيمة العسكرية لتصدر الحكم النهائي بالقضاء على بناء متصدع ومتهاوي .

إذن ، لم يكن مطلوبا لقيام الثورة سوى وجود الطليعة الثورية ، التي تقود وتشير إلى الطريق .

وجدير بالملاحظة أن الاحزاب السيـاسية القليلة التي شهدتها البلاد العربية ، سواء في

سوريا أو العراق أو مصر ، في انتهاء الحرب العالمية الاولى كانت تنتمي في الواقع لبنية المجتمع القديم ، وكانت تسودها افكار تقليدية وسلفية اعجزتها عن القدرة على الارتفاع إلى مستوى الاحداث الزاحفة على الحياة العربية . ورغم بعض الاتجاهات التقدمية والوطنية في بعض الاحزاب، كالوفد المصري، فإن ارتباط هذه الاحزاب ارتباطا عضويا بالنظام القديم افرغها من قدراتها على أن تقوم بدور ثوري .

احزاب مهدت للبطل

ولهذا ، كان هنالك فراغ سياسي كبير .

وبالفعل ، تحركت اكثر من قوة وحركة تحررية وثورية إلى الميدان السياسي ، في محاولة لملء هذا الفراغ والهيمنة على ناصية السلطة .

ففي آسيا العربية ، كان هنالك الحزب السوري القومي وحزب البعث والحزب الشيوعي والاخوان المسلمون ، وفي مصر ، الشيوعيون والاخوان المسلمون والحزب الاشتراكي .

ولا بد من القاء نظرة فاحصة ، ولو موجزة ، على هذه الحركات ومتابعة ادوارها وقدرتها على الارتباط بالجماهير العربية . فالواقع ، أن هذه الاحزاب والحركات مهدت لقدوم البطل العربي إلى الحياة العربية الحديثة ، قادماً من مصر ، والذي لم يكن سوى جمال عبد الناصر .

فالحزب السوري القومي دعا إلى وحدة سوريا الطبيعية ، أي سوريا ولبنان والعراق وفلسطين وشرق الاردن . فقد شملت فكرة الوحدة لدى الحزب القومي كل الاقوام التي سكنت سوريا على مر التاريخ ، والتي كانت سوريا الطبيعية هي البوتقة التي انصهرت فيها كل هذه الجماعات، وكونت بالتالي ما سموه « الامة السورية » . ولكن قصور فكرة الوحدة عند الحزب في حدود سوريا وخارج الفكرة العربية الشاملة اوقعه في صدام عنيف مع انصار الفكرة العربية ، التي كانت تثير حماسة غير عادية عند الشباب العربي . واتباع الحزب ، أو جزء من قيادته، لوسائل الارهاب والعنف، كاغتيال عدنان المالكي ، وظهور الحزب في مظهر المعادي للقوى التقدمية واليسارية الجديدة ، وكأنه موال للغرب والسياسة الغربية ، والتحالفات التي اضطرته اليها المعارك التي خاضها ، كتحالفه مع شمعون سنة ١٩٥٨ ، هذا كله كان يتناقض كل التناقض مع المشاعر العنيفة التقدمية

والمعادية للغرب ، والتي كانت تسود المنطقة العربية في اعقاب كارثة فلسطين . وبذلك لم يستطع الحزب القومي السوري الاجتماعي أن يلعب دوراً اساسياً في قيادة أي بلد من بلاد سوريا الطبيعية رغم البداية المشجعة التي رافقت انطلاقة الحزب والجماهيرية التي اكتسبها عند بدايته .

الاخوان المسلمون :

اما الاخوان المسلمون فقد ظهروا في مصر ومنها انتشروا الى بقية البلاد العربية . وظاهرة العودة الى الدين ظاهرة طبيعية عند حلول الكوارث ، ولو ان هذه الظاهرة في البلاد العربية تحمل معان ابعد من ذلك . فهي ، عند العرب ، حنين للماضي التليد ، حين قهر العرب العالم القديم والاسلام عقيدتهم وقوتهم المحركة . فالاخوان في أحد وجوههم ، يعكسون عنصراً ايجابياً في الارادة العربية ، التي تناضل لتتجاوز حدودها الحالية وتصل الى مرحلة جديدة تصل حاضرها ومستقبلها بماضيها العظيم . وهذه الإرادة تمثل انتفاضة روحية عنيفة نابعة من الدين الذي حمله العرب الى العالم ، ولكن جذور هذه الارادة تنطلق ، بوعي منها او بغير وعي ، من الاحساس بالشخصية العربية الخاصة . ونحن في هذا المجال لا نعرض للأسلام بصفته احد عناصر حركة القومية العربية الحديثة ومدى تأثيره او تكوينه في هذه الحركة .

ولكن حركة الاخوان المسلمين ، في احد جوانبها الاخرى ، اكتسبت لنفسها صفة القوة الرجعية المعادية لكل قوى التقدم في المجتمع العربي . فبرنامج الحركة كثيراً ما اوغل في تبني شعارات تجريدية اتاحت لقطاعات من المجتمع القديم ، كالتجار في دمشق مثلاً ، قيادة الحركة وتوجيهها واستعمالها ضد القوى التقدمية الجديدة . كما ان تجاهل الحركة للقضية الاجتماعية ، وتعاليمها البعيدة عن روح العصر كدعوتها للحجاب في مصر ، وعجزها عن التصدي المباشر للقوى الغربية وادواتها ، بل لجوء جزء من قيادة الحركة في كنف اعتى الحكام رجعية وارتباطاً بالغرب ، ومواقفها المشبوهة من قضية الدفاع المشترك مع الغرب ، واخيراً لجوء الحركة الى تبني ارهاب عشوائي وسفك الدماء بلا حساب ، هذا كله اعجز حركة الاخوان المسلمين عن ان تستطيع الارتباط بالاتجاهات الجديدة السائدة في المجتمع العربي .

مصر الفتاة :

وعرفت مصر حركة ثورية تميزت بمعارضتها للمعاهدة المصرية البريطانية التي عقدت سنة ١٩٣٦ وبزعيمها المفوه احمد حسين ، وهي حركة مصر الفتاة ، والتي انتمى اليها جمال عبد الناصر في صباه وأيام دراسته في المرحلة الثانوية .

وعرفت هذه الحركة بشعاراتها المتطرفة ضد الاستعمار البريطاني ، وكانت ، او لعلها كانت ، اول حركة مصرية تشير باصرار إلى الخطر الصهيوني في فلسطين . ودعت المصريين لأن يكونوا اكثر اهتماماً بالخطر الصهيوني المتزايد ودعت إلى دور مصري في القضية الفلسطينية . وخرج جمال عبد الناصر في إحدى التظاهرات التي نظمتها هذه الحركة احتجاجاً على وعد بلفور ،في منتصف الثلاثينيات. وتطورت هذه الحركة فيأنشأتها القريبة من الفاشية ،في انظمتها شبه العسكرية والدعوة إلى القوة وتقديس شخصية الزعيم ، إلى «الحزب الاشتراكي » في الخمسينات . ولكن اغراق شعاراتها في الرومانتيكية ، وخلوها من أي مضمون فكري يعتد به ، وبلاغة زعيمها في حد ذاتها ، وعجز الحركة عن فهم القضايا الاجتماعية بمفهوم ودليل علميين ، والاضطهاد المستمر الذي تعرضت له الحركة منذ نشأتها ، كل ذلك جمد تأثيرها داخل دائرة ضيقة وحال بينها وبين جذب تأييد جماهيري مستمر وكبير .

وجدير بالملاحظة أن هذه الحركات الثلاث ، الحزب السوري القومي الاجتماعي والاخوان المسلمين ومصر الفتاة ، اعطوا جزءا كبيرا من دعوتهم ونشاطهم وفكرهم للقضية الفلسطينية وكانوا يدعون إلى الكفاح المسلح ضد الحركة الصهيونية في فلسطين .

الشيوعيون والبعث :

ولكن المحاولات الاخرى لقيادة الثورة العربية والتي كانت اخطر شأنا واكثر جدية جاءت من الشيوعيين والبعثيين . فنحن هنا مع احزاب حديثة في مفاهيمها وتنظيمها وتملك دليلاً عقائديا اقوى تأثيراً واكثر وضوحا واقرب إلى القضايا الحقيقية التي تعانيها الجماهير العربية .

أما الشيوعيون ، فقد بدأوا دعوتهم ، في اكثر البلاد العربية في السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ولو انهم لم ينجحوا في اكتساب مكانة جدية في الحياة

السياسية الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . فانتصار الحلفاء وظهور الاتحاد السوفياتي كاول دولة كبرى تقف إلى جانب الشعوب المضطهدة والمستعمرة جاء في الوقت الذي بدأت تبرز فيه الطبقة الوسطى التقدمية، والثورية احيانا ، ويتسع القطاع العمالي الجديد . واستطاع الاتحاد السوفياتي أن يحظى بأعجاب الشعوب العربية حين وقف إلى جانب مصر وسوريا ولبنان عندما بحثت قضاياها في الامم المتحدة ولكن لم يمض وقت طويل قبل أن يخيب أمل العرب في الاتحاد السوفياتي الذي صوت لتقسيم فلسطين في الامم المتحدة والذي لم يعترض على المساعدات العسكرية التي تلقتها اسرائيل من تشيكوسلوفاكيا في حرب ١٩٤٨ . وقد ذلت الاحزاب الشيوعية العربية للرأي السوفياتي ، فأيدت التقسيم ، وفقدت كل شعبيتها ونفوذها لدى الجماهير . ولم يستطع الشيوعيون العرب أن يتجاوزوا هذه النكسة التي تعرضوا لها الا بعد انعقاد مؤتمر باندونغ ، وهو المؤتمر الذي شهد صفقة الاسلحة الشهيرة التي عقدها عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي .

ولكن الانتعاش واستعادة القوة وبداية النفوذ التي بدأت الاحزاب الشيوعية العربية في اكتسابها وتحقيقها كانت قصيرة العمر ، مرة أخرى . فقد جاءت قضية الوحدة ، وجاء قاسم للعراق ، ووقف الشيوعيون ضد الوحدة والحركة القومية ، وعزلوا من جديد عن الجماهير العربية .

أما البعثيون ، فقد كانوا هم أقرب القوى السياسية الفعلية إلى مركز القيادة في الحركة العربية الحديثة . فطرحوا برنامجا عريضا يلبي اكثر حاجات الأنسان العربي ويرضي آماله وتطلعاته في هذه المرحلة . وهم الذين رفعوا شعارات الثورة العربية الحديثة : الوحدة ، الاشتراكية ، الحرية . واستطاع حزب البعث أن يضمن لنفسه قاعدة أمينة في سوريا ، يتحرك منها في داخل سوريا وينطلق منها إلى كل الوطن العربي . فكان يمثله في مجلس النواب السوري (قبل الوحدة) ستة عشر نائباً ، ويتمتع بشعبية واسعة ، ويملك تنظيمات جماهيرية على كل المستويات الطالبية والعمالية وغيرها . ورغم أن البرنامج البعثي لم يكن واضحاً بالدرجة الكافية ، ولم يتعرض للتفاصيل العملية ولم يحدد الوسائل النهائية أو المنهج ، لتحقيق اهدافه ، ورغم الرومانتيكية التي كانت تحيط باهدافه الكبرى ، الا أن حزب البعث كان يعبر اصدق تعبير عن مشاعر الجماهير وطموحها القومي ، ويشير ، بقوة ، إلى الطريق التي يجب السير بها والاتجاه الذي يجب اختياره .

ولكن حزب البعث لم يأخذ فرصته للنهاية للفوز بقيادة الثورة العربية . فصعود جمال

عبد النـاصر إلى اعلى مكانة سياسية في الوطن العربي بعد تأميم القناة وانتصاره السياسي في حرب ١٩٥٦ ، دفع الحزب إلى التخلي عن طموحه إلى مركز القيـادة في سبيل تحقيق الوحدة بين مصر وسورية سنة ١٩٥٨ ، تاركا عبـد الناصر وحده في القمة . ومهما تكن الاسباب التي يسوقهـا قادة البعث في تفسير قبولهم لحل الحزب ، فإن قبولهم بذلك كان يعني ، في الواقع ، اعترافهم بقدوم قوة جديدة ، اقدر على قيادة المرحلة وتحقيق اهدافها، وخصوصاً أن هذه القوة الجديدة تبدو انها تتبنى كل شعاراتهم .

البطل والبلد :

ورغم أن هذه الاحزاب والحركات السيـاسية فشلت بشكل أو باخر في أن تصل إلى مركز القيـــادة في الحركة العربية الحديثة ، إلا انها خلقت بالفعل مناخاً جديدا وأعدت المسرح اعداداً كاملا لمجيء قيـــادة جديدة . فحرب هذه الاحزاب والقوى ضد الانظمة السابقة زلزلتها من جذورها ، رغم وجهات نظرها وآرائهـــا المختلفة ، ولكنها ، هذه الاراء ، كانت مجمعة ومجتمعة على ادانة النـــظام القديم وافراغه من كل مبررات وجوده واستمراره والمطالبة بتهديمه .

ولم يكن ظهور جمال عبد الناصر هو صدفة بحتة ، أو وليد الظروف المجردة أو بديلاً لأي من القوى التي سبقته والتي حاولت أن تهدم القديم وتبني الجديد بمقاييسها. كما أن توليه للسلطة لم يكن خطوات سهلة لملء فراغ سياسي قائم ، ولكنه خاض غمـــار نضال قاس ومرير ومتصل ضد كل القوى السياسية ، القديمة والجديدة على السواء .

ولفهم الدور والزعامة اللتين حققهما جمال عبد النـاصر يجب التعرض بالدراسة لعاملين مهمين وهما البلد الذي جـاء منه البطل العربي الجديد والرجل نفسه ، بسياساته وصفاته العامة .

فالمكانة الخاصة جداً التي تتمتع بها مصر في الوطن العربي تحتم أن تجيء القيـادة الجديدة من هذا البلد ، وفي الظروف والزمان التي جاء فيها جمال عبد الناصر . وهنـالك ثلاث ملاحظات رئيسية جديرة بالتسجيل :

اولاً : أن التجزئة المؤسفة التي تعرض لها الوطن العربي انتهت بقيام كيـانات ورقية هزيلة ، اعجز ، أي واحد منـها ، عن أن يحمي وليدا ثوريا حقيقيا في داخل حدوده ،

امام النفوذ الاجنبي الضاغط والقابع على قلبه . كما أن أوضاع أي كيان جديد من هذه الكيانات لم تسمح له أن يصبح صالحاً ، في حد ذاته ، ليكون مركز اشعاع ونفوذ لبقية الوطن العربي . فثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق والثورات المتتالية في سوريا وفلسطين هي امثلة واضحة على اعمال بطولية ولكنها محدودة التأثير في الوقت نفسه . ففي الإطار الذي تعيشه هذه الاقطار الهشة وضمن واقعها الفعلي كان الخروج الناجح على السيطرة الاستعمارية والرجعية الداخلية امرا في غاية الصعوبة . ولم تبق سوى مصر ، بطاقاتها البشرية والاقتصادية الكبيرة والمحتفظة بوحدة وطنية نموذجية ، هي البلد الوحيد الذي يمكن أن تسنح له فرصة تحقيق ثورة داخلية ، قادرة على القيام والاستمرار والمحافظة على نفسها اولا وقادرة على الاشعاع والانتشار ونقل الدعوة إلى بقية الوطن العربي ثانياً .

ثانياً : أن حركة التنور التي عرفها العرب في بداية القرن انطلقت من مصر . فمنذ مجيء نابليون إلى مصر في بداية القرن الماضي بدأت في هذا القطر رحلة التحديث وارتياد العصر الجديد والتي تصاعدت وتيرة تقدمها أيام محمد علي ، الذي استطاع بناء مصر المستقلة والجديدة والتي تضع اقدامها على عتبات التحديث الأولى . ولكن هجمة الدول الكبرى على محمد علي والحاق الهزيمة به، ثم احتلال القوات البريطانية لمصر سنة ١٨٨١ عطلت هذه المحاوله المصرية الجريئة في أول عهدها . وكانت ثورة عرابي باشا ضد السلطة المحلية الطاغية وضد التدخل الاجنبي ومن أجل الدستور وحقوق الشعب المصري بمفاهيم ذلك العصر . وفي نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وبعد انقضاء صدمة الاحتلال الجديد لمصر وفترة الذهول والارهاب الذي اعقبته، ازدهرت في مصر براعم المثقفين الجدد الذين حملوا لواء حركة وطنية وثقافية في وقت واحد. ودعا هؤلاء إلى انهاء الاحتلال البريطاني وإلى اعادة الدستور وإلى تطوير البلد وتحقيق حرياته الاساسية في العمل السياسي والصحافي . وكانت ثورة ١٩١٩ هي تتويج هذه المرحلة العامرة والشجاعة في عودة الروح إلى مصر جديدة .

مصر عاصمة المثقفين :

وفي الوقت نفسه ، كانت مصر هي ملاذ صفوة المثقفين العرب الهاربين من فظاعات الحكم العثماني في سوريا ولبنان ، حتى أصبحت مصر هي عاصمة المثقفين والثوريين والاصلاحيين العرب في هذه الفترة ، ومركزاً للاشعاع الجديد وحركة التنور التي أخذت تطل على بقية

البلاد العربية . وكان الجهد والابداع والانتاج التي قام بها الكتاب والمفكرون المصريون ، أو السوريون واللبنانيون المقيمون في مصر ، الجسر الروحي الذي وصل العرب بتاريخهم القديم واعاد اليهم احساسهم بعظمة التراث العربي والامة العربية التي اضاءت احدى مراحل الرحلة الانسانية ، كما انه مكن لهم الاتصال بالتقدم العالمي الجديد .

ويمكن القول ان الاساتذة الكبار في هذه المرحلة ، امثال محمد عبده ولطفي السيد ومصطفى كامل ومحمد فريد وشبلي شميل ، واحمد شوقي وحافظ ابراهيم وخليل مطران، والذين رافقوهم واكملوا رحلتهم العقاد وسلامة موسى وطه حسين والمازني، والذكر هنا للقليلين فقط من كتاب ومفكرين وسياسيين وشعراء ، ان هؤلاء ، في مجمل اعمالهم ، كانوا رواد حركة التنور الجديدة التي انطلقت من مصر الى بقية الوطن العربي ، والذين قاموا بدور المدرسين في الحياة العربية الحديثة . ويمكن تشبيه هذا الدور بدور المترجمين ، كاسحق بن حنين ورفاقه ، في العصر العباسي الذين نقلوا للفكر العربي نتاج الفكر الاغريقي والعالمي في تلك الفترة .

ان هذه النهضة الثقافية في الفكر العربي على أيدي الاساتذة والرواد المصريين ، وقيام اول ثورتين في التاريخ العربي الحديث ضد الاستعمار الخارجي والحكم الرجعي ، وهما ثورة عرابي وثورة ١٩١٩ في مصر ، تركا اثراً عظيماً في الوجدان العربي الحديث .

ثالثاً : كان الوضع السياسي المصري مختلفاً الى درجة كبيرة عن بقية البلاد العربية ، منذ ظهور محمد علي وبداية القرن الحالي . فقد كانت هنالك ثلاثة مراكز قوى في مصر وهي أولاً : قصر الدوبارة مقر المندوب السامي المصري، ثانياً : العرش ، وثالثاً: الحركة الوطنية الشعبية التي كانت تلاحق القوتين الاولتين وتصارعهما، والتي كانت تستطيع تحديهما احياناً واحراز بعض المكاسب ازاءهما . فمصر لم تكن « مستعمرة » بالمعنى المعروف لهذا التعبير ، كما انهـــا لم تكن ملكية مستقلة . فاحتلال بريطانيا لمصر اصطنع لنفسه غطاء شرعياً في البداية ، بدعوة الخديوي للقوات البريطانية الى التدخل ضد عرابي ، ولكن هذا التدخل البريطاني لم يستطع الغاء الحركة الوطنية من جذورها ، التي اختفت تحت السطح بعض الوقت ، لتعود الى الصعود ومزاولة دورها مرة اخرى. ومما تجدر ملاحظته أن توزع ولاء الخديوي المصري بين لندن والاستانة اتاح الفرصة لان ترفع الحركة الوطنية رأسهـــا ، مستغلة بعض ظروف التناقض بين الخديوي والمندوب السامي . وشهدت هذه الفترة مصطفى كامل وقيادته للحركة الوطنية ، الذي كان يدعو الى اعادة الصلة بعاصمة

الخلافة ، وهي الحركة التي جرى تصحيحها بناء على كتابات وتعاليم لطفي السيد ، الذي دعا في جريدة « الجريدة » ، الى مصر المستقلة والمتحررة من قيــود الاستعمار البريطاني والسلطان العثماني . وكان شعار هذه المرحلة المتميزة هو « مصر للمصريين » .

وفي نهاية الحرب العالمية الاولى شهدت مصر الثورة الثانية ، في التاريخ المعاصر وفي أقل من أربعين سنة ، ضد العدو نفسه ، الانكليز والحاكم المحلي . ورغم أن ثورة ١٩١٩ لم تكن أحسن حظاً من ثورة عرابي ، إلا انهــا انتهت بقيام حركة شعبية ديناميكية جديدة وهي الوفد المصري بزعامة سعد زغلول . وقد استمر الوفد وبزعامة خلفاء سعد ، وبقيادة مصطفى النحاس ، حرباً ضارية ضد العرش وقصر الدوبارة ، معاً ، أو ضد احدهما ، بحسب الظروف . وكثيراً مــا كان بعض التناقضات الثانوية بين « الملك » و « المندوب السامي » يتيح للحركة الشعبية أن تقيم بعض التحالفات التكتيكية ، البارعة أحياناً ، والتي تغني الحركة الشعبية بالقوة والنفس الطويل بعد طول قتال وصراع .

وكانت المحصلة النهائية للمسرح السياسي المصري ، وبكل عناصره ، هي اتاحة الفرصة لحــد ادنى من المناورة وحرية الحركة للحركة الوطنية ، والتي كانت تجمع وراءها قوى التأييد الشعبي الهائلة وتقاليد الكفاح المصري المتراكمة من ثورة عرابي وثورة ١٩١٩ ، حتى اصبحت هذه الحركة الوطنية ، المتمثلة بالوفد المصري ، شريكاً ثالثاً في الحكم ، ولو لم يكن الشريك الاقوى ، إلى جانب « عابدين » و « قصر الدوبارة » . وهذا الوضع المثلث الاضلاع كان يفتح الابواب على مصاريعها للاعصار العظيم حين يجيء وقته .

وفي هذه الاثناء ، كانت الحركة الوطنية المخنوقــة في بقية البلاد العربية تنظر الى مصر بالامل والرجاء ، وقادرة على تمييز الوضع المصري عن بقية البلاد العربية ، بصفته وضعاً تزاول فيه القوى الوطنية دوراً مهماً وأساسياً ، وأقرب إلى تمثيل الجماهير والاستقلال الوطني من بقية الانظمة والاوضاع الاخرى .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كانت مصر في قلب الاحداث العربية . ففي انشاص دعا الملك فاروق كل حكام العرب لبحث القضية الفلسطينية ، وكان ذلك علامة أكيدة على مزيد من الالتزام المصري بالقضية العربية .

وبدت مصر في هذه الفترة التي كانت تشهد مداً ثورياً متعاظماً ، انها المكان الوحيد المؤهل على انجاب قيادة ثورية للوطن العربي كله ، وقادرة على تجميع هذه القوى مــن ورائها فيما ينتظرها من احداث وتحديات .

المطلوب هو : أن تقوم ثورة في مصر .

وإذا كانت القاهرة تبدو على انها « روما » العرب ، وانها الافق الذي يحتضن الفجر الجديد ، فمن المفروض أيضاً أن يفهم « القيصر » القادم دوره العربي كاملاً ويقوم به على الوجه الاكمل وهذا ما فهمه جمال عبد الناصر تمام الفهم وتصرف على أساسه .

وبعد أن استطاع جمال عبد الناصر الفوز بمعركة السلطة التي خاضها ضد خصومه في مصر ، سواء ضد محمد نجيب أو الوفد أو الشيوعيين أو الاخوان المسلمين والتي استمرت اكثر من سنتين ، بدا للكثيرين انه يمثـــل ديكتاتورية عسكرية جديدة على الطريقة اللاتينية . وكان الوطن العربي ينظر بشك وقلق وأمل ، بعد أن تجرع ما فيــه الكفاية من المغامرات العسكرية التي شهدتهـــا سوريا منذ انتهاء حرب فلسطين ١٩٤٨ ، والتي تزعمها عسكريون مغامرون عبروا عن السخط حركة ثورية واعية .

ولعل أول مغامرة قام بها جمال عبد الناصر في المجال العربي هي تشكيله لقوة فدائية من الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية . فقد أوكل هذه المهمة لاثنين من القريبين اليه وهما العقيد صلاح مصطفى الملحق العسكري المصري في عمان ، والعقيد مصطفى حافظ في غزة . وكان هنالك ضباط آخرون يقومون بتجنيد مزيـــد من الفلسطينيين في دمشق وغيرها . وكان هولاء جميعاً ، الموكول اليهم مهمة انشاء قوة فدائية فلسطينية ، مرتبطين بمكتب جمال عبد الناصر مباشرة ، الذي كان يديره كمال الدين رفعت أحد اقرب الضباط اليه في تلك الفترة .

لقد كان اتجاه عبد الناصر الى تشكيل قوة فدائية فلسطينية هو الخطوة الأولى التي انتهجها في السياسة العربية . وكما يقال فان الخطوة الأولى قد تكون احياناً هي الخطوة الحاسمة . وقد كان .

فان هذه الخطوة والتزام عبد الناصر بالقضية الفلسطينية أطلق سلسلة من الاحداث ، انتهت بتصعيد جمال عبد الناصر الى منزلة الزعامة السحرية وانتهت أيضاًبهزيمة سنة ١٩٦٧. فقد كان جمال عبد الناصر هو أول من رعا فكرة انشاء قوة فدائية فلسطينية ، واعطاها جانباً عظيماً من اهتمامه . وهذا يدل بوضوح على ان جمال عبد الناصر ، سواء بالحدس أو الاقتناع أو أن احدهمـــا يجر الآخر ، كان يدرك دور مصر العربي.ولعل اخطر ما عناه التزام وتبني عبد الناصر لقضية فلسطين هو وضع بلاده وقيادتـــه في قلب الميدان الذي

تتجابه فيه الامة العربية كلها من جهة وقوى الاستعمار والصهيونية في جهة اخرى . وكان من الطبيعي أن تكون مصر عبد الناصر في هذا الميدان على رأس القوى العربية ، الشعبية والرسمية ، المتصدية للعدوان الصهيوني — الامبريالي . ومتى عرفنا ان فلسطين هي محور النضال العربي امكننا أن ندرك كيف أصبح تصدي مصر عبد الناصر لهذا النضال يعني أن تصبح مصر عبد الناصر محوره وقيادته ، معاً .

وردت اسرائيل على اعمال الفدائيين الفلسطينيين الذين كانت تقودهم مصر عبد الناصر بالهجوم على القوات المصرية في صبحة بقطاع غزة ، سنة ١٩٥٥ ، وذهب عبد الناصر يطرق كل الابواب بحثاً عن السلاح ، الى أن توصل الى عقد صفقة السلاح المشهورة مع الاتحاد السوفياتي . وعلى الأغلب ، فان هذه الصفقة لم تغير كثيراً في الصورة العسكرية أو في ميزان القوى في الشرق الأوسط ، نظراً لانهار السلاح الاميركي والغربي المتدفقة على اسرائيل ، ولكن هذه الصفقة كانت تعني بالدرجة الاولى كسر الحلقة الاولى والاساسية في سلسلة الاستعمار الغربي التي كانت تذل وتربط البلاد العربية كلها ، تقريباً . ففي أقل من عشرة سنين ، منذ عقد هذه الصفقة ، تمت تصفية النفوذ الغربي في مصر والعراق والجزائر ومعظم البلاد العربية الاخرى. وقد رأت الجماهير العربية ،التي طالما عانت من القهر الغربي، في هذه الصفقة استقلالاً مصرياً كاملاً عن النفوذ الغربي ، الذي كثيراً ما كان يحرك الانظمة العسكرية في بلاد اخرى . واخيراً شهدت الجماهير العربية مولد حركة ثورية جديدة ، لا تسكنها قوة خارجية ولا يسيطر عليها نفوذ اجنبي . وفي الوقت نفسه ، فان هذه الحركة الجديدة وبصفقة السلاح السوفياتي التي عقدتها اكدت عزمها على التصدي لكل مسؤوليات الصراع في سبيل فلسطين .

وبعد صفقة السلاح، اعادت الحركات الوطنية في الوطن العربي النظر في تقييمها السابق لحركة ٢٣ يوليو ، وبدأت ترى فيها قسمات الثورة التي تتجاوز حدود الانقلاب العسكري المحض .

معركة حلف بغداد :

وكانت معركة حلف بغداد هي المعركة الثانيــة التي الهبت خيال الجماهير العربية وجعلت لجمال عبد الناصر مكانة خاصة لديها . فقد اعتبر جمال عبد الناصر حلف بغداد مؤامرة غربية جديدة لاعادة النفوذ الاستعماري بقدر ما كان محاولة لعزل النظام الثوري في مصر . وتتالت الاحداث بعد ذلك: تأميم قناة السويس،فحرب السويس سنة ١٩٥٦،

وقصور الحملة الثلاثية عن تحقيق كل اغراضها واهدافها . واشتعل الوطن العربي بالحماسة كما لا تعي ذاكرة احد . وانطلقت الجماهير العربية في الشوارع تنشد اسم جمال عبد الناصر ، وسادت الوطن العربي موجة من النشوة العارمة ، حتى أصبح قول الشاعر العربي :

« من الخليج الثائر إلى المحيط الهادر لبيك عبد النـــاصر » هو شعار المنطقة العربية كلها .

واعتقد العرب بإن الحلم قد اصبح حقيقة ، وتحققت حالة من الوحدة العربيـــة في الشعور والعاطفة حول جمال عبد الناصر ومصر الثورة كما لم يحدث منذ انهيـــار الدولة العربية . وأخيراً جاء البطل الذي طال انتظاره .

ولأول مرة ، بعد حرب السويس وخروج عبد النـاصر منتصراً منها ، بدا لكثيرين أن الوحدة العربية ، الدستورية والفعلية ، هي الخطوة التاليـــة ، ومنذ معركة حلف بغداد ، وتشكيل الفدائيين الفلسطينيين ، وحرب السويس ، كان جمال عبد الناصر يقيم جسور الاتصال واللقاء مع كثير من القوى الوطنية العربية . ولعل اهم هذه الصلات هي التي تكونت مع حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا. وكانت قد جرت بالفعل بعض الاتصالات بين البعث وجمال عبد النـاصر ونظامه ، نتيجة لزيارة صلاح سالم لمقر الحزب في دمشق والاجتماع مع بعض قادته ، وكذلك نتيجة بعض الزيارات التي قام بها بعثيون بارزون للقاهرة ، في هذه الفترة ، ومن بينهم الدكتور منيف الرزاز. ومن المهم أن نعرف أن زعيم حزب البعث ميشال عفلق يرى في مصر الدولة العربية القادرة على أن تقوم بالدور الكبير لتحقيق الوحدة العربية . ولا شك أن هذه الصلات الاولية واراء عفلق في مصر مهدت الطريق إلى مزيد من التفاهم والتلاحم بين جمال عبد النـاصر والبعث .

وقد كانت المعركة من أجل المحـافظة على استقلال سوريا هي اخطر جوانب معركة حلف بغداد . وكانت سوريا تواجه الخطر من كل اتجاه . وقد وجدت الحركة الوطنية في سوريا ، وخاصة البعث ، أن معركتهـا المتصلة ضد الانقلابات العسكرية والرجعية في الداخل ، والمؤمرات المقتحمة عليها من كل الحدود، من الشرق والغرب والشمال والجنوب، وجدت في عبد النـاصر وسياسته ضد الاحلاف المعادية للعرب الحليف الطبيعي الذي اسرعت إلى اللقاء به وتقديمه مع بلده لقيادة الجبهة الوطنية العربية المعادية للاستعمار .

ومن هنا ، فإن علاقات عبد الناصر مع حزب البعث دخلت مرحلة جديدة ، اعظم شأناً واجزى حصيلة واكثر التحاماً .

ولعبت مصر عبد الناصر بكل قوتها،دوراً مهماً داخل السياسة السورية في مساندة حزب البعث ، والتنسيق مع القوى الوطنية لمواجهة القوى المعادية . ولعل انتخاب أكرم الحوراني ، رئيساً لمجلس النواب السوري سنة ١٩٥٦ كان اهم ثمار التعاون بين البعث من جهة والسياسة المصرية داخل سوريا من جهة اخرى .

وفي هذه الفترة تحدث ميشال عفلق في إحدى المهرجانات الوطنية في سوريا ودعا إلى قيام الوحدة بين مصر وسوريا . ورغم أن عفلق كان أول من دعا علانية ورسمياً لقيام الوحدة إلا أن الفكرة كانت تراود الكثيرين في دمشق والقاهرة . وهنالك من يعتقد ، للآن ، أن عبد الناصر تردد في قبول فكرة الوحدة بين البلدين . ولكن الحقيقة: لا تطابق هذا الاعتقاد . فلعل عبد الناصر تهيب قليلاً أمام العمل العظيم الذي سوف يقدم عليه ، ولكنه كان متحمساً لقيام الوحدة حين تأكد انها يمكن أن تقوم بالفعل .

ويمكن القول ان بعض التردد الذي اظهره جمال عبد الناصر كان طريقاً لتأكيد كل شروطه من أجل قيام الوحدة ، سواء في حل حزب البعث او ابعاد الضباط البعثيين عن الجيش .

وبعد قيام الوحدة ، بدأ عبد الناصر في تطبيق مشاريعه الكبرى لتصنيع الجمهورية العربية المتحدة ، باقليميها ، واعلن كذلك تطبيق الإصلاح الزراعي في سوريا ، شبيهاً بالاصلاح الزراعي الذي اعلنه في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو بقليل .

ولكن هنالك فارقاً مهماً صاحب اعلان الاصلاح الزراعي في سوريا . فحين اعلن الاصلاح الزراعي في مصر اعتبر خطوة لتحقيق العدالة ، ووسيلة سياسية لتحطيم القوى السياسية المعادية التي تعتمد على ملكياتها الزراعية ، وطريقاً لدفع مصر في طريق التصنيع. ولكن اعلان الاصلاح الزراعي في سوريا صاحبته لغة سياسية جديدة تميل اكثر إلى اليسار ، وتأخذ أكثر من الفكر التقدمي الثوري الذى كان يسود سوريا في تلك الايام ، وبرزت بوضوح تعبيرات الاشتراكية العربية .

فجمال عبد الناصر كان زعيماً عملياً يميل الى الانجاز والحسم اكثر مما تغريه الأفكار المجردة والأبحاث العقائدية . وكان لا يتردد في ارتياد طرق براغماتية لايجاد الحلول الممكنة للقضايا الملحة والمزمنة التي تثقل شعبنا وتهد كاهله ، بعيداً عن استعمال الشعارات العقائدية المجنحة ، ولكن الوحدة مع سوريا ، بكل ما كان يغلي فيها من حوار عقائدي واحتفاء

بالنظريات ، كما ان صداقته لنهرو وتيتو اللذين كانا ينتهجان اسلوبا خاصاً وطريقاً خاصاً ، ينبعــان من اليسار ، للسير ببلديهما نحو التحديث والتصنيــع والاشتراكية ، وبعد تجاربــه المريرة مع اميركا والدول الغربية ، هذا كله دفع عبد الناصر الى ارضية سياسية جديدة ، أبعد في مفاهيمها العقائدية وأكثر ثورية من قبل .

وبعد تحقيق الوحدة ، وفي هذه الفترة ، خاض عبد الناصر معركة ضارية مع الشيوعيين داخل الجمهورية المتحدة وخارجها ، الذين عارضوا الوحدة مع مصر ، وناصروا عبد الكريم قاسم ضد الفئات الداعية للوحدة في العراق .

ومتابعة هذه المعركة يفضي لفهم بعد جديد في سياسة عبد الناصر الخارجية . فرغم ان عبد الناصر كان حريصاً على استقلال بلاده ازاء الدول الكبرى الى درجة الحساسية المفرطة ، إلا ان معركته مع الشيوعيين عمقت هذا الاحســاس لديه وولدت عنده شكــاً عميقاً في الدول الكبرى ، جميعها ، التي تعارض الوحدة العربية اعظم العداء . وهكذا ، ومن هنا ، كانت سياسة الحياد هي الطريق الوحيد الذي يمكن ان يختاره زعيم وطني مثل جمال عبد الناصر . وبدأ بروز عبد الناصر كشخصية عالمية في مسرح السيــاسة الدولية المليء بالألغام والمخــاطر ، والتي لم يستطع ان ينجو منها تماماً . فالانفصال في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ والعدوان في ٥ حزيران (يونيو) كانا نوعــاً من العقــاب الذي ارادت القوى المعادية لعبد الناصر ، قائد الوحدة وقائد التحرر ، ان تنزلاه به .

ولكن هذه السياسة ، وهي اعــلان الحياد الايجــابي ، لقيت اعظم الترحيب لدى الانسان العربي وهزته من اعماقه ، وهو الانسان الذي يرفض التبعية وعــانى من الدول الكبرى وطال بحثه عن الطريق الخاص المستقل .

فالامة العربية التي تقوم بدور او اداء رسالة خاصة بها ، تطابق احدى افكار البعث الأساسية « أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة » ، وهي من الأفكار التي ضربت جذورها في الفكر العربي الحديث ، ولعل الانسان العربي رأى في مصر والمكانة الدولية لجمال عبد الناصر وسياسته الخاصة في الحياد الإيجابي اجابة شافية لرغبة عطشى في ان يقوم العرب باداء الرسالة التي قدر لهم ان يقوموا بها .

وكان جمال عبد الناصر يضع نصب عينيه بناء مجتمع حديث على أسس علمية : ولكنه في الوقت نفسه لم يجد تناقضاً بين تحقيق هذا الهدف والحرص على الدين الاســلامي . ولعل

جمال عبد الناصر ، كما يؤكد بعض رفاقه ، كان يعتقد بان الدين الذي استطاعت ان تستغله بعض القوى الرجعية في الماضي بريء من هؤلاء ، وانه من الضروري ان يكون هنالك فهم واع للدين يمهد السبيل لبناء المجتمع الجديد وتحقيق الأهداف الإشتراكية. فمتى استطاعت القوى التقدمية ان تتولى السلطة فانها قادرة على التوعية الثورية في مجال الدين الاسلامي ، الذي جاء ، في الأساس ، « للمستضعفين في الأرض » وهم الذين نصروه .

ولا يمكن الجزم هنا بأن جمال عبد الناصر كان يعتقد كما يعتقد بعض المفكرين الحديثين من انه ليس هنالك تعارض بين الاسلام من جهة والماركسية في جانبها الاقتصادي من جهة اخرى .

وإذا اردنا ان نوجز الأهداف التي سعى اليها عبد الناصر وناضل في سبيلها فهي : فلسطين ، الوحدة ، الإشتراكية ، الحياد ، السيادة الوطنية والاستقلال الوطني ، الحرص على التراث والدين ، وهو بذلك تعبير كامل عن مرحلة باسرها . وليس خطأ القول بان جمال عبد الناصر كان تعبيراً تاريخياً للارادة العربية في عصرنا .

فموقفه من فلسطين ، وبغض النظر عن التفاصيل والنتائج ، لا يخرج عن مواقف البعث او الاخوان المسلمين أو السوريين القوميين ، ما عدا الشيوعيين أو قسم منهم .

ودعوته للوحدة ، تعبير عن الطموح والحاجة العربيين ، كما انها تجسيد لكل الدعوات المعاصرة للوحدة .

واشتراكيته العربية،كانت محاولة جريئة ومخلصة لتبني طريق خاص لبناء الاشتراكية في بلادنا .

والحياد الإيجابي الذي اعلنه ، والتزم به بالفعل ، يمثل كبرياء امة ، بتاريخها العظيم ، لا تريد ان تنحني أمام الدول الكبرى ، وتحرص أن تؤدي رسالة خاصة بها .

واحترامه للدين وحرصه عليه استل من الأخوان المسلمين كل سحر حركتهم وافرغها من العنصر المحرك فيها .

وبكلمات قليلة ، فان جمال عبد الناصر استطاع اعتماد صيغة سحرية تضمنت تجمعاً متوازناً لإيديولوجية مرحلة كاملة في التاريخ العربي .

وفي ضوء هذا ، يمكن القول ان جمـــال عبد الناصر كان وريث كل الحركات الثورية والتحررية الحديثة .

وَهكذا ، فإن جمال عبد الناصر ، مستنداً الى صيغة ديناميكية هي جمـــاع التحرك الثوري العربي في جيلنا ، كان قادراً على أن يعيش في قلوب جماهيرنا وعقولهـــا ، وأن يبقى زعيمها الأثير ، حتى في ساعة الهزيمة .

وتلك هي المعجزة الظاهرة

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

فهرس

صدر عن دار القدس

مختارات
ساطع الحصري
في جزءين ، ٨،٦ ل٠ل

مختارات للمفكر العربي الراحل ، كان قد اختارها بنفسه في سنواته الاخيرة ، وتولى مراجعتها لدار القدس ابنه الدكتور خلدون الحصري ٠ ويمكن القول ان هذه المختارات تتضمن خلاصة افكار ساطع الحصري في قضايا الامة والوحدة والثقافة ، التي تمثل القواعد الاساسية للمفاهيم القومية الحديثة ٠

استراتيجية المستقبل
الجنرال اندريه بوفر
تعريب : اكرم الديري ٤ ل٠ل

أهمية هذا الكتاب هي قـــدرة الجنرال بوفر على عرض المشكلات العسكرية المعاصرة على الاختصاصيين والقـــراء العاديين ، معا ٠ ويناقش الكتـــاب حروب المستقبل ، سواء بالاسلحة النووية او التقليديـــة ، ويستعرض بعض جوانب الصراع العسكري بين العرب واسرائيل ٠

قصة النفط
مازن البندك ٨ ل٠ل

عرض موجز وواف ، في عشرة فصول ، لصناعة النفط من بدايتها ، والتاريخ السياسي للامتيازات في الوطـــن العربي ، والكارتل ، وتأثير النفـــط العربي في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى ، واحتمالات المستقبل وبدائل النفط ، والاوبيك ، وقضايا التأمين والمشاركة ٠ دليل سياسي اقتصادي لكل مواطن عربي ٠

تاريخ فلسطين
« للشباب » « والاسرة »
د٠ محمود زايد ٥ ل٠ل

اول تاريخ مبسط للقضية الفلسطينية من ١٩١٤ الى ١٩٤٨ ، وتقـــدم القضية للشباب والفتاة وجميع افراد الاسرة بشكـــل مشوق ووافٍ وعلمي ٠ دليل القضية الفلسطينية لكل أسرة عربية ٠

المجموعة ٧٧٨
توفيق فياض ٥ ل٠ل

رواية تسجيلية لاخطر تنظيم فدائي فلسطيني في الارض المحتلة ٠ الذي قام بنسف مصافي النفط في حيفا ٠ قصة نشوء التنظيم وطريقة نشاطه وعلاقاته بقيادة المنظمات في الخارج ، حتى اكتشافه ٠ لا يمكن فهم حقيقة المقاومة في الارض المحتلة بدون قراءة هذا الكتاب ٠

ميزان التسلح العربي الاسرائيلي
منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣
تقرير للمعهد الامريكي للابحاث السياسية
تقديم ومراجعة : احمد الخالدي ٢ ل٠ل

المعهد الامريكي للابحاث السياسية يوازي معهد الدراسات الاستراتيجية في بريطانيا ٠ ولكن المعهد الامريكي يتميز بنفوذه الكبير في دوائر الخارجية والمخابرات والدفاع ولجان الكونغرس الامريكية ، وهو بذلك اقدر على معرفة أدق تفاصيل العلاقات الامريكية الاسرائيلية والحجم الحقيقي لمساعدات امريكا العسكرية لاسرائيل، وأنواعها ٠ وتناقش الدراسة احتمالات انفجار صراع نووي في الشرق الاوسط ٠

دليل الطائرات المدنية والعسكرية
اعداد بسام يونس
مراجعة : المقدم الهيثم الايوبي ٥ ل٠ل٠

اول دليل باللغة العربية ، بالصور ، عن مئة وخمس وعشرين طائرة عسكرية ومدنية ، مع كل تفاصيلها الفنية اللازمة ، واستخداماتها المختلفة ٠

اسد البحار « ابن ماجد »
رشدي صالح ٦ ل٠ل

قصة البحار العربي العظيم ، الذي اكتشف مجاهل المحيط ، وأول من عرف الطريق البحري ما بين افريقيا وآسيا ، في اسلوب روائي واقعي مشوق يعيد للقارىء العربي سيرة احد ابنائه الخالدين ٠

مطبعة الرأي الجديد

خندق الغميق - شارع نايف تللو

تلفون ٢٣٠٠٣١

دراسات سياسية

سلسلة سياسية تتناول بالبحث والمناقشة والدراسة أهم القضايا السياسة المعاصرة .

صدر منها :

ووترغيت

فضيحة العصر

٢ ل.ل.

رفيق خليل المعلوف

مراسل جريدة « النهار » فى واشنطن الذى عاش أحداث الفضيحة يوما بيوم ، ينقلها للقارىء العربى بشكل موجز ورشيق وواف .

ميزان التسلح العربى الاسرائيلى

منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣

٢ ل.ل.

تقرير للمعهد الامريكى للابحاث السياسية

تقديم احمد الخالدى

تقرير خطير لمعهد أمريكى يتمتع بنفوذ كبير فى دوائر الخارجية والمخابرات والدفاع ولجان الكونغرس الامريكية ، يبين حقيقة المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل ويناقش احتمالات الصراع ، العربى الاسرائيلى واستعمال الاسلحة النووية فى هذا الصراع .

يصدر قريبا :

القضية الكردية

الدكتور جورج حداد

دراسة موجزة ، ولكن بالعمق ، للقضية الكردية ، تلقى الضوء على المواقف المختلفة وحقيقة ما يجرى حاليا فى شمال العراق .

ميزان التسلح فى الخليج العربى

اعداد وتقديم محمود حداد

دراسة لسباق التسلح فى الخليج العربى وتيارات الصراع الذى تتجاذبه واتجاهات السياسة الايرانية فى هذه المنطقة العربية البالغة الاهمية والخطورة .

اليسار فى فرنسا

داود تلحمى

دراسة لقوى اليسار فى فرنسا ومواقفها المتباينة من الصراع العربى الاسرائيلى

الشرارة الاولى للمقاومة الفلسطينية

١٨٨٢ ـ ١٩١٤

نيفيل ماندل

ترجمة : جميل هلال

دراسة نادرة لبداية المقاومة الفلسطينية ضد الغزو الصهيونى ، والتى يعتبرها الكاتب بأنها القاعدة الاساسية لكل المقاومة والرفض العربيين ضد فكرة الوجود الصهيونى فى فلسطين ، منذ البداية الى اليوم .

دار القدس

بناية مكرزل - شارع بشارة الخوري

بيروت/لبنان

السعر : ٣٠٠ ق.ل

٣٧٥ ق.س

٤٠٠ د. ليبي